



# كتاب

## الاسعاف في احكام اللواتف

تأليف

الشيخ الامام العالم العلامة حسام الماني العمان الثاني  
برهان الدين ابراهيم بن موسى بن أبي بكر  
ابن الشيخ علي الطرابلسي الحنفي

على نفقة

امير هندية

الطبعة الثانية

طبع بمطبعة هندية بشارع المهدي بالازبكي بمصر المحمية  
سنة ١٩٠٢ - ١٣٢٠

2265  
1119

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق الانسان في أحسن تقويم • وهدى من شاء منه الى الصراط  
 المستقيم • وأمره بالصلاة والصدقة والصيام • والحج الى بيته الحرام • ليفوز بالنعيم  
 المقيم • وبادع على من وقف في سبيل الخيرات نفسه وماله • لما علم ان اليه مآله •  
 بالفضل الجسيم • وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له البر الجواد الكريم •  
 وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الموصوف بالخلق العظيم • الواقف نفسه الركبة  
 للشفاعة العظمى • يوم يفر الحميم من الحميم • والمرء من أخيه وأمه وأبيه • وصاحبه  
 وبنيه • لكل إسرئ منهم يومئذ شأن يغنيه • ذلك تقدير العزيز العليم • وبمد •  
 فان العلماء الاولين • قد جعلهم الله رحمة للآخرين • لبذل معجبهم في ضبط أحكام  
 دين الاسلام • من كل واجب ومنسوب ومباح وحرام • والمهم الخلق الماهرين •  
 ترفيه على أبواب وفصول نعمة للآخرين • وان كتاب أحكام الاوقاف للإمام الهمام  
 أبي بكر احمد بن عمرو الحنابلة بؤاء الله دار السلام • لما كان المدة في هذا الفن  
 من تأليف الاوائل • وكان مكرر الصور والمسائل • مشحونا بجمل أحكام الوصايا له  
 دلائل • وكان كثير الابواب • غير خال عن الاطناب • اختصرته الى كتاب  
 احتوى على ما فيه من المقاصد • وعلى ما في كتاب هلال بن يحيى من الزوائد •  
 وضمت اليه كثيرا من المسائل والاصول ورتبته على أبواب وفصول • ليسهل بها  
 الوصول الى ما فيه منقول • وسميته الاسعاف • في أحكام الاوقاف • وبالثقت في

صريح الكلام • حتى صارت مسائله على طرف التمام • والحمد لله على المبدأ والتمام •  
 الصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الانام • وعلى آله وأصحابه النضر الكرام • الأئمة  
 لبررة العظام • عدد قطر التمام

### ﴿ كتاب الوقف ﴾

هو في اللغة الحبس يقال وقفت الدابة اذا حبستها على مكانها ومنه للموقف لان الناس  
 يوقون أى يحبسون للحساب وفي الشرع هو حبس السنين على حكم ملك الواقف  
 وعن التملك والتصدق بالمنفعة على اختلاف الرايين وسنيته وهو جائز عند علمائنا  
 في حنيفة وأصحابه رحمهم الله وذكر في الاصل كان أبو حنيفة رحمه الله لا يميز الوقف  
 يأخذ بمض الناس بظاهر هذا اللفظ وقال لا يجوز الوقف عنده وقال الخلفاء  
 اخبرني أبي عن الحسن بن زياد قال قال أبو حنيفة رحمه الله لا يجوز الوقف الا  
 ما كان منه على طريق الوصايا وعن أبي يوسف رحمه الله انه كان يقول بقول أبي  
 حنيفة حتى قيل له انه كان لممر بن الخطاب رضى الله عنه ارض تدعى ثمن فوقها  
 وسياثى مسندا فرجع عنه وقال لو بلغ هذا الحديث أبا حنيفة لرجع والصحيح انه جائز  
 عند الكل وانما الخلاف بينهم في لزوم وعدمه فند أبي حنيفة رحمه الله يجوز  
 جواز الاعارة فتصرف منتمته الى جهة الوقف مع بقاء الدين على حكم ملك الواقف  
 ولو رجع عنه حال حياته جاز مع الكراهة ويورث عنه ولا يلزم الا باحداسين اما  
 ان يحكم به القاضى بدعوى صحيحة ويئة بعد انكار المدعى عليه فحينئذ يلزم لكونه  
 مجتهدا فيه واختلوا في قضاء الحكم والصحيح انه لا يرفع الخلاف ولو كان الواقف  
 مجتهدا يرى لزوم الوقف فامضى رايه فيه وعزم على زوال ملكه عنه او مقلدا فسأل  
 فأنفى بالجواز قبله وعزم على ذلك ثم الوقف ولا يصح الرجوع فيه وان تبطل رأى

المجتهد أو أثنى المقلد بدمم اللزوم بعد ذلك أو يخرج مخرج الوصية فيقول أوصيت  
 بنلة ارضي أو دارى أو يقول جعلتها وقفا بعد موتى فصدقوا بها على المساكين أو  
 يوصى بآب توقف فانه يلزم فى روايته عنه والصحيح انه يصح من الثلث غير لازم اتفاقا  
 لكونه وصية محضة وللزوم انما هو فى حق ورثته حتى لو مات من غير رجوع  
 يلزمهم التصديق بمنافه مؤبدا ولا يمكنهم ان يملكوه بعده لتأبد الوصية فيه بدمم  
 امكان انقطاع الفقراء بخلاف الوصية بخدمة عبده لانه انما عينه فانه اذا مات الموصى  
 له يرجع المبد الى ورثة الموصى لانها بموت المستحق للخدمة وعند أبى يوسف  
 ومحمد رحمهما الله يلزم الوقت بدون هذين الشرطين وهو قول عامة العلماء وهو  
 الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم تصدق ببيع حوائط فى المدينة وابراهيم  
 الخليل عليه السلام وقف اوقافا وهى باقية الى يومنا هذا وقد وقف الخلفاء الراشدون  
 وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم وسيأتى مصرحا به ثم ان أبى يوسف رحمه الله قال  
 يصير وقفا بمجرد القول لانه بمنزلة الاعناق عنده عليه القنوى وقال محمد رحمه الله  
 لا يصير وقفا الا بآربة شروط وستأتى فى أول الفصول ولا بى خيفة رحمه الله ما  
 روى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال لما نزلت سورة النساء سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يقول لا حبس بعد سورة النساء وما روى لا حبس عن  
 فرائض الله وعن شريح رحمه الله جاء محمد ببيع الحبس ولانه عقد على منفعة  
 مدمومة فيكون جائزا غير لازم كما هو الصحيح عنه او غير جائز كما تقدم والدليل على  
 انه باق على حكم ملكه بعد الوقف انه لو قال تصدقوا على فلان فاذا مات فلى  
 أولاد فلان انه يفعل كما قال وانه يجوز الانشاع به زراعة وسكنى وان ولاية التصرف  
 فيه اليه ولهذا عرفت على قوله بانه حبس العين على حكم ملك الى آخره ولانه لا يمكن  
 ان يزول ملكه عنه لا الى مالكه مع بقائه لانه غير مشروع اذ حيثن يصير

كالسابقة بخلاف الاعناق لانه اتلاف لمالية المتق وبخلاف السجدة لانه جلله لله تعالى خالصا ولهذا لا يجوز الانتفاع به وهذا لم ينقطع حتى المبد عنه فلم يصير خالصا لله تعالى ولما كان الوقت عندها اسقاط الملك لا الى مالك كالسجدة عرفوه بانه حبس العين عن التملك والتصدق بالمنفعة وأصل قولها ما رواه أبو بكر احمد بن عمرو الحنصاف في كتابه قال حدثنا محمد بن عمر الواقدي قال أنبأنا صالح بن جعفر عن المسور بن رفاعة قال قتل مخيريق على رأس اثنين وثلاثين شهرا من مهاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأوصى ان أصبت فأموالي لرسول الله صلى الله عليه وسلم يتصدق بها قال وحدثنا عن عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن ابراهيم قال حدثني عبد الله بن كعب بن مالك قال قال مخيريق يوم أحد فأوصى ان أصبت فأموالي لرسول الله صلى الله عليه وسلم يضعها حيث أراه الله تعالى فهي عامة صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم \* وحدثني محمد بن بشر بن حميد عن أبيه قال سمعت عمر بن عبد العزيز رحمه الله عليه يقول في خلافة بخناصرة سمعت بالمدينة والناس بها يومئذ كثير من مشيخة من المهاجرين والانصار ان حوائط رسول الله صلى الله عليه وسلم السبعة التي وقف من أهوال مخيريق وقال ان أصبت فأموالي ل محمد يضعها حيث أراه الله تعالى وقتل يوم أحد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مخيريق خير يهود \* قال وحدثني ابن أبي سبرة عن اسمعيل بن أبي حكيم قال شهدت عمر بن عبد العزيز ورجل يخاصم اليه في عقار حبس لا يباع ولا يوهب ولا يورث فقال يا امير المؤمنين كيف تجوز الصدقة لمن لا يأتي ولم يدر أ يكون أم لا فقال عمر رضى الله عنه اردت أمرا عظيما فقال يا امير المؤمنين ان أبا بكر وعمر كانا يقولان لا تجوز الصدقة ولا تحمل حتى تقبض قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله الذين قضوا بما تقول هم الذين حبسوا العقار والارضين على أولادهم وأولاد أولادهم عمر وعثمان وزيد ابن ثابت

قايك والظعن على من سلفك والله ما أحب أني قلت ما قلت وإن لي جميع ما تطلع  
 عليه الشمس أو تقرب فقال يا أمير المؤمنين أنه لم يكن لي به علم فقال عمر استغفر  
 ربك وإياك والرأي فيما مضى من سلفك أو لم تسمع قول عمر رضي الله عنه للنبي  
 صلى الله عليه وسلم أن لي مالا أحبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احبس أصله  
 وسبل ثمره فعمل فلقد رأيت عبد الله بن عبيد الله يلى صدقة عمر وأنا بالمدينة وال  
 عليها فيرسل اليها من ثمرته • قال وحدثني ابن أبي سبرة عن المسور بن رفاع عن  
 ابن كعب القرظي قال كانت الحبس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة  
 حوايط بالمدينة الاعواف والصفية والدلال والميثب والبرقة وحسنا ومشربة أم  
 ابراهيم وانما سميت مشربة أم ابراهيم لان أم ابراهيم كانت تنزلها قال ابن  
 كعب وقد حبس المسلمون بعده على أولادهم وأولاد أولادهم وقد حبس أبو بكر  
 رضي الله عنه رباعا له بمكة وتركها فلا نعلم أنها ورثت عنه ولكن يسكنها من حضر  
 من ولد ولده ونسله بمكة ولم يتوارثوها فاما ان تكون صدقة موقوفة أو تركوها  
 على ما تركها أبو بكر رضي الله عنه وكرهوا مخالفة فعله فيها وهذا عندنا شبيه بالوقف  
 وهي مشهورة بمكة • وحبس عمر رضي الله عنه قال حدثنا يزيد بن هرون قال حدثنا  
 عبيد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال أصاب عمر رضي الله عنه  
 مرة ارضا بخير فقال يا رسول الله اني أصبت ارضا بخير لم أصب مالا قط انفس  
 عندي منه فما تأمرني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت حبست أصلها  
 وتصدقت بثمرتها فجعلها عمر رضي الله عنه لا تباع ولا توهب ولا تورث تصدق بها  
 على الفقراء والمساكين وابن السبيل وفي الرقاب والزكاة في سبيل الله والضيف  
 لا جناح على من وليها ان يأكل منها بالمعروف وان يطعم صديقا غير متمول منه  
 وأوصى به الى حفصة أم المؤمنين ثم الى الاكابر من آل عمر • وقال وحدثنا

محمد بن عمر الواقدي قال حدثنا قدامة بن موسى الجمحي عن بشر مولى المازنيين  
 قال سمعت جابر بن عبد الله يقول لما كتب عمر بن الخطاب رضى الله عنه صدقة  
 في خلافة دعا نقرأ من المهاجرين والانصار فأحضرهم ذلك وأشهدهم عليه فأنشروا  
 خبرها قال جابر رضى الله عنه فلم أعلم أحدا كان له مال من المهاجرين والانصار  
 الا حبس مالا من ماله صدقة مؤبدة لا تشتري أبدا ولا توهب ولا تورث \* قال  
 حدثنا الواقدي قال لي ابو يوسف رحمه الله ما عندك في وقف عمر بن الخطاب رضى  
 الله عنه قلت أنبأنا ابو بكر بن عبد الله عن عاصم بن عبد الله عن عبد الله بن عامر  
 ابن زبيدة قال شهدت كتاب عمر رضى الله عنه حين وقف وقفه انه في يده فإذا  
 توفي فهو الى حفصة بنت عمر فلم يزل عمر يلى وقفه الى أن توفي ولقد رأيته هو  
 بنفسه يقسم تمر تمنع في السنة التي توفي فيها ثم صار الى حفصة رضى الله عنها فقال  
 ابو يوسف رحمه الله هذا الذي أخذنا به اذا اشترط الذي وقف انه في يده في  
 حياته ثم اذا توفي فهو الى فلان بن فلان فهو جائز وهذا فصل عمر رضى الله عنه  
 كما ترى \* وجلس عثمان بن عفان رضى الله عنه قال حدثنا محمد بن عمر الواقدي  
 الاسلمى قال حدثنا عمر بن عبد الله عن عنبسة قال تصدق عثمان في امواله على  
 صدقة عمر بن الخطاب \* قال وحدثنا فروة بن اذينة قال رأيت كتابا عند عبد الرحمن  
 ابن ابان بن عثمان فيه بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تصدق به عثمان بن عفان في  
 حياته تصدق بماله الذي بخير يدعى مال ابن ابى الحقيق على ابنه ابان بن عثمان  
 صدقة بئله لا يشتري اصله أبدا ولا يوهب ولا يورث شهد على بن أبى طالب رضى  
 الله عنه واسامة بن زيد وكتب \* وجلس على بن ابى طالب رضى الله عنه قال  
 حدثنا محمد بن عمر الواقدي قال حدثنا سليمان بن بلال وعبد العزيز بن محمد عن أبيه  
 عن علي بن أبى طالب رضى الله عنه ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قطع لى



رضى الله عنه يبيع ثم اشترى على رضى الله عنه الى قطيعته التي قطع له عمر أشياء  
 فخر فيها عينا فينما هم يملون اذ قبحر عليهم مثل عتق الجزور من الماء فأنى عليا  
 فبشره بذلك فقال رضى الله عنه فبشره الوارث ثم تصدق بها على الفقراء والمساكين  
 فى سبيل الله وابن السبيل القريب والبعيد فى السلم والحرب يوم تبيض وجوه  
 وتسود وجوه ليصرف الله النار عن وجهه بها وبلغ جدادها فى زمن على رضى الله  
 عنه الف وسق • قال وروى موسى بن داود قال حدثنا القاسم بن الفضل قال  
 حدثنا محمد بن على بن أبى طالب رضى الله عنه تصدق بارض له بتا بتلا ليقى بها  
 وجهه عن جهنم على مثل صدقة عمر غير انه لم يستثن منها للوالى شيئا كما استثناه  
 عمر رضى الله عنه قال حدثنا على عن عينة عن عمرو بن دينار قال فى صدقة على  
 ابن أبى طالب رضى الله عنه ان جيرا ورباحا وابا نيزر موالى يعملون فى المال خمس  
 حجج منه نفقاتهم ونفقات اهلهم ثم هم احرار لوجه الله تعالى • قال وحدثني ابن  
 أبى سبرة عن يحيى بن شبل قال رأيت على بن الحسين يبيع من رقيق صدقة على  
 ويبتاع • قال حدثنا بشر بن الوليد قال أبا أنا أبو يوسف قال حدثنا عبد الرحمن بن  
 عمر بن على بن أبى طالب عن أبيه عن جده انه تصدق ببيع فقال أبتى بها مرضاة  
 الله تعالى ليدخل بها الله الجنة ويصرفنى عن النار ويصرف النار عني فى سبيل الله  
 ووجهه وذى الرحم والبعيد والقريب لاتباع ولا توهب ولا تورث كل مال لى يبيع  
 غير ان رباحا وأبا نيزر وجيرا ان حدث بى حدث فليس عليهم سبيل وهم محررون  
 موال يعملون فى المال خمس حجج وفيه نفقتهم ورزقهم وورق ما كان لى يبيع حيا انا  
 أو ميتا ومع ذلك ما كان لى بوادى القرى من مال ورقيق حيا انا أو ميتا ومع ذلك  
 الادينة وأهلها حيا انا أو ميتا ومع ذلك عبد أهلها وان زريما له مثل ما كتبت  
 لابى نيزر ورباح وجير • وحبس الزبير رضى الله عنه قال حدثنا محمد بن عمر الواقدي

قال حدثنا ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن الزبير بن العوام رضى الله عنه انه جمل دوره على بنيه لا تباع ولا تورث ولا توهب وان للردودة من بناته ان تسكن غير مضرة ولا مضريها فاذا استغنت بزواج فليس لها حق \* وحبس معاذ بن جبل رضى الله عنه قال حدثنا محمد بن عمر الواقدي قال حدثنا النعمان بن مemon عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك قال وحدثنا يحيى بن عبد الله بن أبي عن أبيه قال كان معاذ بن جبل رضى الله عنه اوسع انصارى بالمدينة ربما تصدق بداره التى يقال لها دار الانصار اليوم وكتب صدقته قال ثم ان ابن أبي اليسر خاصم عبد الله بن ابي قتادة فى الدار وقال ينبع هى صدقة على من لا ندرى اىكون اولا يكون وقد قضى أبو بكر وعمر رضى الله عنهما لاصدقة حتى يقبض فاختصموا الى مروان ابن الحكم فجمع لهم مروان بن الحكم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأوا ان تتخذ الصدقة على ما سبل ورأوا حبس بن أبي اليسر فيكون له ادبا فحبسه اياما ثم كلم فيه فغلاه فلقد كان الصبيان يضحكون به \* وقد حبست عائشة رضى الله عنها واختها اسماء وام سلمة وام حبيبة وصفية ازواج النبي صلى الله عليه وسلم \* وحبس سعد بن ابى وقاص وخالد بن الوليد وجابر بن عبد الله وعقبة ابن عامر وعبد الله بن الزبير وغيرهم رضى الله عنهم اجمعين وهذا اجماع منهم على جواز الوقت ولزومه ولان الحاجة ماسة الى جوازه لقول زيد بن ثابت رضى الله عنه لم نرا خيرا لليت ولا للى من هذه الحبس للموقوفة اما لليت فيجرى اجرها عليه واما المحلى فحبس عليه ولا توهب ولا تورث ولا يقدر على استهلاكها فان زيد بن ثابت رضى الله عنه جمل صدقته التى اوقفها على سنة صدقة عمر بن الخطاب رضى الله عنه وكتب كتابا على كتابه هذا واما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم لا حبس عن فرائض الله فنقول انه محمول على انه لا يمنع اصحاب الفرائض

عن فروضهم التي قدرها الله لهم في سورة النساء بعد الموت بدليل نسخها لما كانوا عليه من حرمتهم الاثلاث قبل نزولها وتوريثهم بالمواراة والموالاتة مع وجودهن وقول شريح جاء محمد بنع الحبس محمول على حبس الكفرة مثل البعية والوصيلة والساسبة والحلم عملا بما هو صريح اللفظ متواتر للمعنى وحملنا المحتمل عليه توفيقا بين الادلة والله اعلم

### ﴿ باب في ألقاظ الوقت وأهله وماله وحكمه ﴾

يتوقف انعقاد الوقت على صدور ركنه من أهله مضافا الى محل قابل لحكمه لما علم ان قيام ذات التصرف بالأهل وقيام حكمه بالحل (فركنه) لفظ الوقت وما في معناه كقوله صدقة محرمة أو صدقة محبة أو صدقة مؤبدة أو صدقة لا يباع ولا توهب ولا تورث أو صدقة موقوفة (وأهله) أهل التبرع وهو الحر المائل البالغ غير مرتد ولا مديون محجور عليه فيصح منه لازما عندها ولو في مرض الموت الا أن للورثة ابطال ما زاد على الثلث كالتيدير ولا يصح من البعد الا اذا أذن له مولاة وكان غير مستغرق بالدين ولو استغرقه لا يصح وقفه وان أذن له سيده مع الترماء بناء على قول ابى حنيفة رحمه الله ولا من الصبي والمجنون الذي لا يعقل لجهزها عن التصرف ولا من المرتد وسيأتي بيانه في آخر الابواب ولا من المديون (١) المحجور على قول من يرى به وان لم يكن محجورا عليه يصح وقفه وان قصد به ضرر غرضه لثبوت حقه في فتمته دون المين (ومحله) المال للتقوم بشرط كونه عاقرا او منقولا او متعارفا وقفه وسيأتي بيانه في فصله (وحكمه) ما ذكر في تربيته من أنه حبس المين عن التملك والتصدق بالمنفعة فلو قال ارضى هذه صدقة موقوفة مؤبدة جاز لازما عند عامة

العلماء الا ان محمدا رحمه الله اشترط التسليم الى التتولى واختاره جماعة وعند أبي حنيفة رحمه الله يكون نذرا بالصدقة بئله الارض ويبقى ملكه على حاله فاذا مات توارث عنه ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة في حياتي وبعد وقاتى جاز عندهم الا ان أبا حنيفة رحمه الله قال ما دام الواقف حيا كان ذلك نذرا منه بالتصدق بالئله وكان عليه الوفاء بما نذر ولو رجع عنه جاز ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سبيله سبيل من اوصى بخدمة عبده لانه ان كان الخدمة تكون للموصى له والرقبة على ملك مالكها حتى لو مات الموصى له بها يصير المبد ميراثا لورثة المالك الا ان في الوفاء لا يتم انقطاع الموصى لهم وم الفقراء فتأبد هذه الوصية ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة او قال وقف ولم يزد على هذا لا يجوز عند عامة مجيزي الوقف قال هلال رحمه الله لان الوقف يكون للفقير والمعتبر ولم يسم لايهما هو فلذلك ابطلته وصار كما لو قال ارضى محبوسة ولم يزد على ذلك فانها لا تكون وقفا ولان الارض توقف للدين والوصايا والجسب الاصل فهذا وقف لم يسم سبيله ووجوهه فلم يتصدق بئله فقد خرج من أن يكون على ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضى الله عنه لانه انما ذكر حبس الاصل ولم يذكر الصدقة على ما أمر به عمر بن الخطاب فلذلك ابطلته حتى يجتمع الكلامان الصدقة والجسب فاذا اجتمعا كان الوقف جائزا وقال أبو يوسف رحمه الله يجوز ويكون وقفا على المساكين لان مطلقه ينصرف الى المساكين عرفا (١) ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة او موقوفة صدقة ولم يزد على هذا جاز في قول أبي يوسف ومحمد وهلال الرأي رحمهم الله ويكون وقفا على الفقراء وقال يوسف بن خالد السهقي رحمه الله لا يجوز ما لم يزد قوله وآخرها للفقراء أبدا والصحيح قول أصحابنا لان محل الصدقة في الاصل الفقراء فلا يحتاج الى ذكرهم ولا انقطاع

لهم فلا يحتاج الى ذكر الابد ايضا ولو قال ارضى هذه محرمة صدقة جاز ويكون هذا بمنزلة قوله موقوفه صدقة لان المحرمة بمنزلة قوله موقوفة في لثة أهل المدينة ولو قال حبست ارضى هذه او قال ارضى هذه حبس لا تكون وقفاً في قولهم ولو قال حرمت ارضى هذه او قال ارضى هذه او قال هي محرمة (قال القتيبي) أبو جعفر هذا على قول أبي يوسف كقوله موقوفة ولو قال حبس موقوف او حبس وقف فهو باطل قال هلال في قولنا وقول أبي حنيفة لان معنى قوله وقف ومعنى قوله حبس سواء فكأنه قال ارضى وقف وهذا باطل لا يجوز في قولنا وقال وكذلك لو قال هي محرمة حبس او حبس محرمة لا يجوز لانه ذكر حبس الاصل ولم يسم لمن التفتة فلذلك ابطته ولو قال موقوفة حبس محرمة لا يباع ولا تهب ولا تورث ولم يزد على ذلك لا يجوز الا ان يحصل فيها معنى الصدقة او للمساكين مع حبس الاصل فيجوز ذلك عندنا ولو قال حبس صدقة او صدقة حبس قال هلال هذا جائز (وقال القتيبي أبو جعفر) هذا يبنى ان يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة ولو قال هي موقوفة لله تعالى أبداً جاز وان لم يذكر الصدقة ويكون وقفاً على الفقراء لان في قوله موقوفة لله تعالى أبداً دليلاً على انه أراد بها المساكين لان فيه قرينة الى الله تعالى بقوله لله تعالى وخرجت من ان تكون موقوفة للدين بقوله لله تعالى أبداً وكذا لو قال صدقة موقوفة على المساكين ولم يقل أبداً او قال موقوفة لوجه الله تعالى او موقوفة لطلب ثواب الله تعالى ولو أوصى بان يوقف ثلث أرضه بعد وفاته لله تعالى أبداً تكون وصية بالوقف على الفقراء ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على فلان صح ويصير تقديره صدقة موقوفة على الفقراء لان محل الصدقة الفقراء الا ان غلها تكون لقلان ما دام حياً ومثله لو قال صدقة موقوفة على زيد أبداً او قال على ولدي أبداً لانه يصح من غير ذكر الابد فع ذكره أولى ولا يصح على قول يوسف بن خالد السهقي وان ذكر الابد لان ذكر لفظ

الابد مضاف الى الصدقة على زيد او ولده وهو لا يتأبد فينتو هذا اللفظ وكذا لو قال  
أرضى هذه صدقة موقوفة على وجه الخير والبر أو قال على وجه الخير لو قال على وجه  
البر يكون وقفا على الفقراء لان البر عبارة عن الصدقة ولو قال أرضى هذه صدقة  
موقوفة في الحج عنى او الممرة عنى يصح الوقف ولو لم يقل عنى لايصح لانهما ليسا بصدقة  
ولو قال أرضى هذه موقوفة على الجهاد أو في الجهاد أو في النزو أو قال في أكفان الموتى  
أو في حفر القبور أو قال في بناء المساجد أو الحصون أو قال على مرمتها أو قال على  
عمل السقيات في الأماكن المحتاج إليها او غير ذلك مما يتأبد فانه يصح ويكون وقفا  
على ذلك السيل (قال الفقيه) أبو جعفر رحمه الله متى ذكر موضع الحاجة على وجه  
يتأبد فذاك يكفي عن ذكر الصدقة وكذا لو قال موقوفة على ابنة السيل لانهم  
لا ينقطعون ويكون فقرتهم دون أغنيائهم تكسب القنينة وكذا لو قال على الزمنى او على  
المنقطع بهم لانهم يتأبدون ويكون فقرتهم قطع وهذا قول هلال رحمه الله وماسياني  
من بطلانه على الزمنى قول الحصاف رحمه الله قال شمس الأئمة رحمه الله اذا ذكر  
مصرفا فيهم تنصيص على الحاجة فهو صحيح سواء كانوا يحصون او لا يحصون لان  
المطلوب وجه الله تعالى ومتى ذكر مصرفا يستوى فيه الاغنياء والفقراء فان كانوا  
يحصون فذلك صحيح لهم باعتبار أعيانهم وان كانوا لا يحصون فهو باطل الا ان كان في  
لفظه ما يدل على الحاجة استمالة بين الناس لا باعتبار حقيقة اللفظ كالتامى فالوقف  
عليهم صحيح ويصرف للفقراء منهم دون أغنيائهم فهذا الضابط يقتضى (١) صحة  
الوقف على الزمنى والعميان وقرء القرآن والفقهاء وأهل الحديث ويصرف للفقراء  
منهم كالتامى لاشعار الاسماء بالحاجة استمالة لان العمى والاشتغال بالعلم يقطع عن  
الكسب فينل فيهم الفقر وهو أصح مما سيأتى في باب الوقف الباطل انه باطل على

هؤلاء ولو قال أرضى هذه موقوفة (١) على فقراء قرابتي أو قال على أولادي لا يصح  
 لأنهم ينقطعون فلا يتأبد وبدونه لا يصح إلا أن يجعل آخره للفقراء ولو قال أرضى  
 هذه موقوفة على فقراء بني زيد أو قال على يتامى بني عمرو فإن كانوا يحصون وكان  
 الوقف في الصحة لا يصح لأنه لا يتأبد وإن كانوا لا يحصون يصح ويصير بمنزلة  
 الوقف على يتامى الفقراء روى عن محمد رحمه الله أن (٢) ما لا يحصى عشرة وعن أبي  
 يوسف رحمه الله أنه مائة وهو المأخوذ عند البعض وقيل أربعون وقيل ثمانون والفتوى  
 أنه مفوض إلى رأي الحاكم ولو قال أرضى صدقة لا تباع تكون نذرا بالصدقة ولا  
 تكون وقفا لأن قوله صدقة عبارة عن التبرع فيصدق بها ولا يجبره القاضي عليها ولو  
 زاد ولا توهب ولا تورث صارت وقفا على المساكين ولو قال أرضى هذه صدقة  
 موقوفة عني عز وجل أبدا على زيد أيام حياته جاز لحصول التأيد بسبب كونها للفقراء  
 بعده لأن ما لله تعالى يكون للفقراء إلا أن زيدا يقدم عليهم ولو قال هي صدقة  
 موقوفة على زيد ما دام حيا وكان في صحته فانه يكون باطلا لكونه غير مؤبد ومن  
 شرط صحة الوقف التأيد كما نقل عن رسول الله صلى عليه وسلم أنهم جعلوا أوقافهم  
 مؤبدة فما كان مثل ذلك يصح وما لا فلا ولو قال جعلت غلة دارى هذه للمساكين  
 يكون نذرا بالتصدق بالنلة ولو قال جعلت هذه الدار للمساكين كان نذرا بالتصدق  
 بين الدار للمساكين للحال ولو قال ضيعتي سبيل أو للسبيل إن كان من ناحية  
 تارفوا هذا الكلام للوقف صارت وقفا ولا فيسئل عن نيته فإن نوى وقفا فهو كما  
 نوى وإن نوى صدقة تصدق بينها أو قيمتها وإن لم يكن له نية تورث عنه إذا مات  
 والله أعلم

• (فصل في بيان ما يتوقف جواز الوقف عليه) • اتفق أبو يوسف ومحمد رحمهما الله

على ان الوقف يتوقف جوازه على شروط بعضها في التصرف كملك فان الولاية على المحل شرط الجواز والولاية يستند بالملك او هي نفس الملك حتى لو وقف ملك التبر بنير اذنه توقف على اجازته وبمضها يرجع الى نفس التصرف وهو كونه قرية في ذاته وعند التصرف حتى لو وقف للمسلم أرضه او داره على اليةمة او الكنيسة أو على دار دعوة للبتدعة أو على قهرا اهل الحرب لا يجوز لعدم كونه قرية في نفس الامر وعند التصرف وكذا لو كان الواقف ذميا لعدم كونه قرية في نفس الامر وسيأتي بيانه في وقف أهل النعمة ان شاء الله تعالى وبمضها يرجع الى المحل وهو كونه عقارا او متغولا تبعا للمقدار واختفا في كون أريسة اشياء شرطا للجواز (١) الاول التسليم للموقوف ليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله لان الوقف ليس بتملك وانما هو اخراج له عن ملكه الى الوقف فاشبه الاعناق بخلاف الصدقة المتقدمة فاتها اخراج من ملك الى ملك فحتاج الى قبض العين للملك ولما تقدم من رواية الواقدي في وقف عمر بن الخطاب انه في يده فاذا توفى فهو الى حفصة ولان يد المخرج اليه يده حكما لاستفادته الولاية منه فيصير كأنه أخرجه منه اليه فلا تزيد يد المخرج على يد الاصل في الحكم وشرط عند محمد رحمه الله لانه تقرب الى الله تعالى بعين من ماله فيتوقف جوازه على التسليم كالصدقة بالعين وقد علم جوابه ثم تسليم كل شيء عنده بما يليق به ففي المقبرة يحصل بدفن واحد فصاعدا باذنه وفي السقاية بشرب واحد وفي الخان بنزل واحد من المارة هذا في المقبرة والخان الذي تنزل فيه المارة كل يوم واما السقاية التي تحتاج الى صب الماء فيها والخان الذي ينزله الحاج بمكة والقرارة بالثغر فلا بد فيها من التسليم الى المتولى لان نزولهم يكون في السنة مرة فيحتاج الى من يقوم بمصالحه والى من يصب الماء فيها والبنى والتقبر في الخان والسقاية والبئر والحوض سواء



لاستوائهما في الحاجة وفي المسجد بالصلاة فيه بحجة ياذن بآتيه وسيأتي ما فيه من الاختلاف في باب بناء للمساجد ان شاء الله تعالى وعلى هذا الخلاف ينبغي ما اذا استثنى الناس عن الصلاة في المسجد لخراب ما حواله فاعاده محمد الى ملكه وارثه ان كان ميتا لان التسليم بالصلاة شرط عنده ابتداء فكذا انتهاء وإبقاء أبو يوسف رحمه الله مسجدا لعدم اشتراطه التسليم والثاني كونه مفرزا شرط عند محمد رحمه الله لتوقف التسليم عليه وليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله لما بينا انه الحق بالمتق فلو وقف نصف أرضه صح عنده ولا يصح عند محمد رحمه الله وسيأتي تمامه في فصل وقف للمشاع والثالث ذكر التأيد او ما يقوم مقامه كالصدقة ونحوها شرط عند محمد رحمه الله وليس بشرط عند أبي يوسف رحمه الله فلو قال وقتت أرضي هذه او قال جعلتها موقوفة ولم يزد عليه جاز عنده وصارت وقفا على الفقراء وبه أفتي مشايخ بلخ وعليه الفتوى لان قوله وقتت يقتضي ازالته الى الله تعالى ثم الى نبيه وهو الفقير وهذا يقتضي التأيد فلا حاجة الى ذكره كالاتفاق وعند محمد لا يجوز لان موجه زوال الملك بدون التملك وذلك بالتأيد كالمتق واذا لم يتأيد لم يتوفر عليه موجه ولهذا يبطله التأقيت كما يبطل البيع ولو قال وقتت أرضي هذه على عمارة المسجد القلاني يجوز عنده لانه لو لم يزد على قوله وقتت يجوز عنده فبالاولى اذا عين جهة ولا يجوز عند محمد لاحتمال خراب ما حوله فلا يكون مؤبدا وعن أبي بكر الاعمش ينبغي ان يجوز على الاتفاق لان الوقف على عمارة المسجد بمنزلة جعل الارض مسجدا او بمنزلة زيادة في المسجد قال الفقيه أبو جعفر هذا القول أصح الى وقال أبو بكر الاسكاف ينبغي ان لا يصح هذا عند الكل لان الوقف على المسجد وقف على عمارة والمسجد يكون مسجدا بدون البناء فلا تكون عمارة البناء مما يتأبد فلا يصح الوقف والاول اوجه ولو قال وقتت أرضي هذه على وولي وولد وولدي ونسلهم أبدا يصح عند أبي يوسف

فإذا اترضوا تكون النلة للفقراء ولا يصح عند محمد لاحتمال الانقطاع ولو قال وقتت أرضي هذه على ولد زيد أو ذكر جماعة بأعيانهم لم يصح عند أبي يوسف أيضا لأن تعيين الموقوف عليه يمنع إرادة غيره بخلاف ما إذا لم يبين لجملة إياه وقضا على الفقراء لا ترى أنه فرق بين قوله أرضي هذه موقوفة وبين قوله موقوفة على ولدي فصيح الاول دون الثاني لأن مطلق قوله موقوفة ينصرف الى الفقراء عرفا فإذا ذكر الولد صار مقيدا فلا يبقى العرف فظهر بهذا أن الخلاف بينهما في اشتراط ذكر التأييد وعدمه إنما هو في التنصيص عليه أو على ما يقوم مقامه كالفقراء ونحوهم وإما التأييد معنى فشرط اتفاقا على الصحيح وقد نص عليه محققو المشايخ رحمهم الله تعالى والراجح اشتراط الواقف الانتفاع بالوقف لا يمنع من صحته عند أبي يوسف رحمه الله ويمنع عند محمد رحمه الله وسيأتي في باب الوقف على النفس أن الفتوى على قول أبي يوسف وإن معه جماعة والله أعلم

﴿ فصل في بيان اشتراط قبول الوقف وعدمه ﴾ قبول الموقوف عليه الوقف ليس بشرط أن وقع لأقوام غير معينين كالفقراء والمساكين وأن وقع لشخص بينه وجمل آخره للفقراء يشترط قبوله في حقه فإن قبله كانت النلة له وإن رده تكون للفقراء ويصير كأنه مات ومن قبل ما وقف عليه ليس له الرد بعده ومن رده أول مرة ليس له القبول بعده فالو قال وقتت أرضي هذه على أولاد زيد ونسله وعقبه ومن بدم على المساكين قبله بعضهم ورده بعضهم تكون النلة كلها لمن قبل منهم وإن رده كلهم تكون للمساكين وإن قبل كل واحد منهم بعضه ورد الباقي يكون ما ردوه للمساكين فإن حدث لزيد ولد أو نسل وقبله كلهم أو بعضهم رجع لمن قبله منهم وإن رده كلهم كان للمساكين وهكذا الى أن يترضوا بخلاف ما لو أوصى بثلاث ماله لجماعة بأعيانهم فردها بعضهم فإن حصتهم تكون لورثة الموصي وكذلك لو ردها

الكل والفرق بينهما ان الموصى انما اوصى لهم فقط فا بطل منها يكون لورثته واما  
الواقف فانه قد جعله بدم المساكين فاذا بطل كونه لهم يصير للمساكين ولو قال  
ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدأ على زيد وعمرو ما عاشا ومن بعدهما على  
المساكين ثم مات أحدهما أو ود تكون حصته للمساكين ولا يستحقها الآخر لانه جعل  
الوقف لله عز وجل ابتداء ثم اوجبه لهما وما كان لله تعلق فهو للمساكين فمن قبل منهما  
وبقى حيا تقدم عليهم بحصته فقط بخلاف المسئلة الاولى فانه اوجبه لهم اولا ثم جعله  
من بدم للمساكين فلا يكون لهم شيء ما لم يرد الكل أو يقرضوا ولو قال وقتت  
أرضي هذه على زيد وأولاده ومن بدم على المساكين فقال زيد لا اقبل لنفسى ولا  
لاولادى يصح رده فى حصته فقط واما اولاده فان كانوا كبارا فالرد والقبول اليهم  
وان كانوا صغارا تكون حصتهم لهم ولو قال وقتت أرضى هذه على زيد ومن بدم  
على المساكين فقال زيد قبلت غلة هذه السنة ورددت ما بعدها او قال قبلت ثلثها  
او نصفها ورددت الباقي استحق ما قبله وكان الباقي للمساكين ولو قال ارضى هذه صدقة  
موقوفة لله عز وجل ابدأ على زيد وعمرو ما عاشا ان قبلوا ومن بعدهما على المساكين  
قبل احدهما ورد الآخر استحق القابل حصته وتكون حصة الراد للمساكين وقد روى  
عن زفر رحمه الله انه قال اذا اوصى أن يجرى على زيد وعمرو من ثلثه فى كل شهر  
دراهم لكل منهما ما عاشا انه اذا مات أحدهما تبطل وصية الآخر لكونه قال ما عاشا  
والمراد من هذا عنده حياتهما مما وقال سائر أصحابنا رحمهم الله وصية الباقي منهما على  
حالتها ولا تبطل بموت الآخر ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدأ  
على زيد وعمرو ومن بعدهما على المساكين وكان احدهما ميتا تكون الثلثة كلها للميت  
منهما لعدم جواز الوقف على الميت فاذا مات الميت الى تصير الثلثة للمساكين

﴿ باب بيان ما يجوز وقفه وما لا يجوز وما يدخل تباً وما لا يدخل ﴾

﴿ وانكار دخول بعض الموقوف فيه ووقف ما يقطعه الامام ﴾

اذا وقف الحر المائل البالغ أرضه أو داره أو ما جرى التصرف بوقفه من المنقولات وهو غير محبور عليه ولا مرتد يصح لازماً عند العلماء وقال أبو حنيفة يجوز جواز الامارة أو لا يجوز على ما بينا في أول الكتاب فلو قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا ولم يزد تصير وقفاً (١) ويدخل فيه ما فيها من الشجر والبناء دون الزرع والثمرة كما في البيع ويدخل فيه أيضاً الشرب والطريق استحصاناً لأنها إنما توقف للاستئلال وهو لا يوجد إلا بالماء والطريق فكان كالأجارة بخلاف ما وجعل أرضه أو داره مقبرة وفيها أشجار عظام وأبنية قائماً لا يدخل في الوقف فتكون له ولورثته من بعده ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة بحقها وجميع ما فيها ومنها وعلى الشجر ثمرة قائمة يوم الوقف قال هلال في القياس تكون الثمرة له ولا تدخل في الوقف وفي الاستحسان يلزمه التصديق بها على الفقراء على وجه النذر لا على وجه الوقف لأنه لما قال بجميع ما فيها ومنها فقد تكلم بما يوجب التصديق فيلزمه التصديق بالثمرة التي كانت متصلة به يوم الوقف وما يحدث بعده يصرف في الوجوه التي سبهاها لكونه غلة الوقف وذكر الناطقي رجل قال جملت أرضى هذه وقفاً على الفقراء ولم يقل بحقها يدخل البناء والشجر الذي فيها تباً ولا يدخل الزرع الثابت فيها حنطة كان أو شعيراً أو غيره وكذلك البقل والآس والرياحين والخلخاف والطرף وما في الاجمة من حطب يقطع في كل سنة والورد والياسمين وورق الحناء والقطن والباذنجان وزهر بصل الترجس والرطاب قائماً لا تدخل وأما الأصول التي تبقى والشجر الذي لا يقطع إلا بعد حامين أو أكثر قائماً تباً ولو زاد بحقها تدخل

الثمرة القائمة في الوقف وهذا اولى خصوصا اذا زاد بجميع ما فيها ومنها ولو وقف دارا بجميع ما فيها وفيها حملات يطرن أو يتأوفيه كوأرات غسل يدخل الحمام والنخل تبعا للدار والمسلك كما لو وقف ضيعة وذكر ما فيها من المييد والدواليب وآلات الحراثة فلها تصير وقفا تبعا لها وان لم يميز اصالة كالماء والهواء والاطراف في بيع الاراضي والمييد ونفقتهم من غلة الوقف وان لم يذكرها الواقف ولو زوج الحاكم جارية الوقف يجوز وعنده لا يجوز ولو من أمة الوقف لانه يلزمه المهر والنفقة ولو ضعف بعضهم عن العمل يجوز للقيم بيه وشراء غلام بدله وكذلك الدواليب والآلات بيعها ويشتري بثمنها ما هو أصلي للوقف وليس للقيم قطع الاشجار المثمرة ولا بيعها وله بيع غيرها بعد القطع لاقبله لانها ما دامت متصلة بالارض تكون تبعا لها واذا ثبت التسهيل في أصول النخل ان كان في تركه ضرر بالنخل يقطع ويبيع وثمنه غلة للوقف كتمن السف والايتركه على حاله واذا صار نخلا خرج من أن يكون غلة وصار وقفا وهكذا حكم سائر ما يثبت من أصول اشجار الوقف ولو كان في الكرم الوقف شجر يضر ظلها بثماره ان كان ثمرها يزيد على ما ينقص من ثمره لا يقطع ولا تقطع وهكذا الحكم لو أضرت بالارض ولو وقف ضيعة له وقال شهرتها تنق عن تحديدها جاز الوقف ثم لو قال عن بعض قطع من الارض انها غير داخلية في الوقف ينظر الى حدودها فان كانت مشهورة وكانت تلك القطع داخلها كانت وقفا والا كان القول فيها قوله وهكذا الحكم لو وقف دارا وقال ان هذه الحجرة لم تسغل في الوقف فانه ينظر الى حدودها وتسل الجيران عنها فان شهدوا انها من الدار كانت وقفا والا كان القول قوله فيما اشكل كونه وقفا ولو وقف أرضا اقتطعها اياها السلطان فان كانت ملكا له او مواتا صح وان كانت من بيت المال لا يصح ولا يصح وقف ارض الحوز وهي ما حازها السلطان عند عجز أصحابها عن زراعتها

وإدائه مؤنفا بدفعهم إياها إليه لتكون مشغتها للمسلمين مقام الحراج ورقبة الأرض  
 على ملك أربابها فلو وقفها من ادخله السلطان فيها لمأرتها لا يصح كونه مزارعا ولو  
 وقف أرضا اشتراها بمقد فاسد يصح ان كان بعد القبض لانه استهلكها بأخراجه  
 إياها عن ملكه بالوقف وعليه قيمتها وان كان قبله او كان البيع باطلا كان الوقف باطلا  
 ولو وهبت له أرض هبة فاسدة قبضها ثم وقفها صح وعليه قيمتها ولو استحق ما وقفه  
 لا يلزمه ان يشتري بثمنه الذي يرجع به على البائع أرضا ليقبها بدلا لانه وقف ما لا يملك  
 ولو استحق بمضه مشاعا وأخذ المستحق لا يبطل الوقف في الباقي عند أبي يوسف  
 لانه يميزه مشاعا ابتداء فالاولى بقاءه ولو اشترى أرضا بالخيار وقبضها ثم وقفها قبل  
 مضي مدته صح ويكون ذلك ابطالا لخياره وهكذا الحكم في البائع اذا كان الخيار  
 له ووقف ما باع ولو بعد التسليم ولو وقفها للشترى بعد القبض في مدة خيار البائع  
 فأمضى البيع ثم وبطل الوقف لان البات اذا طرأ على موقوف أبطله ولو استحق  
 بعد الوقف فضمن قيمتها جاز شراؤه وقفه ومثله العتق لاستناد الملك الى زمن  
 الاستيلاء ولو اشترى أرضا فوقها ثم أطلع فيها على عيب رجع بالتقصان ولا يلزمه  
 أن يشتري به بدلا لعدم دخول نقصان العيب في الوقف ولو وقف ما اشتراه قبل  
 قبضه او ما رهنه بعد تسليمه صح ويجبره القاضي على دفع ما عليه ان كان موسرا وان  
 كان مصرا أبطل الوقف وباعه فيما عليه بخلاف عتق المرهون لعدم امكان رهنه بعد  
 نزوله وبخلاف الوقف بعد الاجارة والتسليم الى المستأجر لعدم تعلق حقه بماليتها  
 وذكر البقال في فتاويه اختلافا في جواز وقف البناء بدون الارض وذكر عن محمد  
 رحمه الله انه قال اذا وقف بناءه في أرض الوقف على الجهة التي وقفت الارض عليها  
 جاز وذكر في أوقاف الحصاف ان وقف حوايت الاسواق يجوز ان كانت الارض  
 بإجارة في ايدي الذين بنوها لا يخرجهم السلطان عنها من قبل انا رأيناها في أيدي

أصحاب البناء يتوارثونها وتقسّم بينهم لا تعرض لهم السلطان فيها ولا يزعمهم وإنما له غلة يأخذها منهم وتداولها خلف عن سلف ومضى عليها الدهور وهي في أيديهم يتبايئونها ويؤاجرونها وتجاوز فيها وصاياهم ويهدمون بناءها ويسيدونه ويننون غيره فكذلك الوقف فيها جائز اه وفي فتاوى الناطقي عن محمد بن عبد الله الانصاري من أصحاب زفر رحمه الله أنه يجوز (١) وقف الدراهم والطعام والمكيل والموزون فقيل له وكيف يصنع بالدراهم قال يدفعها مضاربة ويتصدق بالفضل وكذا يباع المكيل والموزون بالدراهم او الذنابير ويدفع مضاربة ويتصدق بالفضل وقيل على هذا ينبغي ان يجوز اذا قال وقت هذا الكره على أن يقرض لمن لا بذله من الفقراء فيدفع اليهم ويبدونه فاذا حصدوا يؤخذ ويقرض لتيرم وهكذا دائماً ولو وقف رب المال ضيعة من مال للمضاربة يصح عند أبي يوسف مطلقاً وعند محمد لا يصح ان كان في المال ربح بناء على جواز وقف للشاع وعدمه والله أعلم

وهو فصل في غرس الواقف او غيره الاشجار او بناءه في الوقف به رجل غرس فيما وقف أشجاراً او بنى بناء او نصب باباً قالوا ان غرس من غلة الوقف او من ماله وذكر انه غرسها للوقف تكون وقفاً ولو لم يذكر شيئاً وغرس من ماله تكون ملكاً له ولو غرس في المسجد تكون للمسجد لانه لا يبرس فيه ليكون ملكاً ثم ان كان لها ثمرة كالنخاع مثلاً اباح بعضهم للقوم الاكل منها والصحيح انه لا يباح لانها صارت للمسجد فتصرف في عمارته بخلاف مشجرة على طريق العامة جعلت وقفا عليهم ويستوى فيها الثمن والقيمة كالماء الموضوع في القلوات وماء السقاية وسرير الجنائز والمصحف الوقف ولو كانت الثمار على أشجار رباط للمارة قال ابو القاسم ارجو ان يكون التزال في سمة من تناولها الا ان يعلم ان غارسها جعلها للفقراء وقال

أبو الليث الاحوط ان يحتز عن تناولها من لم يكن ساكنا فيه الا ان تكون ثمرة  
لا قيمة لها كالتوت مثلا ولو غرس رباطي شجرة في وقف الرباط وتاهدها حتى  
كبرت ولم يذكر وقت النرس انها للرباط قال الفقيه أبو جعفر ان كان اليه ولاية  
الارض الموقوفة فالشجرة وقف والا فهي له وله رخصها ولو طرح سرقينا في وقف  
استأجره وغرس فيه شجرا ثم مات يكون لورثته ويؤمن بقلعه وليس لهم الرجوع  
فيا زاد السرقين في الارض عندنا ولو وقف شجرة باصلها على مسجد معين او على  
القفراء فان كان لها ثمرة أو ورق ينفع به كشجر القرم لا تقطع الا اذا يست  
او يفس بعضها فانه يقطع اليابس ويترك غيره لانه لا ينفع باليابس وينفع بالاخضر  
وان لم يكن لها ثمرة تقطع ويصرف ثمنها في عمارة المسجد او يتصدق به • مقبرة فيها  
أشجار عظام وكانت فيها قبل اتخاذ الارض مقبرة ان علم مالك الارض تكون  
الاشجار له باصولها يصنع بها ما يشاء وان كانت مواتا واتخذها أهل القرية مقبرة  
فالاشجار باصولها على ما كانت عليه قبل جعلها مقبرة ولو بنت بعد ذلك فهي  
للنارس ان علم والا فلأى فيها للقاضي ان رأى بيها وصرف ثمنها في عمارة المقبرة  
جاز له ذلك وهي في الحكم كأنها وقف ولو جعل أرضه او داره مقبرة وفيها أشجارا  
وبناء فهي ومقرها له ولورثته من بعده لان مواضع الاشجار او البناء كانت مشغولة  
فلا تدخل في الوقف ولو غرس اشجارا في ضفة حوض قرية او في جاني طريق  
المامة او على شاطئ نهر المامة كانت له فان قطعها ثم بنت من عروشها أشجار تكون  
له أيضا لوجودها من ملكه • أشجار على حافتي نهر في الشارع اختصم فيها الشربة  
ولم يعرف النارس وهو يجري امام باب رجل في الشارع قالوا ان كان موضع الاشجار  
ملكاً للشربة فما بنت فيه ولم يعرف غارسه يكون لهم وان لم تكن الارض لهم بل  
للمامة وللشربة حق التسبيل فقط فان علم ان الاشجار كانت موجودة في ذلك المكان



حين اشترى الدار صاحبها فاتها لاتكون له والاتكون له لان ما نبت في فناء داره  
يكون له ظاهرا والله أعلم

﴿ فصل في وقت للقتول إصالة ﴾ اختلف أبو يوسف ومحمد رحمهما الله في وقت  
القتول مستقلا فمن أبي يوسف في النواحر لا يجوز الوقف في الحيوان والريق  
والمناخ والثياب ما خلا الكراع والسلاح الا بطريق التبع كما تقدم والصحيح ما روى  
عن محمد رحمه الله من انه يجوز وقف ما جرى فيه التمازف كالمصاحف والكتب  
والقاس والقدوم والمنشار والقدور والجنائز لوجود التمازف في وقت هذه الاشياء وبه  
يترك القياس كما في الاستصناع بخلاف ما لا تمارف فيه كالثياب والامثلة لان من  
شرطه التأيد كما بينا ولكن تركنا فيها ذكرنا للتمازف وفي السلاح والكراع للجهاد  
بالنص فان خالد بن الوليد رضى الله عنه وقف دروعا له في سبيل الله فأجازته النبي  
صلى الله عليه وسلم وجعل رجل ناقص في سبيل الله فأرادت إسرته ان محج عليها فأخبر  
بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحج من سبيل الله وطلحة رضى الله تعالى عنه  
حبس سلاحه وكرعه في سبيل الله أى خيله والابل كالخيل لان العرب قتالت عليها  
وتحمل عليها السلاح فبقى فيما وراه على الاصل ولو وقف بقره على رباط بأن يعطى  
ما يخرج من لبنها وشيرازها (١) وسمنها لابتاء السبيل ان كان في موضع تمارفوا  
ذلك يصح كما في ماء السقاية والا فلا ولو وقف ثورا على أهل قرية لينزى على بقرهم  
لا يصح لانه ليس فيه عرف ظاهر ولا هو قرية مقصودة ولو وضع جبا في مسجدا  
وعلق فيه قنديلا له ان يرجع به لانه لا يترك فيه دائما ولو كثرت الدواب المربوطة  
للراطلين وعظمت مؤنهما يجوز للتولى بيع ما كبرت سنهما وخرجت عن صلاحية  
ما ربطت له وبمسك الصالح منها ولو باع أهل المسجد نقضه او غلة وقته يجوز ان لم

يكن ثمة قاض وإن كان فالصحيح أنه لا يصح إلا بإذنه وقد تقدم أن محمد بن عبد الله  
 الانصاري من أصحاب زفر رحمه الله تعالى قال بجواز وقف الدراهم والطعام واهة أعلم  
 في فصل في وقف المشاع وقسمته والمهاياة فيه في اتفاق أبو يوسف ومحمد رحمهما الله  
 على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالحمام والبئر والرحى واختلفا في الممكن  
 فأجازة أبو يوسف وبه أخذ مشايخ بلخ وأبطله محمد بناء على اختلافهما للتقدم فتقول  
 تقريرا على قول أبي يوسف رحمه الله إذا وقف أحد الشريكين حصته من أرض جاز  
 وإذا اقتسماها بعد ذلك فما وقع في نصيب الواقف كان وقفا ولا يحتاج إلى إعادة  
 الوقف فيه وإن وقعه ثانيا كان احوط لارتفاع الخلاف حيث أن وقف نصف  
 أرضه مثلا ينبغي أن يبيع نصفها ثم يقاسم المشتري ولو رفع الأمر إلى القاضي فأمر  
 رجلا بالمقاسمة معه جاز وليس له أن يقاسم نفسه لأنها أخوذة من المعاوضة فتقتضي  
 المشاركة بين اثنين فأفوقهما ولو قضى بجواز الوقف المشاع ارتفع الخلاف ثم إذا  
 طلبا من القاضي التسمية قال أبو حنيفة لا تقسم وبأمرهما بالمهاياة وقال لا يقسم إذا كان  
 البض ملكا والبض وقفا ولو كان الكل وقفا فأراد أربابه قسمته لا يقسم حتى لو  
 وقف ضيقة على ولديه مثلا فأراد أحدهما قسمتها ليدفع نصيبه مزراعة لا يجوز بل  
 يدفع القيم كلها مزراعة وليس ذلك إلى أربابه وإنما هو للقيم ولو قسمه الواقف بين  
 أربابه ليزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون المزروع له دون شركائه توقف على  
 رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ولمن أبي منهم بعد ذلك إبطاله  
 ومن (١) وقف دورا للاستئلال ليس له أن يسكنها أحدا بنير أجر ولو وقف داره  
 لسكني ولديه فطلب أحدهما المهاياة وأبي الآخر يسكن كل نصف بلا مهاياة حاتوت  
 بين اثنين فوق أحدهما نصيبه وأراد نصب لوح الوقف على بابه فتمه الآخر له

ذلك لانه تصرف في عمل مشترك ولو رفع الامر الى القاضي فأذن له به جاز مياة  
 للوقف عن البطلان ولعموم ولايته \* امرأة وقت دارا في مرضها على ثلاث بنات  
 لها وجعلها بعدهن للمساكين وليس لها ملك غيرها ولا وارث لها غيرهن قالوا ثلث  
 الدار وقف والثلاث ميراث لمن يظن به ما شئت من الاجارة والتملك وهذا عند  
 أبي يوسف خلافا لمحمد ولو كانت الارض بين رجلين تصدقا بها جملة صدقة موقوفة  
 على المساكين ودفعها مما الى قيم واحد جاز اتفاقا لان المانع من الجواز عند محمد هو  
 الشيوع وقت القبض لا وقت العقد ولم يوجد ههنا لوجودها مما منهما ولو وقف كل  
 منهما نصيبه على جهة وجعل القيم واحدا وسلماء مما جاز اتفاقا لعدم الشيوع وقت  
 القبض ولو اختلفا في قضيهما جهة وقيا واتحد زمان تسليمهما لما او قال كل منهما قيمه  
 اقتبس نصيب مع نصيب صاحبه جاز أيضا اتفاقا لانهما صارا كقول واحد بخلاف ما لو  
 وقف كل واحد وحده وسلم قيمه وحده فانه لا يصح الوقف عند محمد لوجود الشيوع  
 وقت العقد وتمكنه وقت القبض ولو قال وقت نصيب من هذه الارض وهو ثلثا  
 فوجد أكثر من ذلك كان نصيبه كله وقضا كالوصية بخلاف البيع فان الزائد يكون  
 قبائح \* اراض أو دور بين اثنين فوقف أحدهما نصيبه على الفقراء وحكم بحقه ثم  
 أراد القسمة قسم القاضي وجع الوقف في أرض أو دار واحدة جاز عند أبي يوسف  
 ومحمد واختاره هلال كما لو كان لهما داران وطلبا القسمة فجمع القاضي نصيب أحدهما  
 في دار ونصيب الآخر في دار جاز ذلك فكذلك ههنا الا ان ثمة يجوز سواء كانا في  
 مصر واحد أو مصرين وههنا يجمع اذا كانا في مصر واحد لاقى مصرين وعلى  
 قول أبي حنيفة قسم القاضي كل واحدة على حدة الا ان يرى الصلاح في الجمع  
 فيثبت يجمع الوقف كله في أرض أو دار واحدة فيصير عند جمع القاضي في الحكم  
 كأن الشريكين اقتسما بأنفسهما وذلك جائز ولو اقتسم الشريكان وأدخلوا في القسمة

دراهم معلومة فإن المعطى هو الواقف جاز وبصير كانه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بدراهمه وانه جائز وإن كان بالمكس لا يجوز لانه يلزم منه تقصض بعض الوقف وحصة الوقف وقف وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفاً ثم إذا أراد تمييز الوقف عن الملك يرفع الأمر الى القاضي كما تقدم ولو وقف عشرة أذرع شائناً من أرض قاسم فوقع نصيب الوقف أقل من ذلك لجودة الأرض التي وقفت للوقف أو أكثر لكونها دون القطعة الأخرى جاز لأن مثل هذه التسمية تجوز في الملك فكذا في الوقف إذا كان فيه صلاح للوقف لتحقيق المبادلة ولو أراد أن يصرف الأرض الوقف الى أرض أخرى مكانها ويجعل الوقف ملكاً لنفسه لا يجوز لانها منقولة للوقف الى غيره إلا أن يكون قد شرط لنفسه الاستبدال في أصل الوقف فحينئذ يجوز ولو قال وقفت من أرضي هذه شيئاً ولم يسمه كان باطلاً لأن الشيء يتناول القليل والكثير ولو بين بعد ذلك ربما بين شيئاً قليلاً لا يوقف عادة ولو قال وقفت جميع حصتي من هذه الدار والأرض ولم يسم السهام يجوز استحصاناً إذا ثبت الواقف على إقراره وإن جحد فجاءت بينة فشهدت بالوقف ومقدار حصته وسموه حكم القاضي بالوقف وإن شهدوا على إقراره بالوقف ولم يعرفوا مقدار حصته ألزمه القاضي بيان مقدار حصته والقول قوله فيه وإن مات قام وارثه مقامه فما أقر به لزمه وحكم به القاضي ثم إن ثبت عنده أزيد من ذلك حكم به أيضاً ولو وقف نصف أرض له ثم مات وقد أوصى الى رجل وفي الورثة كبار وصغار فأراد الوصي أن يقاسم الكبير ويفرز حصته الوقف جاز أن ضم حصته الصغار الى الوقف والأفلا لانه وصى الصغار ووال على الوقف فلا يمكنه أن يفرز حصته الوقف عن حصته الصغار كما لو كان وصياً على صغار فانه ليس له أن يقسم بينهم ويفرز نصيب كل واحد منهم عن نصيب الآخر لانه يلزم أن يكون مقاسماً لنفسه

وانه لا يجوز ولو أراد الواهب ان يقتسما ما وقفه ليتولى كل واحد منهما على ما وقفه  
ويصرف غلته قيا سمي من الوجوه جاز ولو استحق نصف ما وقفه وقضى به للمستحق  
يستمر الباقي وقفا عند أبي يوسف خلافا لمحمد ويجوز المقاسمة مع وكيل الواقف  
وصيه ولو وقف نصف أرضه وأوصى الى ابنه والى رجل أجني لا يجوز له أن  
يقاسم الابن ويرد حصة الوقف لتكون الابن وصيا أيضا ولو وقف نصف أرضه  
على جهة معينة وجعل الولاية عليه لزيد في حياته وبعد مماته ثم وقف النصف الآخر  
على تلك الجهة او غيرها وجعل الولاية عليه لعمرو في حياته وبعد وفاته يجوز لها ان  
يقتسماها وتأخذ كل واحد منهما النصف فيكون في يده لانه لما وقف كل نصف على  
حدة صارا اثنين وان اتحدت الجهة كما لو كانت لشريكين فوقها كذلك والله أعلم

### ﴿ باب في الوقف الباطل وفيما يبطله ﴾

اختلفت أئمتنا فيما لو وقف أرضه أو داره وشرط الخيار لنفسه فقال أبو يوسف ان  
بين وقتا معلوما يجوز الوقف والشرط كالبيع وان كان الوقت مجهولا يكون الوقف  
باطلا وقال محمد لا يصح الوقف معلوما كان الوقت او مجهولا واختاره هلال وقال  
يوسف بن خالد السبتي الوقف جائز والشرط باطل على كل حال كما لو اشترى بشرط  
الخيار وكما لو جعل داره مسجدا على انه بالخيار ثلاثة أيام فانه يصح الجمل ويبطل  
للشرط اتفاقا ولو ذكر الواقف جهة لا تنقطع وهي تشمل الفقراء والاغنياء بان قال  
أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على بنى آدم او قال على الناس او بنى هاشم  
او على العرب او على العجم أو قال على الرجال أو النساء أو قال على الصبيان أو قال على  
الموالى أو قال على العميان أو الزمنى أو قال على قراء القرآن أو الفقهاء أو المحدثين وما  
أشبه ذلك مما يشمل الفقراء والاغنياء وم لا يحصىون كان الوقف باطلا وهذا على

إطلاقة قول الخصاص وقد تقدم الضابط للمقتضى للصحة والبطان في أول الأبواب  
وهذا لانه لم يقصد به المساكين ليكون قرينة بخلاف ما لو قال صدقة موقوفة لله  
عن وجل أبدا على ولد زيد لان زيدا معين فيكون الوقف على ولده جائزا واما الناس  
وما أشبههم فلا يحصون ويدخل فيهم الفقير واليتيم فلا يدري لمن تعطى الفلة للاضياء  
او الفقراء ولا يمكن صرفها الى الجهتين لاستنزاهم اختلاف الجهة غنى وقرا اختلاف  
المصروف هبة وصدقة وهما مختلفان وصار كأنه قال وقتت على زيد او على عمرو  
ومات بلا بيان فانه لا يصح لان اوفى موضع الحظر لاحد الامرين فلا يكون طليهما  
ولا على أحدهما بينه لئلا يلزم الترجيع بلا مرجع (١) ولو قال على ان لي ابطاله  
أورده من سبيل الوقف أو يبعه أو رهنه أو قال على ان لفلان او لورثتي ان يطلوه  
او ييموه وما أشبهه كان الوقف باطلا على قول الخصاص وهلال وجائزا على قول  
يوسف بن خالد السبكي لا بطلاله الشرط بالخائه اياه بالعتق ولو قال أرضي هذه صدقة  
موقوفة يوما او شهرا أو ذكر وقتا معلوما ولم يزد على ذلك صح وتكون وقفا أبدا  
ولو قال فاذا مضى ذلك الشهر فهي مطلقة كان الوقف باطلا لانه لما قال موقوفة  
شهرا لم يشترط بعد الشهر منها شيئا فلما لم يشترط ذلك كانت موقوفة أبدا وهذا بمنزلة  
قوله صدقة موقوفة على فلان ولم يزد على ذلك فاذا مات فلان كانت للمساكين وهي  
موقوفة أبدا واما اذا قال صدقة موقوفة شهرا فاذا مضى ذلك الشهر كانت مطلقة  
فالوقف باطل لانه شرط الرجعة فيه ولم يشترط في الباب الاول رجعة بعد مضى  
الوقت فاذا لم يشترط الرجعة فكأنه قال صدقة موقوفة وسكت هكذا فرق بينهما  
هلال رحمه الله ثم قال رأيت رجلا قال أرضي بعد وقتي صدقة موقوفة سنة قال  
الوقف صحيح جائز وهي موقوفة أبدا قلت فان قال اذا مضت السنة فالوقف باطل

قال فهو كما شرط أي تصير التلة للمساكين سنة والارض ملك لورثته لانه باشتراطه  
البطلان خرجت من الوقف للمضاف اللازم بد الموت الى الوصية المحضة وقال  
الخصاف ولو وقف حاره يوما او شهرا لا يجوز لانه لم يجعله مؤبدا وكذلك لو قال  
صدقة موقوفة بد وفاقى على فلان سنة يكون باطلا فالحاصل ان على قول هلال اذا  
شرط في الوقف شرط يمنع التأيد لا يصح الوقف \* ولو قال اذا جاء غد أو اذا جاء  
رأس الشهر أو قال اذا قلت فلانا او اذا تزوجت فلانة وما أشبهه فأرضى هذه صدقة  
موقوفة يكون الوقف باطلا لانه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر لكونه مما  
لا يحلف به فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليق الهبة بخلاف النذر لانه يحتمل التعليق  
ويحلف به فلو قال ان كنت فلانا اذا قدم أو ان برأت من مرضي هذا فأرضى هذه  
صدقة موقوفة يلزمه التصديق بينها اذا وجد الشرط لان هذا بمنزلة النذر واليمين  
ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على ان لي أصلها او على انه لا يزول ملكي عن  
أصلها أو على أن أبيع أصلها وأتصدق بثمنها كان الوقف باطلا ولو قال هي صدقة  
موقوفة ان شئت اوان احببت او هويت كان الوقف باطلا في قولهم لان هذا تعليق  
الوقف بشرط وتعليقه باطل في قولهم \* ولو قال ان كانت هذه الارض في ملكي  
فهي صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف والا فلا  
لان التعليق بالشرط للكان تمييز ولو علق وقفها على شرطها فاشتراطها لا تصير وقفا  
بخلاف تعليق التيق به للقبول وعدمه \* ولو وقف ارض غيره فاجازه المالك جاز  
الوقف عندنا خلافا للشافعي بناء على جواز تصرف القضيولى موقوفا عندنا وبطلانه  
عنده \* ولو انهدم علو وقف او حوض وقف وليس لها ما يمكن به عمارتها او  
احترق حائوت وقف مع السوق وصار بحال لا ينفع به يبطل الوقف على قول  
محمد ويرجع النقص الى الواقف والى ورثته من بعده وكذلك لو كان بيده عن

القرية وغرب وصار لا ينفع به ولا يرغب أحد في عمارته واستجار أسله ( وروى  
 هشام عن محمد ) انه قال اذا صار الوقف بحيث لا ينفع به المساكين فلقاضى ان يبيعه  
 ويشتري بثمنه غيره وعلى هذا فينبغي ان لا يشتى على قوله برجوعه الى ملك الواقف  
 او ورثته بمجرد تسطه او خرابه بل اذا صار بحيث لا يشتري بثمنه وقف آخر يستل  
 ذكره بعض المحققين \* ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة على ان لا أن اعلی غلتها  
 لمن شئت من الناس جاز الوقف ثم اذا شاءها للاغنياء او لاهل الدنيا او ما اشبه ذلك  
 بما لا يجوز الوقف عليه يبطل لصيرورته كالمذكور في صلب العقد والله تعالى أعلم  
 فصل في شرط استبدال الوقف \* لو قال أرضى هذه صدقة موقوفة عز وجل  
 أبدا على ابنى ان أبيعها واشتري بثمنها أرضا أخرى فتكون وقفا على شروط الاولى  
 جاز الوقف والشرط عند أبى يوسف استحسانا واختاره الحنفية وهلال وقال محمد  
 ويوسف ابن خالد السمتى الوقف صحيح والشرط باطل وهو القياس وقال بعضهم هما  
 فاسدان والصحيح قول أبى يوسف رحمه الله لان هذا شرط لا يبطل حكم الوقف  
 فان الوقف بما يحتمل الانتقال من ارض الى أخرى فان أرض الوقف اذا غصبها  
 انسان واجرى عليها الماء حتى صارت بحرا لا تصلح للزراعة وضمن قيمتها وشرى قيمتها  
 أرض أخرى تكون وقفا على شرائط الاولى وكذلك أرض الوقف اذا قل زلها لآفة  
 وصارت بحيث لا تصلح للزراعة او لا تفضل غلتها عن مؤنها يكون صلاح الوقف  
 في استبداله بأرض أخرى فيصح ان يشترط ولاية الاستبدال وان لم تكن الضرورة  
 داعية اليه في الحال ولو قال الواقف فى اصل الوقف على ان أبيعها واشتري بثمنها  
 أرضا أخرى ولم يزد على هذا يكون الوقف باطلا فى القياس لانه لم يذكر إقامة أرض  
 أخرى مقام الاولى وجازا فى الاستحسان لان الارض تبين للوقف فيقوم ثمنها  
 مقامها فى الحكم ويجرد شراء أرض بثمنها تصير وقفا على شرائط الاولى من غير



تجديد وقف كما لو قتل العبد الموصى بخدمته خطأ وضمن الجاني قيمته واشترى بها  
عبد فانه يجري عليه حكم أصله بمجرد الشراء وهكذا حكم المدبر للمقتول خطأ هذا اذا  
شرط الاستبدال في أصل الوقف واما اذا لم يشرطه فقد أشار في السير الى انه  
لا يملكه الا القاضى اذا رأى المصلحة في ذلك ويجب ان يخص برأى اول القضاة  
الثلاثة المشار اليه بقوله عليه الصلاة والسلام قاض في الجنة وقاضيان في النار المفسر  
بنزى العلم والعمل فلا يحصل التطرق الى ابطال أو قاف المسلمين كما هو الغالب في  
زماننا • ولو وقف ارضه وشرط ان يستبدلها بارض ليس له ان يستبدلها بدار ولو  
شرط البديل دارا لا يستبدلها بارض ولو شرط ارض قرية لا يستبدلها بارض غيرها  
لتفاوت اراضى القرى مؤنة واستتلا فلا يلزم الشرط ولو اشترى البديل من ارض  
عشر او خراج جاز لعدم غلو الارض عن احدهما ولو لم يقيد البديل بارض ولا دار  
يمحوز له ان يستبدلها من جنس العقارات بأى ارض او دار او بلد شاء للاطلاق ولو  
باعها بنين فاحش لا يصح في قول أبى يوسف وهلال لان القيم كالوكيل ولو اجاز ابو  
حنيفة الوقف بشرط الاستبدال لاجاز البيع بالنين فاحش كما هو مذهبه في بيع  
الوكيل به ولو اشترى القيم بنصف الثمن ارضا واشهد على نفسه انها من البديل جاز  
ويشترى بالباقي ايضا بدلا ولو باع الوقف وقبض ثمنه ثم مات ولم يبين حال الثمن كان  
دينا في تركته ولو كان الوقف مرسلا لم يذكر فيه شرط الاستبدال لا يمحوز له بيعه  
واستبداله وان كانت الارض سبعة لا يتنفع بها ولكن يرفع الامر الى القاضى الذى  
مر ذكره آنفا لان سبيله ان يكون مؤبدا لا يباع وانما يثبت له ولاية الاستبدال  
بالشرط وبدونه لا كالبائع الخلى عن شرط الخيار لا يملك احد المتبايعين قبضه وان  
لحقه فيه غبن ولو وهب ثمنه تصح الهبة عند أبى حنيفة وعند أبى يوسف لا تصح  
ولو ضاع لا يضمنه لكونه امينا ولو باعها وردت عليه بسبب قبضه وهلك الثمن

عنده فانه يضمته من ماله ويجوز له بيع الارض المردودة عليه في الثمن الذي ضمنه بخلاف ما اذا غصبها رجل وضمن قيمتها لتعذر ردها وهلكت القيمة عند القيم ثم ردها اليه واسترد القيمة منه فانه يرجع في الثمن ولا يبيعها \* ولو باع أرض الوقت بروض يصح في قياس قول أبي حنيفة فيبيع المروض باحد النقيدين ويشتري به بدلا او يشتري بها بدلا وعند أبي يوسف لا يبيع الا باحد النقيدين ثم يشتري به بدل ولو اشترى به ما لا يصح وقته كغلام وجارية يكون الثمن دينا عليه ولو باع ما شرط استبداله ثم عاد اليه ان عاد بما هو فسخ من كل وجه كالرد بالميب قبل القبض مطلقا وبمده بقضاء أو بفساد البيع أو خيار الشرط أو الرؤية جاز له بيعها ثانيا لان البيع الاول صار كأنه لم يكن وان عاد بما هو كعقد جديد كالأقالة بعد القبض لا يملك بيعها ثانيا لانه صار كأنه اشتراها شراء جديدا فتصير وقها فيمتنع بيعها كما لو اشترى أرضا نوى بدلها الا أن يكون شرط الاستبدال مرة بعد أخرى ولو اشترى بالثمن أرضا ثم ردت الاولى عليه بسبب قضاء عادت الى ما كانت عليه وقها والتي اشتراها ملك له لانها بدل عن الاولى فاذا انسخ البيع فيها من كل وجه رجعت الوقفية الى الاصل لعدم تصور الخلف مع وجود الاصل وبغير قضاء لا تعود الى الوقفية فتكون له وما اشتراه بدلا هو الوقت لعدم ما باعه اليه بعقد جديد معنى ولو اشتراه رجل ثم وهبه لمن باعه اياه او مات فورته البائع لا يرجع الى الوقفية بل يبقى على ملكه ويشتري بثمنه بدلا لعدم انتقاض عقده فيه وهذا ملك بسبب جديد ولو باع أرض الوقت واشترى بثمنها أرضا أخرى ثم استخفت الارض الاولى تبقى الثانية وقها في القياس وفي الاستحسان لا يبقى لانها انما كانت وقها بدلا من الاولى وبلاستحقاق انتقضت تلك للمبادلة من كل وجه فلا تبقى الثانية وقها ولو قال على ان استبدل بها ثم مات وأوصى الى وصيه به فانه لا يملكه لانه شرطه لنفسه وهو أمر يحتاج فيه الى الرأي والمشورة بخلاف ما اذا

وكل به في حياته حيث يصح التوكيل لقيام رأى الموكل وامكان تدارك الحلل لو وجد  
ولو شرطه لكل من يلى عليه جاز وله ذلك ما دام الواقف حيا ولا يجوز بعد موته الا  
اذا شرط له الولاية عليه في حياته وبعد وفاته وهذا قول أبى يوسف وهلال بناء على  
ان القيم عندهما بمنزلة الوكيل والوكالة تبطل بالموت فيحتاج الى الاسناد اليه في حياته  
وبعد مماته أيضا لتبقى الوكالة واما على قول محمد فان الولاية لا تبطل بموت الواقف  
لان المتولى وكيل الفقراء لا وكيل الواقف حتى لا يمكنه ان يزل به بدون شرط في  
أصل الوقت فيعوز له الاستبدال ولو بعد موت الواقف ولو شرط للمتولى استبداله  
بعد وفاته قيد بشرطه ويجوز له هو استبداله ما دام حياته ليس للمتولى سوى  
الاستبدال به خاصة دون الاسناد والايصال به ولو شرطه لرجل آخر مع نفسه يجوز  
له الافراد به دون الرجل لانه اشترط رأيه مع رأيه ولو كتب في أول كتاب وقته  
لايبيع ولا يوهب ولا يملك ثم قال في آخره على ان قلان يبيع والاستبدال بثمنه  
ما يكون وقته مكانه جاز يبيع ويكون الثاني ناسخا للاول ولو عكس وقال على ان  
قلان يبيع والاستبدال به ثم قال في آخره لا يبيع ولا يوهب لا يجوز يبيع لانه  
رجوع منه عما شرطه أولا ولو باع المتولى دار الوقف وقبض الثمن ثم عزله القاضي  
ونصب غيره فاسترد الثاني الوقف من المشتري بحكم القاضي يجب عليه اجرة ما سكن  
فيها لانها مدة الاجرة وهذا بناء على قول المتأخرين والله أعلم

فصل في اشتراط الزيادة والنقصان في مقدار المرتبات وفي أربابها لو اشترط في  
وقته أن يزيد في وظيفة من يرى زيادته وان ينقص من وظيفة من يرى نقصانه من  
أهل الوقف وان يدخل منهم من يرى إدخاله وان يخرج منهم من يرى إخراجهم  
جاز ثم اذا زاد أحدا منهم أو قصه مرة أو أدخل أحدا أو أخرج أحدا ليس له ان  
ينيره بعد ذلك لان شرطه وقع على فعل يراه فاذا رآه وامضاء فقد انتهى ما رآه واذا

أراد ان يكون ذلك له دائماً ما دام حياً يقول على ان فلان بن فلان ان يزيد في مرتب من يرى زيادته وان ينقص من مرتب من يرى نقصانه وان ينقص من زادهم يزيد من نقصه منهم ويدخل معهم من يرى إدخاله ويخرج منهم من يرى إخراجهم متى أراد مرة بعد أخرى رأياً بعد رأى ومشقة بعد مشقة ما دام حياً ثم اذا أحدث فيه شيئاً مما شرطه لنفسه او مات قبل ذلك يستقر أمر الوقت على الحالة التي كان عليها يوم موته وليس لمن يلى عليه بعده شيء من ذلك الا ان يشترطه له في أصل الوقت واذا شرط هذه الامور او بعضها للتولى من بعده ولم يشترطها لنفسه جاز له ان يفعلها ما دام حياً لان شرطها لتبنيه شرط منه لنفسه ثم اذا مات جاز للتولى فعل ما شرطه له ولو شرط هذه الامور للتولى ما دام هو حياً جاز له وللتولى ذلك ما دام هو حياً ولو شرط لنفسه في أصل الوقت استبداله او الزيادة والنقصان ولم يزد عليه ليس له ان يجعل ذلك او شيئاً منه للتولى وانما ذلك له خاصة لاقتصار الشرط في أصل الوقت على نفسه ولا يجوز له ان يفعل الا ما شرطه وقت العقد وسيأتي لهذا التفصيل مزيد بيان في فصل التخصيص ان شاء الله تعالى

---

﴿ باب في بيان وقت المريض والوقت المضاف الى ما بعد ﴾

﴿ الموت وشرط رجوعه الى المحتاج من ولده ﴾

---

الوقت في مرض الموت لازم ولكنه كالوصية في حق نفوذه من الثلث كالتدبير المطلق والمضاف الى ما بعد الموت وصية محضة فان مات من غير رجوع عنه ينفذ من الثلث وقد تكررت الاشارة الى هذا المبحث فاذا وقف المريض ارضه او داره في مرض موته يصح في كلها ان خرجت من ثلث ماله وان لم يخرج واجازته الورثة فكن ذلك والا تبطل فيما زاد على الثلث وان اجازته البعض ورده البعض جاز في حصه

---

المميز وبطل في حصة الراد الا ان يظهر له مال آخر يخرج الوقف من ثلثه حينئذ يلزم في الكل وحكم المال الثائب حكم المردوم وقدموه كظهوره ومن باع منهم سهمه قبل ظهور المال الآخر او قدموه لا يبطل بيعه لاطلاق القاضي التصرف له فيه قبل الظهور او القدم ويبرم قيمته ويشتري بها أرض وتوقف بدله على وجهه وان كان عليه دين محيط بماله ينقض وقته ويباع في الدين كما لو اشترى أرضا ووقفها ثم ظهر لها شفع فانه يجوز له ابطال الوقف وأخذها بالشفعة وان لم يكن محيطا يجوز الوقف في ثلث ما يبقى بعد الدين ان كان له ورثة والا ففى كله فالباعا القاضي بقيمتها للدين ثم ظهر او قدم له مال تخرج الارض من ثلثه لا يبطل بيعه فيشتري بها أرض بدلا منها وان باعها بأكثر من القيمة يشتري بالثمن بدل وان وقفها على بعض ورثته ثم من بعد على المساكين وهي تخرج من الثلث تتوقف وقفيتها عليهم على اجازة البقية فان اجازوه قسم غلته على الموقوف عليهم على ما شرط لهم والا قسم بينهم وبين سائر الورثة على قدر ميراثهم منه وكل من مات منهم عن ورثة ينقل سهمه الى ورثته ما بقى أحد من الموقوف عليهم حيا فاذا انقرض الموقوف عليهم تكون الثلثة للمساكين وحكم ما يبقى عند عدم خروج كلها من ثلث التركة حكم خروج كلها ولو وقفها على اولاده وأولاد اولاده ونسلهم أبدا بينهم بالسوية ثم على المساكين وهي تخرج من الثلث وكانت اولاده وناقلته ذكورا واناثا وكان له زوجة وأبوان فان اجازته الورثة كانت الثلثة بين الموقوف عليهم على ما شرط لهم والا قسمت على عدد ولده لصلبه وعلى عدد ناقلته فاأصاب ولد الصلب يعطى منه زوجته وأبويه ثمنه وسلسله ويقسم الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لانه في المرض كالوصية وهي لا تجوز لو ارث دون وارث وما أصاب النافلة كان لهم خاصة وقسم بينهم بالسوية كما شرطه الواقف وقد ذكرنا حكم من مات من

ورثته عن وارث وتبقى القسمة على هذا ما بقي من ولد الصلب أحد فإذا اقتصروا  
تكون الثلثة كلها للثلاثة على ما شرطه الواقف لجوازه عليهم عند وجود أولاد الصلب  
وسقط ما كان يعطى لزوجته وأبويه لأنهم ليسوا بموقوف عليهم وإنما أعطيتهم مما  
أصاب أولاد الصلب فرائضهم لوقته في المرض على بعض ورثته دون بعض وإنه  
لا يجوز ثم في كل سنة يستبر عدد القرينين يوم أتيان الثلثة فيقسم على ذلك المدد فما  
أصاب الثلثة سلم لهم وما أصاب أولاد الصلب قسم بينهم وبين بقية ورثته كما ذكرنا  
ولو وقفها على الفقراء من ولده وولد ولده ونسله أبداً ثم من بعدهم على المساكين  
ولم يجزوه قسم الثلثة على عدد فقراء القرينين من أولاده وناقلته ثم يسلم كما تقدم  
وهكذا الحكم فيما لو وقفها على فقراء ولده وفقراء ولد ولده ونسله أبداً وعلى ولد  
زيد بن عبد الله ولو وقف أرضاً له على قوم وأوصى بوصايا لآخرين والثلث لابن  
بذلك ولم يجزها الورثة يضرب لأصحاب الوصايا في ثلث التركة بقدر ما أوصى لهم  
ويضرب للوقف في الثلث بقية الأرض فما أصاب سهم الوصايا منه كان لأصحابها  
وما أصاب قيمة الأرض الموقوفة منه افرد بقدر منها وكان وقفاً على ما سبل فإذا  
كان ثلث التركة خمسة عشر ديناراً مثلاً وقيمة الأرض عشرين ديناراً والوصية  
عشرة دنانير يعطى للموصى لهم خمسة ويبقى نصف الأرض وقها لتكون الوقف في  
المرض كالوصية في تساويها بخلاف ما لو أعتق في مرض موته أو دبر وأوصى  
بوصايا فانه يبدأ بالمتع فإن فضل شيء يصرف في الوصايا ولا تسقط لما ورد في  
الخبر انه يبدأ بالمتع من الثلث ولو قال تعطي غلة أرضي هذه بعد موتي لولد زيد بن  
عبد الله وولد ولده ونسله أبداً ما تناسلوا ولم يقل صدقة موقوفة فاتها تكون وصية لا  
وقفاً تقتصر الثلثة إلى المنقول من ولده ونسله يوم موت الموصى أن خرجت من  
الثلث والا فحسابه ولا يستحق الحادث بعده شيئاً لعدم جواز الوصية للمدوم فإذا

أقرضوا تمود الأرض الى ورثة الموصى ولو وقفها ثم برأ صارت وقف الصحة فتصح  
 من كل ماله ولو قال أرحى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل بد وفاقى على ولدى  
 ومن هلك منهم فجميع ما سمي له من غلات هذه الصدقة وما كان يصيبه منها لو  
 كان حيا لولده وولد ولده ونسله أبدا ما تناسلوا يجرى عليهم ويجرى نصيب كل من  
 هلك منهم عن غير ولد على من بقى ما بقى منهم أحد يصح الوقف في كلها ان خرجت  
 من ثلث ماله وتكون غلة لولده لصلبه ولسائر ورثته على قدر ميراثهم منه ومن  
 هلك منهم وله ولد أو ولد ولد يكون سهمه لولده فتقسم الغلة على عدد أولاد الصلب  
 كلهم فإصاب المالك لو كان حيا يأخذه ولده ونسله وهو وقف عليهم من جدم  
 وما أصاب ولد الصلب كان بينهم وبين جميع ورثة أبيهم على قدر ميراثهم منه ويأخذ  
 ولد المالك ونسله مما أصاب ولد الصلب ما كان يصيب أباهم لو كان حيا فيأخذون  
 من وجهين احدهما ما كان لأبيهم وهو وصية لهم من جدم الوقت وهي جائزة  
 لهم والثاني ما كان يصيب أباهم مما صار للباقيين من ولد الصلب وهو ميراث لهم عن  
 أبيهم فيقسم على جميع ورثته على قدر ميراثهم منه حتى لو كان عليه دين يوفى منه  
 أولا وكذلك لو قال صدقة موقوفة على أولادى زيد وبكر وعمر ومن توفى منهم  
 فنصيبه لولده ونسله أو قال للساكين وهلك واحد منهم يأخذ ولده أو الساكنين  
 نصيبه ويشارك ولدى الصلب الباقيين فى الثلثين الذين أصابهما من غلة الوقف  
 لقيامه مقام أبيه لان ما أخذه أولا كان بوصية الجد وانها جائزة لولد أبيه عند  
 وجود ولده لصلبه واما ما يأخذ مولداه الباقيان من الوقف قائما هو على جهة الميراث  
 لعدم جوازها على وارث دون وارث فيكون ما سمي لهم لجميع ورثته هذا اذا لم يجر  
 الورثة الوقف واما اذا أجازوه بعد وفاته جاز وكان على ما شرطه وكل من هلك  
 منهم ينقل سهمه الى ولده ونسله ولا شئ لهم من حصة من بقى من ولد الصلب

لان الوصية قد اجيزت لهم من بقية الورثة ولو أجازاه البض دون البض قسم  
 غلته على ولد الصلب فأصاب المالك منهم يكون نصيبه لولده ونسله وما أصاب  
 الاحياء منهم يكون لهم ثم من كان من ولد من أجاز أبوه الوقف فلاحق له فيما بقي  
 من التلة ومن كان من ولد من لم يجز أبوه الوقف فهو على حصته مما أصاب ولد  
 الصلب من التلة لما بينا فان قال قائل لا يجوز ان يأخذ ولد المالك من وجين ما سعى  
 لايهم من الوقف وما كان يصيبه على طريق الميراث من حصص من بقي من ولد  
 الصلب وانما يطول ما أصاب اباه خاصة ولا يزدون على ذلك قيل له لو جعلها  
 صدقة موقوفة بعد وفاته على ولديه زيد وعمرو ومن هلك منها نصيبه لولده ونسله  
 أبدا ثم هلك زيد عن ولد أ يكون نصيبه لولده والنصف لعمرو فان قال له النصف  
 ولا يزد عليه شيء قيل له فان قال ومن هلك منها نصيبه للساكين وهلك عمرو  
 عن ولد وصار نصيبه للساكين أ يكون النصف الآخر لزيد خاصة فان قال نعم قيل  
 له فقد صار لابن الصلب من الميت شيء لم يصل الى ورثة ابيه شيء منه لوقوع  
 وصيته للساكين في نصيب المالك خاصة فتكون الوصية في حصته دون حصة الباقي  
 قال هلال رحمه الله وهذا مما لا احسب أحدا بقوله مع ان ولد الولد ممن تجوز  
 لهم الوصية فهم كالمساكين فيأخذون ما كان لايهم من التلة بوصية جدم لهم  
 ويقولون لهم ما تأخذ من غلة الوقف انما هو ميراثك من أهلك فكيف  
 يكون ذلك ميراثا منه ولا يكون لنا مثله وقد أوصى الواقف في حصة ابنه من  
 الوقف لمن يجوز لهم الوصية فان جاز لك أخذه دوننا جاز له ان يوصي في نصيب  
 بعض الورثة دون بعض وانه باطل ثبت ما قلنا ولو قال أرضي هذه صدقة  
 موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلي أبدا ومن بدم على المساكين  
 وليس له مال غيرها ولم تجز الورثة يكون ثلثها ملكا لورثته على قدر ميراثهم منه



وثبتها وقفا على ولده وولد ولده ونسله ثم ينظر الى عدد القرعین يوم آيـان التـلة  
وتقسم جميع غلة الارض على عددهم فان كان ما يصيب ولد الولد والنسل منها مثل  
غلة الثلث الذى صار وقفا كما اذا كان أولاد الصلب عشرة والثلاثة خمسة او أكثر  
من غلة الثلث الموقوف كما اذا تساوى عدد القرعین كانت غلة الثلث الوقف لهم  
خاصة ولا شئ لولد الصلب منه وان كان ما يصيب الثالثة من جميع غلة الارض  
أقل من غلة الثلث التى صار وقفا كما اذا كانوا ثلاثة وأولاد الصلب تسعة يعطى  
لهم ما كان يصيبهم من جميع غلة الارض وما فضل يكون ميراثا بين ورثته على  
كتاب الله تعالى وكلما زادوا أو نقصوا يتخير الاستحقاق الى ان يفترض ولد الصلب  
فاذا اقرضوا تكون غلة الثلث كلها للثالثة لروال المزام ولو قال أرضى هذه صدقة  
موقوفة عـز وجل بعد موتى على أولاد زيد ومن بعدهم على ورثتى تكون التـلة  
لاولاد زيد ثم اذا اقرضوا ترجع الى ورثة الواقف على قدر ميراثهم منه ان لم  
يـميزوه فاذا اقرضوا تكون للساکين وهكذا الحكم لو قال على اخوتى وأولادهم  
ونسلم أبدا فاذا اقرضوا فى على ولدى ونسلى أبدا فاذا اقرضوا فى للساکين  
واذا رجعت التـلة الى ولده تقسم بين ولده ونسله على حكم ما تقدم ولو وقف أرضه  
وهى تخرج من ثلث ماله ثم تلف المال قبل موته أو بعد موته قبل وصوله الى  
الورثة وليس له مال غير ذلك يجوز لهم ان يطلوا الوقف من ثلتها ولو لم يكن له  
مال تخرج الارض من ثلثه وقت الوقف ثم ملك ما لا تخرج من ثلثه تكون كلها  
وقفا ولو جعلها وقفا بعد وفاته وهى تخرج من الثلث ثم حدث فيها غلة قبل موته  
فانها تكون للورثة لان الوصية انما تجب بعد الموت فكل ثمرة تحدث قبله فى  
ملكه فتكون لورثته وان حدثت بعد موته وخرجت هى أيضا من الثلث تكون  
للموقوف عليهم ولو وقفها وفيها ثمرة لا تدخل فيه تبعا كما لا تدخل فى البيع بخلاف

الخارجة بعد الوقف والموت اذا خرجت من الثلث لاتها غناء وقف ولو أوصى ان تشتري من ثلث ماله أرض بألف دينار وتوقف على ولد زيد وعلى ولد ولده وتسلمهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدم على المساكين يجب ان يفعل كما أوصى ومن مات منهم سقط سهمه وتستمر النلة جارية عليهم ما بقى منهم أحد ولو شرط انه متى احتاج ولده أو ولد ولده او نسله اليها يجرى عليهم دون غيرهم ما كانوا اليها محتاجين بقدر حاجتهم صح شرطه ثم اذا ردت الى أولاده لصلبه لحاجتهم يشاركهم فيها سائر الورثة واذا ردت الى النافلة كلهم أو بعضهم لا لما بينا واذا ردت الى القريتين لحاجتهم كان حكم الاجتماع حكم الاقتراق في الاشتراك وعدمه واذا ردت الى أولاد الصلب من النلة قدر ما يكتفيهم وشاركهم فيه بقية الورثة يرث اليهم أبدا هكذا حتى يصير ما يصيبهم بقدر كفايتهم من طعام وادام وكسوة لهم ولا ولادهم ولا زواجهم في كل سنة ولو عين لمن يحتاج منهم قدرا معلوما كان ذلك له وحده ان كان من النافلة وتشاركه فيه بقية الورثة ان كان من ولد الصلب من غير ردة وان قال يجرى على كل محتاج من البطن الاعلى من أولادى من النلة في كل سنة ألف درهم وعلى كل محتاج من البطن الذى يليه في كل سنة خمسة درهم وعلى كل محتاج من البطن الذى يلي الثانى في كل سنة مائتا درهم تصرف النلة على ما شرط ان وسعهم والا تقسم بينهم على نسبة ما سعى لهم ان لم يرتب البطون وان رتبهم يدفع للبطن الاعلى الالف اولاً ثم وثم ولو قال ارضى هذه بد وقاقى صدقة موقوفة على ان يعطى كل من كان فقيرا من ولدى وولد ولدى ونسلى أبدا ما تناسلوا منها في كل سنة ما يكتفيه بالمعروف وهى تخرج من الثلث وقصرت النلة عن هذه المصارف يبدأ بولد الولد وبكل من جازت له الوصية فيعطى ما سعى له منها فان فضل شيء يعطى لولد الصلب لان الوقف في المرض كالوصية وهى لا تجوز للوارث فتكون لمن تجوز له الوصية ولو

قال أرضي هذه صدقة موقوفة بد وقاتي وذكر وجوها سماها ثم أوصى ان تكون صدقة موقوفة على وجوه أخر سوى الوجوه الاولى وذكر بد كل وجه المساكين وهي تخرج من الثلث تكون النلة بين الجهتين انصافا لكونه أوصى بوصيتين ولم يرجع عن واحدة منهما واذا اقترض أحد القرين يكون سهمه للمساكين لذكره اياهم بد كل فريق والله أعلم

فصل في اقرار المريض بالوقت لو أقر مريض فقال ان هذه الارض التي في يدي وقها رجل مالك لها على فلان وفلان وعلى الفقراء والمساكين ثم مات المقر في مرضه ذلك تكون وقها من جميع ماله لذكره في الموقوف عليهم أشخاصا باصياتهم ويكون ثلث النلة للرجلين للميتين والثلث الآخر للفقراء والمساكين لانه مصدق فيما في يده ألا ترى انه لو أقر المريض بأرض في يده فقال ان رجلا مالكا لهذه الارض أقر انها لفلان انه يجب أن تدفع اليه فان قال في مرضه ان هذه الدراهم دفعتها الى رجل ولم يسمه وقال لي تصدق بها أو حج بها عني لا يصدق الا في مقدار الثلث فقط فان خرجت من ثلث ماله صرفت فيما قال والا فبحسابه وانما لم يصدق لعدم تعيينه المقر له وان قال دفعتها الى رجل وقال هي لفلان فادفعها اليه كان اقراره جائزا وتدفع اليه الدراهم كلها وكذلك لو كانت أرضا فقال وقها رجل على فلان وفلان ومن بعدهما على المساكين ودفعتها الي فلها تكون وقها على من سمي ولا حق فيها لورثة المقر لكون المقر له مينا وان قال دفعتها الى رجل وقال قد وقعتها على زيد وعمرو يعطيان من غنماتي في كل سنة كذا وكذا وللمساكين كذا وكذا وللنزوي كذا وكذا وليس للمقر مال غير تلك الارض يكون ثلثاها وقها على زيد وعمرو والثلث الآخر ثلثاه لورثته وثلثه للنزوي والمساكين لانه لما أفرد كلا بقدر من النلة صار كانه افرد كلا باقراره بوقف على حياله بخلاف المسئلة الاولى وان قال دفعتها الى وقال

قد وقفها على ولد فلان ابن فلان وعلى ولد ولده ونسله أبدا ما تناسلوا وعلى الفقراء  
 والمساكين وليس له مال غيرها وكان المقر بالوقف من جملة المقر لهم به لا يستحق  
 هو ولا ولده ولا ولد ولده من غلته شيئا فينظر الى حصصهم من الثلثين بعد قسمته  
 على مجموع المقر لهم فيضم الى الثلث الذي هو حصة الفقراء والمساكين فتأخذ  
 الورثة ثلثيه والفقراء والمساكين ثلثه ولو (١) أقر بارض في يده ان رجلا مالكا  
 لها وقفها على الفقراء والمساكين لا تصير وقفا من جميع ماله وانما تصير وقفا من  
 الثلث فان خرجت منه كانت كلها وقفا والا فبحسابه لانه لما لم يقر بأنه وقفها على  
 رجل بينه صار كانه هو الذي وقفها في مرضه وإلى هذا ذهب الحسن بن زياد فانه  
 فرق بين اقراره لمعين وبين اقراره لنير معين فجعل الكل للقر له فيها اذا كان معيناً  
 وقفاً كان المقر به أو ملكا وجعل له الثلث قطع فيها اذا كان مجهولا والباقي لورثة  
 المقر ولو أقر بارض في يده ان رجلا جعلها صدقة موقوفة عليه وعلى ولده ونسله  
 أبداً ثم من بعدهم على الساكين وانه دفعها اليه لا تكون وقفاً عليه ولا على  
 اولاده لكونه أقر بملكيتها للنير وادعى انه وقفها عليه وعلى اولاده فلا يقبل قوله  
 في ذلك لنفسه ولا لولده وان لم يكن له منازع معين لكونه أقر بانها صدقة والاصل  
 في الصدقة ان تكون للمساكين فقد أقر بها لهم معنى فيحتاج الى اثبات ما ادعاه  
 لنفسه ولا لولاده واما اقراره به للنير فانه شهادة منه على الواقف فتقبل بخلاف  
 ما اذا أقر بارض في يده ان رجلا وهبها له فاتها تكون له لانه لم يقر بها لاحد واذا  
 أقر بان الارض التي في يده وقفها رجل على جماعة معينين وعلى الفقراء والمساكين  
 يكون لكل ممن عين سهم وللفقراء والمساكين سهمان على ما رواه محمد عن أبي  
 حنيفة وقال الحسن بن زياد لهما سهم واحد واقفه أعلم

(١) مطلب اقر الرض انه وقفها على معين كات كلها وقفا واذا لم يكن معيناً كان له الثلث فقط

﴿ باب في إقرار الصحيح بأرض في يده أنها وقف ﴾

إذا أقر رجل صحيح بأرض في يده أنها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك صحيح إقراره وتصير وقفا على الفقراء والمساكين لأن الأوقاف تكون في يد القوام عادة فلو لم يصح الإقرار ممن هي في أيديهم لبطلت أوقاف كثيرة ولا يحمل هو الواقف لها إلا أن يقيم بينة بأن الأرض كانت له حين أقر فحينئذ يكون هو الواقف لها وقبل قيام البينة بذلك يكون الرأي فيها إلى القاضي أن شاء تركها في يده وإن شاء أخذها منه ووجه قبول البينة أن يدعى رجل أنه الواقف لها فيقيم المقر بينة أنه هو الواقف فتندفع خصومة المدعى وتثبت لنفسه ولاية لا يرد عليها عزل وهذا كرجل أقر بحرية عبد في يده فانه يصح إقراره بها ولا يكون له الولاء إلا أن يقيم بينة أنه كان له حين الإقرار بمنته فكذلك المقر بالوقف أن أقام بينة أنه الواقف قبلت وقبلها لا تكون له الولاية قياسا وفي الاستحسان يتركها القاضي في يده وهو الذي يقيم عليها على الفقهاء ذكره في فاضلهم وذكر الحنفية وهلال ابن ولابها له ولا يقضى عليه بانتزاعها من يده حتى يعلم أن الولاية ليست له لأنها لو أخذت منه لقضى عليه بأنها لم تكن له ولم ثبت ذلك بخلاف الولاء فانه بإقراره بالمتق خرج من يده فلا يحمل له الولاء وأما الأرض فلا تخرج من يده بالإقرار بالوقف فتبقى الولاية على حالها ولو أقر أنها وقف وسكت ثم قال هي وقف على جهة كذا يقبل قوله فيها قال لأن من في يده شيء يقبل قوله فيه وهذا استحسان وفي القياس لا يقبل قوله الآخر لأن بإقراره الأول صارت للمساكين فلا يملك إبطاله ولو قال بعد الإقرار أنا وقتتها على تلك الجهة يقبل قوله أيضا ما لم يقيم بينة تشهد بخلاف ما قال ولو أقر أنها وقف عليه وعلى ولده ونسله أبدا ومن بعدهم على المساكين يقبل قوله ولا يكون هو الواقف لها لأن العادة جرت أن يكون الوقف عليهم من غيرهم فلو ادعى عليه بعد ذلك جماعة

باتها وقف عليهم بأفرادهم فأقر لهم به صح إقراره على نفسه فقط فتكون حصته منه  
 لهم ويرجع إلى أولاده فيما بينهم فإن كانوا كبارا وأقروا به لم يكن لهم ولا تقسم  
 الثلثة عليه وعلى ولده ونسله فما أصابه كان للقر لم والباقى لأولاده وإذا مات يبطل  
 إقراره وترجع حصته إلى أولاده ونسله ثم تكون من بدم للمساكين ولو أقر باتها  
 وقف من قبل أبيه وأبوه ميت صح إقراره ثم إن كان على أبيه دين أو أوصى بوصية  
 وليس له مال غيرها يباع منها ما يوفى به دينه وتخذ وصيته وما فضل يكون وقفا  
 لعدم نفاذ إقراره في حق أبيه وإن أحاط بها الدين تباع كلها إلا أن يقضى دينه  
 عنه وإن كان معه وارث آخر يبعد الوصية كان نصيبه منها له بعد التلوم ونصيب المقر  
 وقف ولو أقر باتها وقف على قوم معلومين وسام ثم أقر بعد ذلك أنها وقف على  
 غيرهم أو زاد عليهم أو نقص منهم لا يصح إقراره الثاني ويسمى بالاول ولو أقر بارض  
 في يده إن القاضى الثلاثي ولاه عليها وهي صدقة موقوفة لا يقبل قوله في التولية  
 قياسا ذكره في فاضل خان وقال هلال لا يقبل قوله في التولية والوقف قياسا وفي  
 الاستصان يتلوم القاضى أما فإن لم يظهر عنده غير ما أقر به أمضى الوقف على منحه  
 ما أقر به ولو كانت أرض في يد ورثة فأقروا أن أباهم وقفها وسعى كل واحد منهم  
 وجها غير ماسى الآخر قبل القاضى إقرارهم والولاية عليها إليه فيصرف غلة حصة  
 كل واحد منهم فيما ذكره لأنه لا أهمية فيه ولو كان فيهم صغير وغائب توقف  
 حصتها إلى الإدراك والتقدم ومن أنكر منهم الوصية تكون حصته ملكا له ولو  
 شهد اثنان على إقرار رجل بأن أرضه وقف على زيد ونسله وشهد آخران على إقراره  
 باتها وقف على عمرو ونسله تكون وقفا على الأسبق وقفا إن علم وإن لم يعلم أو ذكروا  
 وقفا واحدا تكون الثلثة بين الفريقين أنصافا ومن مات من ولد زيد فنصيبه لمن بقي  
 منهم وكذا حكم أولاده وإذا اقترض أحد الفريقين رجعت إلى الفريق الثاني لزوال

المزاحم ولو أقر بأن هذه الأرض كانت لزيد بن عبد الله وقد وقفها في وجوه سبها  
 وجعلني متوليا عليها يرجع الى زيد فيها ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا في الوقفية  
 وعلمها وان لم يكن له ورثة اوسى المقر رجلا مجهولا تستمر في يده ولو أقر رجل بأن  
 أباه وقف أرضه على المساكين وأنه جعل ولايتها اليه وليس معه وارث غيره يصح  
 اقراره بالوقف وقبل قوله في الولاية أيضا استحسانا ولو أقر رجل فقال هذه الأرض  
 صدقة موقوفة عن أبي على الفقراء والمساكين تصير وقفها ولو كان معه وارث آخر  
 فيجد الوقفية لا يستحق شيئا حتى يثبت عند القاضي أنها كانت لآيه لانه لما قال عن  
 أبي لم يقرأ أنها كانت لآيه لاحتمال ان يكون الواقف لها غيره والولاية عليها له الا ان  
 يثبت أنها لغيره بخلاف ما اذا قال أنها صدقة موقوفة من أبي لانه جعل ابتداء الوقف  
 من أبيه فيرجع الى قول شريكه في حصته منها ولو قال هذه الأرض صدقة موقوفة على  
 ولجندى جاز ويكون المقر من جملة الموقوف عليهم الا ان يثبت أنها كانت ملك المقر  
 وقت الاقرار بالوقف فيثبت يجوز ما يجوز للرجل ان يقفه ويبطل منها ما لا يجوز له  
 ان يقفه ولو أقر بأن هذه الأرض وقف على ولد زيد ونسله أبدا ماتناسلوا على ان لى  
 ولايتها وعلى ان لى ان أخرج منها من ارى اخراجه وادخل من ارى ادخاله وان لى  
 ولاية الزيادة والتقصان وولاية الاستبدال بهذا الوقف ما ارى من أرض أو دار  
 وأنى بهذه الامور متصلة باقراره ولم ينسب الأرض الى واقف صح اقراره بالوقف  
 لهم وبجميع ما ذكر ولا يسمع قول المقر بالوقف في نفيه بدون حجة ألا ترى انه لو  
 قال هذه الأرض التي في يدي موقوفة على ولد زيد وولد ولده ونسله عشر سنين  
 ومن بعدها فى وقف على ولد عمرو ونسله أبدا ثم من بعدهم على المساكين كان  
 اقراره بذلك جائزا وتكون وقفها على ولد زيد المدة التي ذكرها ثم اذا مضت تكون  
 وقفها على ولد عمرو فاذا اقرضوا تكون على المساكين لانه يقول انما وقف على هذه

الشروط التي ذكرتها فان قيل قول في انها وقف فهي وقف على ما ذكرت هذا اذا لم ينسبها الى رجل معروف واما اذا ذكر لها واقفا معروفا فان ذكره عند اقراره بالوقف يرجع اليه فيه ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا وان ذكره بعد الاقرار به لا يصح لاستزامة احتمال بطلان ما صار وقفا بالاقرار الاول لكون القول قول المنسوب اليه في الوقفية وعدمها واذا أقر أن رجلا معروفا دفع اليه هذه الارض وقال هي وقف على وجوه سماها لا يقبل قوله فيها ان كان الرجل حيا وان كان ميتا يتلوم القاضى فيها فان صح عنده في أمرها شيء عمل به والا عمل بقول المتر استحصانا وصرف غلها فيما ذكر من الوجوه وعلى هذا الاوقاف المتقدمة والاقرار بان هذه الارض ملك فلان اليتيم وقد دفعها الى فلان القاضى ولو ترك ابنين وفي يدهما أرض فقال أحدهما وقفها أبونا علينا وأنكر الآخر الوقف تكون حصه المقر وقفا عليه وحصه المنكر ملكا له ولا حق له في الوقف لان انكاره له بمنزلة رده فان زاد المقر وقال وقفها علينا وعلى أولادنا ونسلنا أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على الساكنين كانت حصته وقفا على من أقر ثم ان صدق أولاد المنكر عنهم فيما في يده أخذوا استحقاقهم منه ولا يبطل حقهم منه بانكار أبيهم وان واقفوه بعد موت أبيهم فيما كان في يده صارت كلها وقفا وان تابعوه على الانكار يحرمون من الوقف وان واقفه كلهم في حياة أبيهم وأنكروا بعد موته صارت كلها وقفا لاقرارهم السابق وان واقفه بعضهم وأنكر بعضهم بعد موت أبيهم يضم نصيب الموافق الى الوقف وتقسّم غلته على حكم ما اعترفوا به ونصيب المنكر منهم ملك له ولو (١) باع المنكر حصته من الارض ثم رجع الى التصديق يبطل البيع وتصير وقفا ان صدقه المشتري والا فيلزمه قيمة ما باع ويشترى بها بدل ولو كان معدما

(١) مطلب باع للمكر حصته من الارض ثم رجع الى التصديق يبطل البيع الخ



لا يقدر على شراء بدل يدخل مع الباقي في الوقف ولو أقر لرجلين بارض في يده  
 أنها وقف عليهما وعلى أولادهما ونسلهما أبدا ثم من بدم على المساكين فصدقة  
 أحدهما وكذبه الآخر ولا أولاد لهما يكون نصفها وقفا على المصدق منهما والنصف  
 الآخر للمساكين ولو رجع المنكر الى التصديق رجعت النقة اليه وهذا بخلاف ما اذا  
 أقر الرجل بارض فكذبه المقر له ثم صدقه فلها لا تصير له ما لم يقر له بها تأيلا والفرق  
 ان الارض المقر بوقفيها لا تصير ملكا لاحد بتكذيب المقر له فاذا رجع ترجع اليه  
 والارض المقر بكونها ملكا ترجع الى ملك المقر بالتكذيب ولو اقر بارض في يد رجل  
 انها وقف وذو اليد منكر ثم اشتراها أو ورثها منه تصير وقفا مؤاخذه له بزمه ولو  
 كان معه ورثة فالرجع فيما ينوبهم اليهم نفيا وأبائا ولو أقر ان أباه اوصى ان تكون  
 ارضه صدقة موقوفة ولم يكن له وارث غيره وقال ليس له مال غيرها كان ثلثها وقفا  
 وله ان يبطله في الباقي ان لم يظهر له مال يخرج من ثلثه ولو أقر بانه وقف الضيعة  
 القلانية في سنة ثلاث وتسماة مثلا وأشهد عليه بذلك ولم تكن في يده وانما كانت  
 في يد رجل اشتراها من آخر فافر المشتري انه اشتراها في سنة اثنين وتسماة للرجل  
 المقر بالوقف بأسره وماله وانها له دونه فلها تكون وقفا ان صدق المقر بالوقف  
 المشتري فيما قال من الامر وتقدم التاريخ والا فلا وان اقر انه اشتراها له بأسره  
 وقد ثمنها عنه تبرعا تكون وقفا وان جحد للمقر له الامر بالشراء لعدم لحوق كلفه  
 عليه بصيروتها وقفا وان مات الواقف فقالت الورثة وقفا قبل ان يملكها وقال وصيه  
 والموقوف عليهم وقفا بعد ما يملكها بشراء وكيله زيد وصدق زيد على ذلك بعد  
 موت الواقف يكون وقفا ان كان تاريخ الشراء سابقا على الوقف واقر بتد الثمن عنه  
 متبرعا ولا يتقدم حمود الورثة في كونها وقفا لاشهاد مورثهم انه وقفا فان قال تعدت  
 الثمن من مال الواقف يرجع في صيروتها وقفا الى الورثة فان صدقه على ما قال كانت

وقهوان كذبوه في التوكيل يلزمهم المين على نفي العلم فان حصلوا بطل كونها وقها والافلاواقهاعلم

### ﴿ باب الولاية على الوقف ﴾

لا يولى الا أمين قادر بنفسه او بنأبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الخائن لانه يخل بالمقصود وكذا تولية الماجز لان المقصود لا يحصل به ويستوى فيها الذكر والاشي وكذلك الاعمى والبصير وكذلك المحدث في قذف اذا تاب لانه أمين • رجل طلب التولية على الوقف قالوا لا تعطى له وهو كمن طلب القضاء لا يقبله • لو وقف رجل أرضا له ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره ذكر هلال والناطقي ان الولاية تكون لواقف وذكر محمد في السير انه اذا وقف ضيعة له وأخرجها الى القيم لا تكون له الولاية بعد ذلك الا ان يشترطها لنفسه وهذه المسئلة مبنية على ما تقدم من ان التسليم شرط عند محمد فلا تنق له ولاية الا بالشرط منه له وليس بشرط عند أبي يوسف فتكون الولاية له من غير شرط لنفسه وبه أخذ مشايخ بلخ ولو شرط ان تكون الولاية له ولأولاده في تولية القوام وعزلهم والاستبدال بالوقف وفي كل ما هو من جنس الولاية وسله الى المتولى جاز ذلك ذكره في السير ولو لم يشترط لنفسه ولاية عزل للمتولى ليس له عزله من بعد ما سلمها اليه عند محمد لكونه قائما مقام أهل الوقف وعند أبي يوسف هو وكيله فله عزله وان شرط على نفسه عدم العزل ولو جعل الولاية لرجل ثم مات بطلت ولايته عنده بناء على الوكالة الا ان يجعلها له في حياته وبعد مماته لانه يصير وصيه بعد موته ولا تبطل عند محمد بناء على أصله ولو كان له وقف فجعل عند مرضه رجلا وصيا ولم يذكر من امر الوقف شيئا تكون ولايته الى الوصي ولو قال أنت وصي في امر الوقف قال هلال هو وصي في الوقف فقط على قولنا وقول أبي يوسف وعلى قول أبي حنيفة هو وصي

في الاشياء كلها وجعل في قاضيان أبا يوسف مع أبي حنيفة فكان عنه روايتين  
ولو جعل ولايته الى رجلين بعد موته واوصى أحدهما الى الآخر في امر الوقف  
ومات جاز له بالتصرف في أمره كله بمفرده وروى يوسف بن خالد السمعي عن أبي  
حنيفة انه لا يجوز لان الواقف لم يرض الا برأيهما ولم يرض برأي أحدهما وعلى  
قياس قول أبي يوسف ينبغي ان يجوز افراد كل منهما بالتصرف وان لم يوص به  
الى صاحبه كما لو اوصى الى رجلين فانه يجوز افرادهما بالتصرف عنده ولو شرط  
الواقف ان لا يوصى للمتولى الى أحد عند موته امتنع الايصاء ولو شرط ان تكون  
ولاية وقته لنفسه او جعلها لتيره من ولد أو غيره وشرط ان لا يزيله منها سلطان  
ولا قاض كان شرطه باطلا اذا لم يكن هو او من جعله مأمونا عليه ولو منع اهل  
الوقف ما سعى لهم فطالبوه به الزمه القاضي بدفع ما في يده من غلته (١) ولو امتنع  
من العمارة وله غلة جيره عليها فان فعل فيها والا أخرجه من يده فان مات ولم يجعل  
ولايته الى أحد جعل القاضي له قيا ولا يجعله من الاجانب مادام يجد من أهل بيت  
الواقف من يصلح لذلك اما لانه اشفق اولان من قصد الواقف نسبة الوقف اليه  
وذلك فيما ذكرنا فان لم يجد من الاجانب من يصلح فان اقام اجنبيا ثم صار من ولده  
من يصلح صرفه اليه كما في حقيقة الملك ولو جعل ولايته الى رجلين فقبل أحدهما ورد  
الاخر يضم القاضي الى من قبل رجلا آخر ليقوم مقامه وان كان الذي قبل موصيا  
لذلك فتوصل القاضي اليه أمر الوقف بمفرده جاز ولو قال جعلت الولاية لفلان في  
حياتي وبعد مماتي الى ان يدرك ولدي فاذا ادرك كان شريكا له في حياتي وبعد  
مماتي لا يجوز ما جعله لابنه في رواية الحسن عن أبي حنيفة وقال ابو يوسف يجوز  
وكذلك لو قال ان ادرك ابني فلان فاليه ولاية صدتي هذه في حياتي وبعد مماتي

دون فلان فانه يجوز عند أبي يوسف ولو أوصى الى رجل بان يشتري بماله سماء  
ارضا ويجعلها وقفا على وجود سماء له واشهد على وصيته جاز وقيل الوصى ما أمر  
به وتكون الولاية له على الوقف وله ان يوصى بما أوصى اليه ويصير له ما كان لموليه  
ولو جعل الواقف رجلا متوليا على وقفه في حياته وبعد وقفه ثم وقف وقفا آخر ولم  
يجعل له واليا لا يكون متولى الاول متوليا على الثاني الا ان يقول أنت وصي ولو  
وقف ارضين وجعل لكل واحدة واليا لا يشارك أحدهما الآخر فان أوصى بعد  
ذلك الى رجل آخر يصير متوليا على كل وقف وقفه للموصى مع من جملة الواقف  
متوليا ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل رجلا آخر وصيه يكون شريكا للتولى في  
امر الوقف الا أن يقول وقتت أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها الى فلان  
وجعلت فلانا وصي في تركتي وجميع اموري فيشذ يشرذ كل منهما بما فوض اليه  
ولو جعل الولاية لافضل أولاده وكأوا في الفضل سواء تكون لا كبرهم سنا ذكر ا  
كان او اتي ولو قال للافضل فالافضل من اولادي فابى افضلهم القبول او مات  
تكون لمن يليه فيه وهكذا على الترتيب كذا ذكره الخصاص وقال هلال القياس ان  
يدخل القاضي بدله رجلا ما كان حيا فاذا مات صارت الولاية الى الذي يليه في  
الفضل ولو كان الافضل غير موضع اقام القاضي رجلا يقوم بامر الوقف ما دام  
الافضل حيا فاذا مات ينتقل الى من يليه فيه فاذا صار أهلا بعد ذلك ترد الولاية اليه  
وهكذا الحكم لو لم يكن فيهم أحد أهلا فان القاضي يقيم أجنبيا الى ان يصير منهم  
احد أهلا فترد اليه ولو صار المتفوض من اولاده افضل ممن كان افضلهم تنقل  
الولاية اليه بشرطه اياها لافضلهم فينظر في كل وقت الى افضلهم كالوقف على  
الاقر فالأقر من ولده فانه يعطى الاقر منهم واذا صار غيره أقر منه يعطى الثاني  
ويحرم الاول ولو جعلها لاثنتين من اولاده وكان فيهم ذكر واثني صالحين للولاية

تشارك فيها لصدق الولد عليها أيضا بخلاف ما لو قال لرجلين من أولادى فانه لاحق  
لها حيثئذ ولو جعلها لرجل ثم عند وفاته قال قد اوصيت الى فلان ورجعت عن كل  
وصية لي بطلت ولاية المتولى وصارت للوصى ولو قال رجعت عما اوصيت به ولم  
يوص الى احد يبنى للقاضى أن يولى عليه من يوثق به لبطلان الوصية برجوعه  
ولو جعلها للوقوف عليه ولم يكن أهلا أخرجه القاضى وان كانت التلة له وولى عليه  
مأمونا لان مرجع الوقف للمساكين وغير المأمون لا يؤمن منه عليه من تخريب او  
بيع فيمتنع وصوله اليهم ولو اوصى الواقف الى جماعة وكان بعضهم غير مأمون بدله  
القاضى بمأمون وان رأى اقامة واحد منهم مقامه فلا بأس به وان مات واحد منهم  
عن غير وصى اقام القاضى مقامه رجلا ولو منهم ولو شرط الولاية بعد موت وصيه  
لزيد ثم لم يرو ثم بكر وهكذا وجب الترتيب ولو جعلها لأولاده وفيهم صغير أدخل  
القاضى مكانه رجلا أجنبيا او واحدا منهم كبيرا ولو اوصى الى صبي تبطل في القياس  
مطلقا وفي الاستحسان هي باطلة ما دام صغيرا فاذا كبر تكون الولاية له وحكم من لم  
يخلق من ولده ونسله في الولاية حكم الصغير قياسا واستحسانا ولو كان ولده عبدا  
يجوز قياسا واستحسانا لاهليته في ذاته بدليل ان تصرفه الموقوف لحق المولى ينفذ  
عليه بعد العتق لزوال المانع بخلاف الصبي والذي في الحكم كالعبد فلو أخرجهما  
القاضى ثم اعتق العبد واسلم الذى لاتعود الولاية اليهما ولو جعل الولاية لنائب اقام  
القاضى مقامه رجلا الى أن يقدم فاذا قدم ترد اليه ولو قال ولاية هذا الوقف الى  
عبد الله حتى يقدم زيد فاذا قدم فهو وصى كان زيد وصيا وحده عند قدمه وقال  
بعضهم اذا قدم زيد كان شريكا لعبد الله في الولاية الا ان يقول اذا قدم زيد فالولاية  
اليه دون عبد الله قال هلال وهذا القول عندنا ليس بشئ والقول عندنا القول  
الاول ولو جعلها لزيد ما دام في البصرة كانت له ما دام مقيا فيها وكذلك لو جعلها

لامرأته ما لم تزوج فلها اذا تزوجت تسقط ولايتها وان لم ينص على سقوطها كما  
لو قال صدقتي فلان ما كانت فقيرا فانه اذا استثنى لا يسقط شيئا لقوت ما علق  
الاستحقاق عليه ولو مات قيم المسجد فاقام اهله قويا مكانه بنير اذن القاضي لا يصير  
قيما في الاصح ولكن لا يضمن ما انفق في عمارته من التلة ان كان هو الذي اجر  
الوقف لانه اذا لم تصح التولية يصير فاصبا والناسب اذا اجر المنتصوب تكون  
الاجرة له ذكره في فاسيخان بخلاف تولية الموقوف عليهم قويا اذا مات قيمهم فلها  
ضحية وان لم يستطعوا رأى القاضي اذا كانوا يحصون وكان القيم من اهل الصلاح  
ولو اقام قاضي بلدة قويا على وقف واقام قاضي بلدة اخرى قويا آخر عليه هل يجوز  
لكل واحد منهما الافراد بالتصرف قال الشيخ اسمعيل الزاهد ينبغي ان يجوز  
تصرف كل واحد منهما بمفرده لتفويض كل منهما الامر كلالا الى ما اقامه ولو اراد  
(١) احدهما ان يزل من اقامه الآخر قال ان رأى المصلحة في عزله كان له ذلك والا  
فلا واذا كان للوقف متول ومشرف لا يتصرف في التلة الا للمتولى لان المشرف  
مأمور بحفظ المال لا غير والله تعالى أعلم

فصل فيما يجمل للمتولى من غلة الوقف يجوز ان يجمل الواقف للمتولى على وقته  
في كل سنة مالا معلوما لقيامه بامره والاصل في ذلك ما نقله عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه حيث قال لو اولى هذه الصدقة ان يأكل منها غير متأكل مالا وما فعله على بن  
أبي طالب رضي الله عنه حيث جعل نفقة العبد الدين وضمهم مع صدقته ليقوموا  
بمبارتها من التلة وهو بمنزلة الاجير في الوقف الا ترى انه يجوز له أن يستأجر اجراء  
لما يحتاج اليه الوقف من المارة وعليه عمل الناس وليس له حد معين وانما هو على  
ما تمارفه الناس من الجمل عند عقدة الوقف ليقوم بمصالحه من عمارة واستغلال

وسبع غلات وصرف ما اجتمع عنده فيما شرطه الواقف ولا يكلف من العمل بنفسه  
 الا مثل ما يفعله أمثاله ولا ينبغي له ان يقصر عنه واما ما تعلقه الاجراء والوكلاء  
 فليس ذلك بواجب عليه حتى لو جعل الولاية الى امرأة وجعل لها اجرا معلوما  
 لا تكلف الا مثل ما تعلقه للنساء عرفا ولو نازع أهل الوقف القيم وقالوا للحاكم ان  
 الواقف انما جعل له هذا في مقابلة العمل وهو لا يعمل شيئا لا يكلفه الحاكم من العمل  
 مالا يفعله الولاية ولو حل به آفة يمكنه معها الامر والنهي والاخذ والاعطاء فله  
 الاجر والا فلا أجر له ولو طعن أهل الوقف في امانته لا يخرجهم الحاكم الا بنجاسة  
 ظاهرة بينة وان رأى ان يدخل منه رجلا آخر فعل ومعلومه باق له وان رأى ان  
 يجمل لمن ادخله منه حصه من معلومه فلا بأس وان رآه ضيقا فجعل لمن ادخله من  
 غلة الوقف قدرا معينيا جاز وينبغي له أن يقتصد فيما يجمل له من الغلة ولو جعل  
 الواقف للعائم بوقته أكثر من أجر مثله يجوز لانه لو جعل له ذلك من غير ان  
 يشترط عليه القيام بامره يجوز فهذا اولى بالجواز ولو قال للقيم وكل في أمر الوقف  
 في حياتي من رأيت واجعل له مما عينته لك ما رأيت فوكل رجلا وجعل له منه شيئا  
 جاز ويجوز له إخراجه والاستبدال به وقطع ما جعل له وعدم اقامة أحد مكانه  
 ولو شرط له تفويض أمره بعد مماته مثل ما شرط له في حياته فجعل القيم بعض  
 معلومه لرجل اقامه قيا وسكت عن الباقي ثم مات يكون لوصيه ما سمي له فقط  
 ويرجع الباقي الى اصل الغلة ولو شرط له للمعلوم ولم يشرط له ان يجعله لتغيره ليس  
 له ان يوصي به ولا بشئ منه لاحد ويجوز له ان يوصي بامر الوقف وينقطع للمعلوم  
 عنه بموته ولو وكل هذا القيم وكيفا في الوقف او اوصى به الى رجل وجعل له كل  
 المعلوم او بعضه ثم جن جنونا مطبقا يبطل توكيلاه ووصايته وما جعل للوصي او الوكيل  
 من المال ويرجع الى غلة الوقف الا أن يكون الواقف عينه لجهة أخرى عند انقطاعه

عن القيم فيشذ فيها حيث (١) وقدرة الجنون المطبق بما يبقى حولا لسقوط القراض كلها عنه ولو عاد عقله عادت الولاية اليه لانها زالت بمرض فاذا زال عاد الى ما كان عليه ولو أخرج القيم حاكم ثم جاء حاكم آخر فادعى عنده انه أخرج بتحمل قوم سموا به اليه من غير جريمة يستحق بها الاخراج من الوقف لا يقبل قوله لان مبنى أمور الحكماء على الصحة ولكن يقول له صحح انك موضع للولاية بامر الوقف فاذا أثبت انه موضع لها ردها اليه وأجرى له ما كان جاريا عليه من النلة وهكذا الحكم لو أثبت اهليته عند من أخرجه بتجديد توبة ورجوع عما كان يقتضى اخراجه ولو مات القيم عن غير اصابة واقام القاضي مقامه رجلا يجرى عليه من ذلك المال المعروف ولا يحمل له جميع ما كان للقيم ان كان أكثر من المتعارف لانه يجوز للواقف من التصرف مالا يجوز للحاكم الا ترى انه يجوز له ان يحمل كل النلة للقيم بخلاف القاضي فانه لا يجرى عليه الا بقدر الاستحقاق لانه نصب ناظرا لمصالح المسلمين فلا يجوز له من التصرف الا ما فيه مصلحة ولو خشي الواقف أن يتعرض الحاكم الى ما جله للتولى من المال لقيامه بالوقف بادخال أحد معه فيه أو اخراجه من الولاية يشترط في وقفه أن هذا المال جار على فلان مادام حيا وان خرجت يده عن القيام بامر الوقف لم ينقطع عنه المال فيشذ يأخذه في كل سنة مادام حيا ولو جملته لولد القيم ونسله أبدا بمد موته جاز وكان ذلك للمال جاريا عليهم بمد موته بحكم شرطه (٢) ولو وقف ارضا ووقف معها عبيدا يملكون فيها وشرط نفقتهم من غلتها بالمعروف ثم مرض بعضهم يستحق النفقة ان قال على ان يجرى عليهم نفقاتهم من غلتها أبدا ما كانوا أحياء وان قال لملهم فيها لا يجرى شيء من النلة على من تعطل منهم عن العمل ولو باع العاجز واشترى بئنه عبدا مكانه جاز وان جنى احد منهم قبل التتولى



ما هو الاصح من النفع أو القداء ولو فداء بأكثر من ارض الجناية كان متطوعا في الزائد فيضمنه من ماله وإن فداء أهل الوقف كانوا متطوعين ويبقى العبد على ما كان عليه من العمل في الصدقة ولو وقف أرضه على مواليه مثلا ثم مات فجعل القاضى للوقف قيا وجعل له عشر التلة وفي الوقف طاحون في يد رجل بالمقاطعة لا يحتاج فيها الى التميم وأصحاب الوقف يقبضون عليها منه لا يستحق التميم عشر عليها لان (١) ما يأخذ انما هو بطريق الاجرة ولا اجرة بدون عمل والله تعالى أعلم

هو فصل في بيان ما يجوز للقيم من التصرف وما لا يجوز في أول ما يفعله القيم في غلة الوقف البداءة بمارته وأجرة القوام وإن لم يشرطها الواقف نصا لشرطه إياها دلالة لان قصده منه وصول الثواب اليه دائما ولا يمكن ذلك الا بها ويحرم في تصرفاته النظر للوقت والنبطة لان الولاية مقيدة به حتى لو آجر الوقف من نفسه أو سكنه بأجرة المثل لا يجوز وكذا اذا آجره من ابنه أو أبيه أو عبده أو مكاتبه للتممة ولا نظر معها وسيأتي ما فيه من الاختلاف في باب الاجارة ولو اشترى المتولى بما فضل من غلة وقف المسجد حائوا أو مستغلا آخر جاز لان هذا من مصالح المسجد فلو باعه اختلفوا فيه والصحيح انه يجوز لان المشتري لم يذكر شيئا من شرائط الوقف فلا يكون من جملة أوقاف المسجد ولو خشي القيم هلاك الفحل أو الشجر التي في الارض يجوز له ان يشتري ما يبرسه فيها ثلاثين شجرها ويختلف بعضها بعضا ولو أراد المتولى ان يشتري من غلة وقف المسجد دهنًا أو (٢)

حصرا أو اجراء أو حصا ليغرس فيه يجوز ان وسع الواقف في ذلك للقيم بان قال فضل ما يراه من معطية المسجد وإن لم يوسع بل وقف لبناء المسجد وعمارة فليس له ان يشتري ما ذكرنا لانه ليس من العمارة والبناء وإن لم يعرف شرطه في ذلك

(١) مطلب ما يأخذ القيم أجرة (٢) مطلب في شراء المتولى الحصر والحصن

ينظر هذا القيم الى من كان قبله فان كان يشتري من التلة ما ذكرنا جاز له الشراء والا فلا ولو اشترى بنته ثوبا ودفعه الى الساكن يضمن ما تقدم من مال الوقف لوقوع الشراء له ولو طلب من القيم خراج الوقف والجباية وليس في يده شيء من التلة قال القتيبي أبو القاسم ان كان الواقف امره بالاستدانة جاز والا كان ذلك في ماله ولا يرجع به في غلته وقال القتيبي أبو الليث اذا استقبله أمر ولم يجد بدا من الاستدانة ينبغي له ان يستدين بأمر الحاكم ثم يرجع به في غلة الوقف لان للقاضي ولاية الاستدانة على الوقف وذكر الناطقي ان القيم لو استدان شيئا ليحصله في ثمن البئر للزراعة في أرض الوقف ان كان باذن القاضي جاز عند الكل وتقييد الاستدانة بما ذكر انما هو فيما اذا لم يكن في يده شيء من التلة واما اذا كان في يده شيء منها واشترى شيئا للوقف وقد الثمن من ماله جاز له ان يرجع بذلك في غلته وان لم يكن بأمر القاضي كالوكيل بالشراء اذا قد الثمن من ماله فانه يجوز له الرجوع به على موكله ولا يصح أن يرهن القيم الوقف بدین لانه يلزم منه تعطيله فلورهن القيم دارا من الوقف وسكن المرتين فيها قالوا يجب عليه أجر مثلها سواء كانت معدة للاستئلال أو لم تكن احتياطا في أمر الوقف ولو تناول الاكار من غلة الوقف شيئا فصالح المتولى على شيء ان وجد بينه على ما ادعى أو كان مقرا لا يملك ان يحط شيئا منه ان كان الاكار غنيا وان كان محتاجا جاز ان لم يكن ما عليه فاحشا (١) ولو أخذ متولى الوقف من غلته شيئا ثم مات بلا بيان لا يكون ضامنا ولو طرح القيم حشيش للمجد القتيبي يكون في أيام الربيع جاز ان لم يكن له قيمة والا فلا يجوز له طرحه ويضمن الآخذ قيمته ولو مال حوايت بعضها على بعض والاول منها وقف والباقى ملك والمتولى لا يبرم الوقف قال أبو القاسم ان كان للوقف غلة كان

(١) مطلب أخذ من غلة الوقف ومات بلا بيان لا ضمان عليه

لأصحاب الحوائث أن يأخذوه بتسوية الحائط للثلث من غلة الوقف وان لم يكن له  
 غلة في يد المتولي رضوا الأمر الى القاضي ليأمره بالاستدانة على الوقف لاصلاحه  
 حائط بين دارين احدهما وقف والاخرى ملك قاتلهم وبناء صاحب الملك في حد  
 دار الوقف قال أبو القاسم يرفع القيم الأمر الى القاضي ليحبره على تقضه ثم ينييه  
 حيث كان في القديم ولو قال القيم لباني أنا أعطيك قيمة البناء وأفرم حيث بنيت وابن  
 أنت لنفسك حائطاً آخر في حدك قال أبو القاسم ليس للقيم ذلك بل يأمره بتقضه  
 وبناءه حيث كان في القديم ولو أراد القيم ان يبنى في الارض الموقوفة قرية لأكرتها  
 وحافظها وليجمع فيها التلات جاز له ذلك ولو كان الوقف خاتماً فاحتاج الى خادم  
 يكسح الخان ويقوم بفتح بابه وسده فسلم القيم بعض البيوت الى رجل أجرة له ليقوم  
 بذلك جاز وليس له ان يبنى في الارض الموقوفة بيوتاً لتستغل بالاجارة لان استغلال  
 الارض بالزراعة فان كانت متصلة ببيوت المصر وترغب الناس في استئجار بيوتها والنلة  
 من البيوت فوق غلة الزراعة جاز له حيثئذ البناء لكون الاستغلال بهذا أنفع للمقراء  
 ولو اجتمع من غلة وقف على المقراء أو على المسجد الجامع مال ثم ناب الاسلام نائبة  
 بان غلب جماعة من الكفرة على مكان فاحتج في دفع شرهم الى مال يجوز للحاكم ان  
 يصرف ما كان من غلة المسجد في ذلك على وجه القرض اذا لم يكن للمسجد حاجة الى  
 ذلك المال ويكون ديناً ذكره الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري ولو كان  
 الوقف على البر والصدقات وحصلت منه غلة وهو محتاج الى الاصلاح وظهر لها  
 وجه بريخاف المتولى فوته ان صرفها الى العمارة والاصلاح نحو فك الاسارى أو  
 إعانة المنازى المنقطع فانه ينظر ان لم يكن في تأخير المرمة ضرر ظاهر يخاف منه  
 خراب الوقف يصرفها في ذلك البر ويؤخر المرمة الى الغلة الثانية وان كان في  
 تأخيرها ضرر ظاهر يصرفها الى المرمة فان فضل شيء يصرفه في ذلك البر والمراد

من وجه البرهمنه وجه فيه تصديق بالنقطة على نوع من التقراء فلما عمارة مسجد أو  
رباط أو نحو ذلك مما لا يتصور فيه التملك فانه لا يجوز صرفها فيه لان التصديق  
عبارة عن التملك فلا يصح الا على من هو أهل للتملك ولو أنفق للتولى بدوام  
الوقف في حاجته ثم أنفق من ماله مثلها في مصارفه جاز ويبرأ عن الضمان ولو خلط من  
ماله بدوام الوقف مثل ما أنفق كان ضامنا لكل قاله الشيخ الامام أبو بكر محمد بن  
الفضل وهذا بناء على القول بان الخلط استهلاك كما عرف في موضعه والله تعالى أعلم  
وفصل في اشتراط الواقف ان من أحدث في الوقف حدثا يريد به إبطاله أو نازع  
القيم فهو خارج منه لو اشتراط الواقف في كتاب وقفه ان من أحدث من أهل  
الوقف حدثا فيه يريد به إبطاله أو شيئا منه أو أفسده بادخال يد انسان فيه فهو خارج  
من هذه الصدقة ولا شيء له في شيء من غلبها وما كان له منها فهو مردود على من  
كان من أهل هذه الصدقة معينا على اصلاحها وتصحيحها وثباتها في وجوها وسبلها  
الموصوفة في هذا الكتاب كان شرطه جائزا وهو على ما شرط فلما نزع بعض أهل  
الوقف فيه وقالوا انما نريد تصحيحه واصلاحه وقال سائرهم انما يريدون إبطاله وافساده  
وقد شرط الواقف ان من فعل ذلك فهو خارج منه ينظر القاضي الى أمر المنازعين  
فيه فان كانوا يريدون بمنازعتهم تصحيحه واصلاحه فذلك لهم وهم في الوقف على  
حالهم وان كانوا يريدون بها إبطاله أخرجهم منها وأشهد على اخراجهم فان قالوا ان  
القيم يظلمنا بمنع حقوقنا وانما ننازعه في حقوقنا لا في إبطال الوقف ينظر القاضي أيضا  
فيا قالوه كالأول ولو شرط ان من تعرض لقلان والى هذه الصدقة من أهلها ونازعه  
فهو خارج من هذا الوقف ولا حق له فيه من غير تعييد بإبطال الوقف وافساده  
ونازعه بعضهم وقال منعى حق من النقطة فانه يكون خارجا عنه ولم يبق له فيه حق  
وان كانت منازعته لطلب حقه عملا بشرطه المطلق لانه لو صرح به قتل على انه ان

نازع فلانا ناظر هذه الصدقة أحد قطالبه بحقه من التلة فهو خارج من الوقف ولا  
 حق له فيه قطالبه واحد منهم بحقه فانه يخرج منه فهذا كذلك ولو شرط انه ان نازع  
 فلانا متولى هذه الصدقة أحد من أهل الوقف ظمره اليه أو قال الى فلان رجل  
 آخر ان شاء اقره وان شاء أخرجه وصرف ما كان له من التلة الى من يرى من  
 أهل الوقف كان أمر التنازع في الابقاء وعطسه اليه فان أخرجه مرة ليس له ان يبيده  
 وان أراد إخراجهم فكلهم فيه فابقاه له إخراجهم بعد ذلك والفرق ان بإخراجهم إياه قد  
 فعل ما شرط له وليس فيه ما يقتضي التكرار وابقائه لم يفعل شيئا وانما تركه وهو  
 ليس بفعل فكان الشرط باقيا بحاله ولو شرط له رد من يخرج منه منه جاز له رده ثم  
 لو نازعه بعد الرد ورأى إخراجهم ليس له إخراجهم لانتهاه الشرط الا ان يذكر لفظا  
 يقتضي تكرار الإخراج منه بمنازعة له كقوله وكلما نازعه أخرجه وان رأى رده اعاده  
 فيكتد يجوز له تكرار الغزل والتولية في كل منازعة ولو شرط مثل ذلك لقيم وشرط له  
 الإبقاء به جاز واذا أوصى به الى رجل جاز له مثل ما جاز للاصل ولو شرط الإبقاء بذلك  
 الشرط لكل من يلى عليه عم الحكم كل من يلى عليه من القوام واقه تعالى أعلم  
 فصل في انكار المتولى الوقف وفي غضب الغير إياه لو أنكر المتولى الوقف  
 وادعى انه ملكه يصير غاصبا له ويخرج من يده لصيرورته خائنا بالانكار ثم ان كان  
 الواقف حيا فهو خصمه في إخراجهم من يده ثم هو بالخيار ان شاء أبقاه في يد نفسه  
 وان شاء دفعه الى من يتق به وجعله واليا عليه وان قصصت الارض ضمن التقصان  
 الحاصل بعد المحمود لا ما قبله لصيرورته غاصبا لها من ذلك الوقت وكذلك اذا أهدم  
 شيء من الدار بعد انكار وقيتها فانه يضمته ويبنى به ما أهدم منها وان كان ميتا  
 وطالبه أهل الوقف به اقام القاضي له قيا وأخرجهم من يده اذا صح أمره عنده  
 ولو غضبها غير المتولى رد اليه ويضمن الناصب التقصان ويصرف بدله في عمارتها

ولا يصرف لاهل الوقف لكونه بدل العين التي وقع عليها عقد الوقف وليس لهم فيها حق فكذا فيما ظم مقامها وانما حقهم في التلة خاصة (١) ولو هدم الناصب منها بناء وأدخل فيها جنوبا وأجرأ ضمن ما اتهم منها وأمر بهدم ما بنى فيها ولو كانت أرضا وغرس فيها أشجارا أمر بقلعها ان لم يضر المصم والقلم بالوقف وان اضر به بان تخرب الدار وتنقص الأرض برفها لا يمكن منه ويضمن القيم له قيمتها مقولعين ان كان في يده من غلته ما يكفي للضمان والا أجره وأعطى الضمان من الاجرة وان أراد الناصب قلع الشجر من أقصى موضع لا يتقص الأرض فله ذلك ولا يجبر على أخذ القيمة ثم يضمن له ما بقى في الأرض من الشجر ان كان له قيمة والا فلا ولو كانت أرضا ففكر بها الناصب وخسر أشجارها أو قل نحو ذلك مما ليس بمال متقوم لا يرجع بشئ ولو كانت دارا فنتى عمارتها وجصصها وطين سطوحها لا شئ له ان لم يمكنه اخذه وان أمكنه الاخذ أخذه وان قصت الدار بأخذه ضمنه ولو غصبه رجل وأخرجه من يده نفسه أو غصب منه وعجز عن رده في الصورتين ضمن قيمته في قول من يرى تضمين المقار ثم يشتري بها بدل ويكون في يد الناظر كما كان الاصل فان ردت الأرض المنصوبة قبل ان يشتري بالقيمة بدل ترد الى من أخذت منه وان ردت بعد الشراء رجعت الى ما كانت عليه وقها ويضمن القيم القيمة للناصر وتكون الأرض التي اشتراها له ويرجع على أهل الوقف بما صرفه عليهم من غلتها ولو باعها ليرد له عوض القيمة بأقص منها كان التقصان عليه خاصة ولا يرجع به في غلة الوقف قياسا واستحسانا ذكره هلال ولو ضاعت منه القيمة لا يضمنها لهم لكونه امينا ولو هلكت القيمة ثم ردت الأرض المنصوبة ضمن قيمتها ويرجع بها في غلة الوقف ثم بعد الاستيفاء تصرف التلة لاهلها ولو ضمن الناصب قيمة

(١) مطلب هدم الناصب منها بناء وأدخل جنوبا وأجرأ ضمن ما اتهم وأمر بهدم ما بنى الخ

الوقف الذي خرج من يده لجزءه عن رده ثم رجع الى يده فانه لا يملكه لعدم قبوله الملك كالدبر اذا غصب وضمن غاصبه قيمته لجزءه عن رده بابقائه مثلاً فانه لا يملكه اذا ظهر بل يعود الى مولاه ويرد الى الناصب ما أخذ منه وليس له حبس الوقف بعد رجوعه اليه لاخذ ما دفعه كالدبر ولو استغل الناصب الارض سنين بالزراعة فالتة له وعليه قيمة ما قصص من الارض ولا يلزمه أجر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون بلزوم أجر مثلها وأجر مثل مال اليتيم وما أعد للاستغلال ولو استغل نخلاً وشجرها فليهدد التلة ان كانت قائمة ورد مثلها أو قيمتها ان كانت هالكة اتفاقاً بين المتقدمين والمتأخرين لكونها تمام من عين الوقف ويصرف ذلك لاربائه لتعلق حقهم به خلاف قيمة عين الوقف على ما بينا ولو أخرجت الارض في يد الناصب غلة ثم تلفت بأفة سبابة لا ضمان عليه لعدم وجود النصب فيها ولو كانت التلة موجودة وقت النصب ثم تلفت ضمنها لنصبه ايها مع الاصل ولو زادت قيمة الوقف في يد الناصب ثم غصب منه وعجز عن رده ينبغي للقيم ان يختار تضمين الثاني لكونه أوفر على أهل الوقف الا ان يكون معهما واذا اتبع القيم أحدهما برئ الآخر من الضمان كالمالك اذا اختار تضمين الاول أو الثاني برئ الآخر ولو غصب أرضاً أو داراً فهدم بناء الدار وطلع أشجار الارض ولم يقدر على ردها فضمنه القيم قيمة الارض والشجر أو الدار والبناء ثم رد الارض أو الدار والنقص المهدوم والشجر المقلوع باق بعد فاته يكون للناصب فيرد اليه القيم حصة الارض من القيمة ويصرف حصة الشجر والبناء في العمارة ولو هدم بناء الدار غير الناصب يأخذ القيم أرض الدار من الناصب ثم هو بالخيار في تضمين قيمة البناء ليهما شاء فان ضمن الناصب رجع بما ضمن على المادم وان ضمن المادم لا يرجع على أحد ولو ضمن الناصب الجاني قيمة البناء لم يبق للقيم عليه سبيل وان كان الناصب

معدما لرده القيمة الى ما كان الوقف في يده يوم الجناية ولو غصب رجل أرضا وقفا وأجرى عليها للماء حتى صارت بحرا لاتصلح للزراعة ضمن قيمتها ويشتري بها أرض أخرى فتكون وقفا على شروط الاولى ولو وقف رجل موصيا فاستولى عليه غاصب وحال بين الوقف وبينه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يأخذ من التناصب قيمته ويشتري بها موصيا آخر فيقفه على شرائط الاول قليل له أليس بيع الوقف لا يجوز قتال اذا كان التناصب جاحدا وليس للوقف بيئة يصير مستهلكا والثمن المسبل اذا صار مستهلكا يجب به الاستبدال كاقترس المسبل اذا قتل والبعد الموصى بخدمة الكعبة اذا قل والله تعالى أعلم

### باب اجارة الوقف ومزارعته ومساقاته

لو شرط الواقف ان لا يؤجر للتولى الوقف ولا شيئا منه او ان لا يدفعه مزارعة او ان لا يعامل على ما فيه من الاتجار او شرط ان لا يؤجره الا ثلاث سنين ثم لا يفقد عليه الا بعد انقضاء العقد الاول كان شرطه مستبرا ولا يجوز مخالفته ولو قال من احدث من ولاة هذه الصدقة شيئا مما ذكر فهو خارج من ولايتها وهي الى فلان كان كما قال ولو لم يذكر في صك الوقف اجارته فرأى الناظر اجارته او دفعه مزارعة معطاة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله ما كان ادر على الوقف وانفع للفقراء جاز له فله الا ان في الدور لا تؤجر أكثر من سنة لان المدة اذا طالت تؤدي الى ابطال الوقف فان من رآه يتصرف فيها تصرف الملاك على طول الزمان يظنه مالكا اما في الارض فان كانت تزرع في كل سنة لا يؤجرها أكثر من سنة وان كانت تزرع في كل سنتين مرة أو في كل ثلاث سنين مرة جاز له ان يؤجرها مدة يتمكن المستأجر من زراعتها ولو شرط ان لا تؤجر أكثر من سنة والناس لا



يرغبون في استيجارها سنة وإيجارها أكثر من سنة ادر على الوقف وانفع للفقراء  
 لا يجوز له مخالفة شرطه بإيجارها أكثر بل يرفع الامر الى القاضي ليؤجرها  
 أكثر من سنة لكونه انفع للوقف فان للقاضي ولاية النظر للفقراء والمثنيين والموتى  
 ولو استثنى في كتاب وقفه فقال لا تؤجر أكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء  
 فيتذم يجوز له ايجارها اذا رأى ذلك خيرا من غير رفع الامر الى القاضي للاذن  
 له منه فيه ولو اجر القيم دار الوقف خمس سنين قال الشيخ أبو القاسم البلخي لا  
 يجوز اجارة الوقف أكثر من سنة الا من عارض يحتاج الى تصيل الاجرة لحال من  
 الاحوال وقال الفقيه أبو بكر البلخي انا لا اقول بفساد الاجارة مدة طويلة لكن  
 الحاكم ينظر فيها فان حصل للوقف بها ضرر ابطاها وهكذا قال الامام ابو الحسن  
 على السندي وعن الفقيه أبي الليث انه كان يميز اجارة الوقف ثلاث سنين من غير  
 فصل بين الدار والارض اذا لم يكن الواقف شرط ان لا تؤجر أكثر من سنة وعن  
 الامام ابي خنيس البخاري انه كان يميز اجارة الضياع ثلاث سنين فان أجز أكثر من  
 ثلاث سنين اختلفوا فيه قال أكثر مشايخ بلخ لا يجوز وقال غيرهم يرفع الامر الى  
 القاضي حتى يبطله وبه أخذ الفقيه أبو الليث ولو احتاج القيم الى اجارة الوقف اجارة  
 طويلة قالوا الوجه فيه ان يقعد عقودا مترادفة كل عقد على سنة ويكتب في الصك  
 استأجر فلان بن فلان ارض كذا وكذا ثلاثين سنة بثلاثين عقدا عقد كل سنة بكذا  
 من غير أن يكون بعضها شرطا لبعض فيكون العقد الاول لازما لانه منجز والثاني  
 غير لازم لانه مضاف وفيه نظر لانهم قالوا بان الاول لازم والثاني غير لازم لكونه  
 مضافا فلا يفسد المقصود وذكر شمس الأئمة السرخسي ان الاجارة المضافة تكون  
 لازمة في إحدى الروايتين وهو الصحيح وذكروا أيضا ان القيم اذا احتاج الى تصيل  
 الاجرة يقعد عقودا مترادفة على نحو ما قالوا واجمعوا ان الاجرة لا تملك في الاجارة

المضافة باشتراط التحيل فكان فيما قالوا نظر من هذا الوجه ولو اجر متولى الوقف  
او وصى اليتيم منزلا للوقف او لليتيم بدون اجر المثل قال الشيخ الامام الجليل أبو  
بكر محمد بن الفضل على اصل اصحابنا ينبغي ان يكون المستأجر غاصبا وذكر  
الخصاف في كتابه انه لا يصير غاصبا ويلزمه اجر المثل قليل له اتفق بهذا قال نعم  
ووجه ان المتولى والوصى ابطلا بالتسمية ما زاد على المسمى الى تمام اجر المثل وهما  
لا يملكانه فيجب أجر المثل كما لو أجر من غير تسمية أجر وقال بعضهم يصير  
المستأجر غاصبا عند من يرى غصب المقار فان لم ينقص شئ من المنزل وسلم كان  
على المستأجر الاجر المسمى لا غير والمتولى على انه يجب أجر المثل على كل حال  
وعن القاضي الامام أبي الحسن على السندی في هذا رجل غصب دار صبي أو وقفا  
كان عليه أجر المثل فاذا وجب أجر المثل ثم فاضلك في الاجارة باقل من أجر  
المثل ولو استأجر وقفا ثلاث سنين باجرة معلومة هي أجر مثلها فلما دخلت السنة  
الثانية كثرت رغائب الناس فيها فزاد أجر الارض قالوا ليس للمتولى نقض الاجارة  
بنقصان أجر المثل لانه انما يتبر وقت المقد وفي وقته كان المسمى اجر المثل فلا يضر  
التنكير بعد ذلك ولو كان احد المستحقين متوليا فاجر فقات لا تنفسخ الاجارة لانها  
وقعت للوقف كما لا تنفسخ بموت الوكيل المؤجر او القاضي ولو قبل المتولى  
الوقف لنفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفي المقد الا اذا قبله من القاضي  
لنفسه حيث يتم لقيامه بأثنين ولو استأجر رجل ارضا وقفا وبني فيها حائوتا ثم جاء  
آخر فزاد في اجرة الارض واراد اخراجه منها ينظر ان كان استأجرها مشاهرة  
جاز للمتولى فسخها عند رأس الشهر لانها اذا كانت مشاهرة يتجدد انعقادها عند  
رأس كل شهر ثم ان لم يضر رفع البناء بالارض كان لصاحبه رفعه وان اضر جاز  
المتولى ان يدفع اليه قيمته ويصير وقفا وان امتنع من ذلك لا يجبر بل يترتب

صاحب البناء الى ان يمكن تخليصه من غير ضرر بالوقف فيأخذه ولو أجر التولى  
ضحية من رجل سنين معلومة ثم مات المؤجر والمستأجر قبل انقضاء المدة فزرع  
ورثته الارض بينهم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل تكون الثلثة للورثة  
ثم ان انتقصت بزراعتهم بعد موت المستأجر يلزمهم ضمان نقصان ويصرف في  
مصالح الوقف دون اهله لما مر وهذا على وزان قوله في اجارة الوقف بدون اجر  
المثل ولو استأجر التولى رجلا في عمارة المسجد بدرم ودائق واجر مثله درهم  
فاستعمله في عمارته وقد الاجر من مال الوقف قالوا يكون ضامنا جميع ما قد لانه  
لما زاد في الاجر اكثر مما يتباين الناس فيه صار مستأجرا لنفسه دون المسجد فاذا  
تقدم من ماله يلزمه ضمانه ولو كانت الزيادة مما يتباين فيها تقع الاجارة للمسجد فلا  
يضمن ما دفع ومثله حكما وتقييلا ما اذا استأجر مؤذنا لخدم المسجد باجرة معلومة  
لكل سنة ولو استأجر فقير دارا موقوفة على الفقراء وسكن فيها وترك التولى  
الاجر له بحصته من الوقف جاز كما لو ترك الامم خراج الارض لمن له حق في  
بيت المال بحصته منه وللتولى ان يحتال على مديون لمستأجر الوقف ان كان مليا وان  
اخذ منه كفيلا بالاجر فهو اولى بالجواز (١) ولو مات بعض الموقوف عليهم قبل  
انتهاء مدة الاجارة يكون ما وجب من الثلثة الى ان مات لورثته وما يجب منها بعد  
موته لجهات الوقف وهكذا الحكم لو كانت الاجرة مجبلة ولم تقسم بينهم وبعد  
القسم كذلك في القياس وقال هلال رحمه الله غير اتى استحسن اذا قسم المجل بين  
قوم ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل اتى لا أرد القسم واجيز ذلك ولو اجر  
القيم الوقف ممن يستحق غلته جاز لان حق الموقوف عليهم في الثلثة لا في رقبة  
الوقف \* حاوت اصله وقف وعمارته لرجل وهو لا يرضى ان يستأجر ارضه باجر

(١) مطلب مثله في استحقاق الميت ما خرج من الثلثة قبل موته

المثل قالوا ان كانت المارة بحيث لو دفعت يستأجر الاصل بأكثر مما يستأجر  
 صاحب البناء كلف دفعه ويؤجر من غيره والا يترك في يده بذلك الاجر • دار  
 لرجل فيها موضع وقف بمقدار بيت واحد وليس في يد المتولي شيء من غلة الوقف  
 وأراد صاحب الدار استئجاره مدة طويلة قالوا ان كان لذلك الموضع مسلك الى  
 الطريق الاعظم لا يجوز له ان يؤجره مدة طويلة لأن فيه ابطال الوقف وان لم يكن  
 له مسلك اليه جازت اجارته مدة طويلة ولو بلغ القيم اشجارا في ارض الوقف ثم  
 اجر الارض من المشتري قالوا ان باعها بروقها ثم اجره الارض جازت الاجارة  
 وان باعها من وجه الارض ثم اجره الارض لا تصح الاجارة لان مواضع الاشجار  
 مشغولة وهذا الحكم لا يختص بالوقف ولو اجر الناظر الوقف بشيء من العروض  
 او بحيوان معين قيل يجوز بلا خلاف بخلاف بيع الوكيل واجارته به فانه يجوز عند  
 أبي حنيفة ولا يجوز عندهما قال القتيبي أبو جعفر في زماننا الاجارة تكون على  
 الاختلاف أيضا لأن المتعارف الاجارة بالدرهم والدنانير ولو اجرها بمنطقة او شعير  
 مطلق جاز المقد ولو شرطه مما يخرج منها فسد • ولو (١) اجر الموقوف عليه  
 الوقف قال القتيبي أبو جعفر رحمه الله في كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن  
 الوقف محتاجا الى المارة ولم يكن معه شريك فيه جاز له ايجار الدور والموايت  
 واما الارض فان شرط الواقف للبداءة بالخراج أو العشر وجعل للموقوف عليه  
 ما فضل من المارة والمؤنة لم يكن له ايجارها لانه لو جازت اجارته كان جميع  
 الاجر له بحكم العقد فينفوت شرط الواقف وان لم يكن شرط البداءة بما ذكرنا  
 واجرها الموقوف عليه أو زرعا لنفسه ينبغي ان يجوز ويكون الخراج والمؤن عليه  
 وكذا لو كان الموقوف عليهم اثنين أو أكثر فهاؤا فيها وأخذ كل واحد أرضا

ليزرعها لنفسه لا يجوز وعن أبي يوسف ان كانت الارض عشرية تجوز مهاباتهم وان كانت خراجية لا تجوز لان المادة في الاراضي الخراجية انهم يشترطون البدانة بالخراج من غلتها فلو جاز فيها التهاؤ لم يكن الخراج في النلة ويكون في ذمة الموقوف عليهم فيكون فيه تسيير شرط الواقف \* أرض موقوفة في قرية يزرعها أهل القرية بالثلث أو النصف وفيها حاكم من جهة قاضي البلدة فاستأجر رجل من الحاكم الأرض سنة بدراهم معلومة فلما أدرك الزرع جاء للتولى وطلب حصة الوقف من الخارج قال بمضهم للتولى أن يأخذ حصة الوقف من الخارج على عرف أهل القرية لان قاضي البلدة ان جملة متوليا قبل تقليد الحاكم أو كان متوليا من جهة الواقف لا تدخل تولية الحاكم في تقليده وان جملة متوليا بعد ما قلده الحاكم الحكومة فقد أخرجه عن الولاية على تلك الأرض فلا تصح إجارته ويجمل وجودها كملها فتي زرعها المستأجر يصير كأن التولى دفعها اليه مزارعة على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان للتولى ان يأخذ ذلك من الخارج ولو غصب أرضا وقفا وفضل فيها شيئا ليس بمتقوم كالكراب وحفر الانهار أو التي فيها سرقينا واختلط بالتراب وصار بمنزلة المستهلك لا يضمن القيم وان زاد فيها مالا متقوما كالبناء والشجر يأمر بقله كما تقدم ولو أجر الوقف بما لا يتأبن فيه لا تجوز الاجارة وينبى للقاضي اذا رفع اليه ذلك ان يطلبها ثم ان كان المؤجر مأمونا وكان مافله على سبيل السهو والنفلة فسخ الاجارة وأقرها في يده وان كان غير مأمون أخرجا من يده ودفعها الى من يوثق به وهكذا الحكم لو أجرها سنين كثيرة يخاف على الوقف تبطل الاجارة ويخرجها من يد المستأجر ويجملها في يد من يوثق به (١) ولو قال المتولى قبضت الاجرة ودفعها الى هؤلاء الموقوف عليهم وأنكروا ذلك كان القول

قوله مع يمينه ولا شيء عليه كالودع اذا ادعى رد الوديعة وأنكر للودع لكونه منكرا معنى وان كان مدعيا صورة والبرة للشيء ويرأى المستأجر من الاجر وكذلك لو قال قبضت الاجرة وضاعت منى أو سرت كان القول قوله مع يمينه لكونه أمينا ولو أجر المتولى الوقف من أبيه أو ابنه أو من عبده أو مكاتبه لا يجوز عند أبي حنيفة ويجوز صلحا فيما سوى عبده ومكاتبه ولو استأجر من رجل أرضا أو دارا وقفا اجارة فاسدة وزرعها أو سكنها يزمه أجر مثلها لا يتجاوز به للسعى ولو لم يزرعها أو لم يسكنها لا يزمه اجرة وهذا بناء على قول المتقدمين ولوتين ان المستأجر يخاف منه على رقة الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده (١) ولا يفرد أحد الناظرين بالاجارة ولو وكل أحدهما صاحبه فبعد جازت الاجارة ولو أذن القيم للمستأجر بالمارة وقاصمه من الاجارة جاز ولو اشترط المزمة عليه تفسد الاجارة لجهاتها بخلاف ما لو عين لها دراهم مطلومة فإن الاجارة تكون صحيحة ولو استأجر دار الوقف وجعل رواقها مربوط الدواب ضمن النقصان لانه بنير اذن (٢) ولا يؤثر التمس الحليس في سبيل الله الا اذا احتاج الى النفقة واذا دفع المتولى الارض مزراعة الى رجل ليزرعها ببشره على ان ما أخرج الله تعالى يكون نصفه الوقف ونصفه للزارع جاز عند أبي يوسف ومحمد وكذلك ان دفع البذر والارض مزراعة بالنصف جاز ان كان فيها عمالة يتباين بنتها وان لم يتباين بنتها لا يجوز ولو كان في أرض الوقف شجر فنفسه ماملة بالنصف مثلا جاز ولو زرعها القيم ببذر أهل الوقف جاز وله ان يكرى أنهارها وسواقيها واذا دفعها مزراعة فالخراج أو المشر من حصة أهل الوقف لانها اجارة معنى ولا يسقط المشر بوقف الارض لان

(١) مطلب لا يفرد أحد الناظرين بالاجارة (٢) مطلب لا يؤثر التمس

الله تعالى عين له وجها فلا يتغير بالوقف الا ترى انه يجوز وقفها على غير من جمل  
 الله له المشر ابتداء وصار كما لو نذر التصديق بهاتين المائتين ثم حال عليها الحول فانه  
 يؤزمه زكاتها ثم يصرف الباقي فيما نذر ولو دفع الناظر الارض مزارعة والشجر مساقاة  
 ثم مات قبل انقضاء الاجل لا يبطل العقد لانه عقده لاهل الوقف بخلاف ما لو مات  
 المزارع قبل انتهاء الاجل فانه يبطل العقد لانه عقده لنفسه ولو زرعها الواقف وقال  
 زرعها لنفسي بنودي وقال اهل الوقف زرعها لنا كان القول قوله ويكون الخارج  
 له وان لم يشترط استقلالها لنفسه لكون البذر من قبله ولو سألوا القاضي في ان  
 يخرجها من يده لزرها اياها لنفسه لا يخرجها من يده بل يأمره بزرها للوقف فان  
 اعتل بعدم البذر والمؤن المحتاج اليها اذنت له بالاستدانة على الوقف وصرف  
 ما يستدنيه في ثمن البذر وما لا بد منه للزرع فان ادعى العجز يأمر القاضي اهل  
 الوقف بذلك مع بطلان يد الواقف فان قالوا انه اذا صار ذلك في يده يأخذه  
 ويحجدها ولكن نزرعها نحن لنا وترفع يده عنه لا يجيبهم الى ذلك لانه احق بالقيام  
 عليه الا أن يكون غير مأمون خيفة يخرج من يده ويحمله في يد من يوثق به  
 واذا صار الخارج له يضمن ما قصت الارض بزراعتها واذا زرعها ثم اصاب الزرع  
 آفة فقال زرعها لهم صدق في ذلك وله ان يأخذ ما استدان لكلفها من غلة أخرى  
 ولو اختلف هو واهل الوقف فيما اتفق كان القول قوله فيه لان اليه ولايتها وكذا  
 لو زرعها غيره وادعى انه زرعها للوقف وصدقه الواقف على ذلك لكونه وكيله عنه  
 في زراعتها وكذلك لو اختلف متوليها مع اهل الوقف فقال زرعها لنفسي وقالوا انما  
 زرعها لنا كان القول قوله في ذلك لكون البذر له وما حدث منه فهو اصاحبه  
 فصار كالواقف والله تعالى أعلم

﴿باب بناء المساجد والربط والسقايات والنور في الثنور﴾  
﴿والمخانات وجبل الارض مقبرة﴾

قال أبو يوسف رحمه الله ليس التسليم بشرط في المسجد ولا في غيره من الاوقاف  
وقد تقدم بيان وجهه فاذا قال جعلت هذا المكان مسجدا واذن للناس بالصلاة فيه  
يصير مسجدا وقال محمد رحمه الله وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يزول  
عن ملكه قبل التسليم وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي ثم التسليم في المسجد أن يصلي  
فيه بالجماعة باذنه وعن أبي حنيفة فيه روايتان في رواية الحسن عنه يشترط أداء  
الصلاة فيه بجماعة باذنه اثنان فصاعدا وبها أخذ محمد وفي رواية أخرى عنه اذا صلى  
فيه واحد باذنه يصير مسجدا الا ان بعضهم قالوا اذا صلى فيه واحد باذان واقامة ولم  
يذكر هذه الزيادة في ظاهر الرواية فيكتفي بصلاة الواحد لان المسجد حق الله  
تعالى او حق عامة المسلمين والواحد في استيفاء حق الله تعالى وحق العامة يقوم مقام  
الكل والصحيح رواية الحسن لان قبض كل شيء وتسليمه يكون بحسب ما يليق به  
وهو في المسجد باداء الصلاة بالجماعة اما الواحد فانه يصلي في كل مكان ثم على  
الرواية التي لا يشترط الاداء فيها بجماعة اذا بنى رجل مسجدا وصلى فيه هو وحده  
هل يصير مسجدا اختلفوا فيه فقال بعضهم نعم لان محمدا ذكر في الكتاب ان على  
قول أبي حنيفة لا يصير مسجدا حتى يصلي فيه مبنيا للجهول فيدخل فيه بانيه  
وغيره وقال بعضهم لا تكفي صلاته وهو الصحيح لانها انما تشترط لاجل القبض  
للعمامة وقبضه لا يكفي فكذا صلاته ولو بناء وسلمه الى المتولى هل يصير مسجدا قبل  
اداء الصلاة فيه لا رواية فيه عن أصحابنا واختلف المشايخ فيه قال بعضهم يصير  
مسجدا ويتم كما تم سائر الاوقاف بالتسليم الى المتولى لانه نائب عن الموقوف عليهم  
قال في الاختيار وهو الصحيح وكذا اذا سلمه الى القاضي او نائبه وقال بعضهم



لا يصير مسجدا بالتسليم الى المتولى وهو اختيار شمس الائمة السرخسي رحمه الله اذ قبض كل شيء بما يليق به كما مر في شرط التسليم رجل له ساحة لا بناء فيها فامر قوما ان يصلوا فيها بجماعة قالوا ان امرهم بالصلاة أبدا او لم يذكره ولكن أرادته ثم مات لا يورث عنه وان امرهم بالصلاة شهرا أو سنة ثم مات يكون لورثته لانه لا بد من التأييد والتوقيت يتأنيه ولو جعل داره مسجدا وجعل رجلا واحدا مؤذنا وإماما فاذن الرجل واقام وصلى وحده كان تسليما لان ادائها باذان واقامة كاقامة الجماعة ولهذا قالوا لو صلى واحد من أهل المسجد باذان واقامة لا يكون لمن يحجى بعده من أهله اداؤها فيه بالجماعة عند البعض ولو جعل متولى المسجد منزلا موقوفا على المسجد مسجدا وصلى الناس فيه سنين ثم تركت الصلاة فيه واعيد منزلا مستتلا جاز لعدم صيرورته مسجدا بحمل المتولى ولو اتخذ رجل مسجدا لصلاة الجنائزة او صلاة العيد هل يكون له حكم المسجد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكون مسجدا حتى اذا مات لا يورث عنه وقال بعضهم ما اتخذ لصلاة الجنائزة فهو مسجد فلا يورث عنه وما اتخذ لصلاة العيد لا يكون مسجدا مطلقا وانما يبطل له حكم المسجد في صحة الاقتداء بالامام وان كان متصلا عن الصفوف وفيما سوى ذلك فليس له حكم المسجد وقال بعضهم له حكم المسجد حال اداء الصلاة لا غير وهو والجبانة سواء وينجب هذا المكان عما تنجب عنه المساجد احتياطا ولو اتخذ مسجدا وتحت سرداب او فوقه بيت او جعل وسط داره مسجدا واذن الناس بالدخول والصلاة فيه من غير ان يفرض له طريقا لا يصير مسجدا ويورث عنه الا اذا كان السرداب او العلو لمصالح المسجد او كانا وقعا عليه وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله انه أجاز أن يكون الاسفل مسجدا اذا كان الاعلى ملكا لان الاسفل أصل وهو مما يتأبد دون المكس وعن محمد رحمه الله انه لما دخل

الرى اجاز ذلك بكل حال لصيق التنازل وعن أبى يوسف مثله لما دخل بغداد (١)  
ولو غرب المسجد وما حوله وتفرق الناس عنه لا يهود الى ملك الواقف عند أبى  
يوسف فيباع قصده باذن القاضي ويصرف ثمنه الى بعض المساجد ويهود الى ملكه  
أو الى ورثته عند محمد وذكر بعضهم ان قول أبى حنيفة كقول أبى يوسف وبعضهم  
ذكره كقول محمد وهذا بناء على ما تقدم من اشتراط التسليم عند محمد ابتداء  
فكنا وبناه وعدمه عند أبى يوسف رحمه الله مطلقا ومن بنى رباطا أو خاناً أو حوضاً  
أو خربيراً أو جعل أرضه سقاية أو مقبرة أو طريقاً للمسلمين فنسب أبى حنيفة لا يلزم  
ما لم يحكم به حاكم أو يلقه بموته على ما تقدم من أصله وعند أبى يوسف يلزم بمجرد  
القول لما تقدم من ان التسليم ليس بشرط عنده وعند محمد يشترط التسليم وهو  
النزول في الخان والرباط والشرب من الحوض والاستقاء من البئر والسقاية والدفن  
في المقبرة باذنه في الكل ويكتفى فيه بفعل واحد لتعذر الكل كما تقدم في أول  
التصويل وفي قاضيان وقال محمد ان دفن فيها اثنان فلا رجوع وكأنها رواية عنه  
ووجهها انه اعتبر أدنى جمع الميراث والوصية ولو بنى مارستانا لتعالج فيه المرضى  
ووقف عليه أرضا لتنفق عليها على ما يحتاج اليه المرضى والاطباء يجوز ان جعل  
آخره للمساكين ولو كان طريق العامة واسما فبنى فيه أهل محلة مسجداً للعامة وهو  
لا يضر بالمارة قالوا لا بأس به وهو مروى عن أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله لان  
الطريق للمسلمين والمسجد لهم أيضا ولو احتج الى توسعته من الطريق أو توسعة  
الطريق منه ولا ضرر فيها على الآخر يجوز لما قلنا (٢) وليس لأهل المحلة ان  
يدخلوا شيأ من الطريق في دورهم ولو لم يضر بالمارة ولو ضاق المسجد على الناس

(١) مطلب خراب المسجد وما حوله

(٢) مطلب ليس لأهل المحلة أن يدخلوا شيأ من الطريق في دورهم

ويحببه أرض ملك لرجل تؤخذ منه بالقيمة كرها دفعا للضرر العام ويحجب الخصاص بأخذ القيمة ولو كانت وقفا على المسجد وادادوا الريادة فيه منها يجوز بأذن القاضي ولو أراد قيم المسجد ان يتى حوائت في حرم المسجد وفناءه قال القتيبي أبو الليث لا يجوز له أن يحمل شيئا من المسجد سكنا ومستعلا ولو أخذ السلطان لقوم ان يحملوا أرضا من أراضي البلدة حوائت وقفا على المسجد أو ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان قمت ضوة وهو لا يضرب بالناس ينفذ أمره فيها وان قمت حطما لم ينفذ لانها اذا قمت ضوة تصير ملكا للثلاثين فينفذ أمره فيها واذا قمت حطما تبقى على ملك ملاكها فلا ينفذ أمره فيها (١) ولو حول أهل الحلة باب المسجد من موضع الى موضع آخر جاز ولو اشترى رجل موصفا وجعله طريقا للسليين وأشهد على ذلك صح ويشتري مرور واحد من الناس فيه بأذنه على قول من يشترط القبض في الوقف قال في قاضيان وسوى في الكتاب بين الطريق والمقبرة وسائر الاوقاف وقال على قول أبي حنيفة يكون له الرجوع فيها الا في المسجد خاصة وروى الحسن عن أبي حنيفة انه لا يرجع في المقبرة في الموضع الذي دفن فيه ويرجع فيما سواه لان التنبش قبيح وحكى عن الحاكم المروفي بهمرويه انه قال وجدت في النوادر عن أبي حنيفة انه أجاز وقف المقبرة والطريق كما أجاز المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل للسليين يتطرقون فيها ولا يكون بناؤها ميراثا لورثته وقال الخصاص بد ذكره اوقاف الصحابة ومما يؤيد ذلك ويصح به بناء المساجد فان الناس جميعا أجمعوا عليها ثم قال وكذلك بناء الخانات للسليين وكذلك عمارة السقايات للسليين وكذلك بناء الدور في الثنور للسليين وكذلك بناء الدور بمكة ينزلها الحاج وكذلك رجل جعل داره او بعضها طريقا للسليين وأخرجه عن ملكه وابانه فليس له الرجوع في ذلك

ولا رده الى ملكه فهذه الاشياء كلها خارجة عن املاك مالكيها الى السبل التي  
جصلوها فيها فالوقوف مثلها وظاهر ان ما ذكره الخلفاء من جنس ما حكى عن  
الحاكم من وجدانه الرواية عن أبي حنيفة فكان عنه ثلاث روايات الرجوع الا في  
المسجد خاصة على ما قاله قاضيان من تسوية الكتاب الخ والرجوع الا في المسجد  
وموضع الدفن على رواية الحسن والرجوع الا فيها وفيما ذكره الحاكم والخلفاء  
واقه أعلم رجل قال جلست حجرتي هذه لدهن سراج المسجد ولم يزد عليه قال اتقيته  
أبو جعفر رحمه الله تصير الحجرة وقفا عليه اذا سلمها الى التولى وعليه التوى وليس  
له ان يصرفها في غير الدهن وعن أبي حنيفة اذا جمل أرضه وقفا على المسجد وسلم  
جاز ولا يكون له الرجوع لان الوقف عليه بمنزلة جمل الارض مسجدا او بمنزلة  
زيادة في المسجد رجل تصدق بداره على المسجد او على طريق السبلين تكلموا فيه  
واقته على انه يجوز وذكر الناطقي انه لا يجوز ويكون ميراثا عنه وقد تقدم ذكر  
الخلافا في هذه المسئلة في فصل ما يتوقف جواز الوقف عليه وفي قاضيان لو  
وقف أرضه على كل مؤذن يؤذن أو يؤم في مسجد بينه قال الشيخ اسمعيل الزاهد  
لا يجوز هذا الوقف لانه قربة ونمت لغير معين وقد يكون ذلك للمؤذن او الامام  
غنيا وقد يكون فقيرا فلا يجوز وان كان للمؤذن فقيرا ويجوز الصدقة على الفقير  
لكن الوقف على هذا الوجه لا يجوز أيضا والحيلة في ذلك ان يكتب في سك  
الوقف وقت هذا المكان على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد أو الحلة فاذا  
خرب المسجد أو الحلة تصرف النلة الى الفقراء اما اذا قال وقت على كل مؤذن فقير  
فهو مجهول فلا يصح كما لو قال اوصيت بثلث مالي لواحد من عرض الناس فانه  
لا يصح رجل أعطى دراهم في حماره المسجد أو مصالحه او نفقته قيل بانه يصح ويتم  
بالقبض ولو أوصى بثلث ماله لأعمال البر يجوز اسراج المسجد منه ولا يزداد على

سراج واحد ولو في رمضان لانه اسراف ولو أوصى لهارة المسجد قال أبو القاسم  
يصرف فيما كان من البناء دون التزين قيل أنصرف ذلك المال في (١) المنارة قال  
ذلك من بناء المسجد وسئل أبو بكر البلخي عن الوقف على المسجد أيجوز لهم ان  
يبنوا منارة من غلته قال ان كان ذلك من مصلحته بان كان أسمع لهم فلا بأس به  
وان كان بحال تسمع الجيران الاذان بنير منارة فلا أرى لهم ان يفعلوا ذلك ولو  
نقش القيم المسجد من غلة الوقف على عمارته كان ضامنا ولو قال أوصيت بثلث  
مالي للمسجد قال أبو يوسف هو باطل حتى يقول على المسجد وقال محمد هو جائز  
وذكر الناطقي اذا وقف ماله لاصلاح المساجد يجوز وان وقف لبناء القناطر أو  
لاصلاح الطريق أو لحفر القبور أو اتخاذ السقايات والحانات للسلمين أو شراء  
الاكفان لهم لا يجوز وهو جائز في الفتوى ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على  
مرمة مسجد كذا وما يحتاج اليه وهي مثل تطيين سطحه وتازير حيطانه وإدخال  
جذوع في سقفه أو ثمن بواربه وزيت قناديله ذكر الخصاص انه باطل لانه قد تخرب  
الحلة فيبطل المسجد ولا يحتاج الى مرمة فان زاد على ذلك وقال فان استثنى عنه  
المسجد كانت التلة للساكنين جاز لانه مما يتأبد ولو كانت الارض وقفا على عمارة  
المسجد أو على (٢) مرمة المقابر جاز لان ذلك مما لا ينقطع أرض وقف على عمارة  
المسجد على ان ما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت التلة والمسجد غير محتاج  
الى الهارة قال الفقيه أبو بكر البلخي تحبس التلة لانه ربما يحدث بالمسجد حدث  
وتصير الارض بحال لا تقل وقال الفقيه أبو جعفر الجواب كما قال وعندى انه لو  
علم انه لو اجتمع من التلة مقدار ما لو احتاج المسجد والارض الى الهارة يمكن  
الهارة بها ويفضل تصرف الزادة الى الفقراء على ما شرط الواقف مسجد انهم

وقد اجتمع من غلة الوقف على ممرته ما يحصل به البناء قال الخصاص لا تنفق الثلة  
في البناء لان الوقت وقف على المزمة ولم يأمر بان يبنى هذا المسجد والفتوى على  
انه يجوز البناء بتلك الثلة ولو كان الوقف على عمارة المسجد هل للقيم ان يشتري  
سما ليرتقى به على السطح لكنسه وتطينه او يعطى من غلته اجر من يكس السطح  
ويطرح عنه البلج ويخرج التراب المجتمع في المسجد قال ابو نصر له ان يفعل ما في  
تركه خراب المسجد (١) ولو كان باب المسجد في مهب الريح فيصيب المطر بابه ويبتل  
داخله والخارج منه ويشق على الناس دخوله قال الفقيه ابو جعفر يجوز ان يتخذوا  
له غلة من غلة وقفه ان كان لا يضر باهل الطريق ولو بسط من ماله حصيرا في  
المسجد غرق المسجد واستثنى عنها فانها تكون له ان كان حيا ولورثته ان كان  
ميتا عند محمد رحمه الله وان بليت كان له ان يبيعها ويشتري بتمتها حصيرا اخرى  
وهكذا الحكم لو اشترى قديلا ونحوه للمسجد واستثنى عنه وعند ابى يوسف يباع  
ويصرف ثمنه في حوائج المسجد وان استثنى عنه هذا المسجد يحول الى مسجد  
اخر وهذا الاختلاف بناء على الاختلاف في المسجد عنه اذا استثنى عنه خراب  
ما حوله ولو كفن رجل ميتا فاقرسه الاسد يكون الكفن للذي كفنه لو حيا  
ولورثته لو ميتا واذا صار ديباج الكعبة خلقا يبيعه السلطان ويستعين به على امرها  
لان الولاية عليها لا لغيره ولو كان بمجنب المسجد ماء يضر بمحاطة ضررا يتنازاد  
القيم او اهل المسجد ان يتخذوا من ماله حصنا بجانبه لمنع الضرر عنه قالوا ان كان  
الوقف على مصالح المسجد يجوز لقيم ذلك لان هذا من مصالحه وان كان على  
عمارة لا يجوز لان هذا ليس من العمارة ولو باع اهل المسجد حشيشه او جنازة  
سارت خلقة وقاعلمها غائب اختلقوا فيه فقال بعضهم يجوز والاولى ان يكون باذن

القاضي وقال بعضهم لا يجوز الا باذنه وهو الصحيح وليس للمتولى المسجد ان يحمل سراج المسجد الى يته ولو ادعى رجل في مسجد أو مقبرة حقا وقضى القاضي له على واحد من أهل الحلة بالينة كان ذلك قضاء على جميعهم لان واحدا منهم خصم عن الباقي وفي الختان لا يقضى حتى يحضر القيم أو نائبه ولو اشترى شيئا لمرة المسجد بدون اذن القاضي قالوا لا يرجع بقيمته في مال المسجد ولو ادخل المتولى جنعا من ماله في الوقف جاز وله ان يرجع بقيمته في غلة الوقف رجل بنى مسجدا في سكة فاحتاج الى المارة فنازعه أهل السكة فيها كان الباني أولى منهم بمارته وليس لهم منازعته فيها وكذلك لو نازعوه في نصب الامام والمؤذن كان ذلك اليه دونهم الا اذا عينوا رجلا أصحح من عينه هو فحينئذ لا يكون تعيينه أولى (١) ولا بأس أن يترك سراج المسجد فيه من المغرب الى وقت المشاء ولا يجوز ان يترك فيه كل الليل الا في موضع جرت العادة فيه بذلك كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الحرام او شرط الواقف تركه فيه كل الليل كما جرت العادة به في زماننا ويجوز الدرس بسراج المسجد ان كان موضوعا فيه للصلاة وان كان موضوعا فيه لا للصلاة بان فرغ القوم من الصلاة وذهبوا الى بيوتهم وفي السراج فيه قالوا لا بأس بان يدرس بنوره الى ثلث الليل لانهم لو أخرخوا الصلاة الى ثلث الليل لا بأس به فلا يبطل حقه بتحميلهم وفيما زاد على الثلث ليس لهم تأخيرها فلا يكون له حق الدرس ولو ان قوما بنوا مسجدا وفضل من خشبهم شيء قالوا يصرف القاضل في بنائه ولا يصرف الى الدهن والحصر هذا اذا سلموه الى المتولى لينبئ به المسجد والا يكون القاضل لهم يصنعون به ما شاؤا ولو جمع مالا لينفقه في بناء المسجد فاتفق بعضهم في حاجته ثم ردّ بدله في نفقة المسجد لا يسه ان يقبل

ذلك فإذا ضله وكان يعرف صاحبه ضمن له بدله أو استأذنه باتفاق عوضه في المسجد  
وان كان لا يعرفه رجع الامر الى القاضي ليأمره باتفاق بدله فيه وان لم يمكنه الرض  
اليه قالوا ترجوله في الاستحسان الجواز اذا اتفق مثله في المسجد ويخرج عن المهددة  
فيما بينه وبين الله تعالى المذكور اذا سأل للفقير شيئاً وخط ما أخذ بعضه ببعض ولم  
يكن الفقير أمره بالسؤال والاخذ يكون ضامناً واذا أداه بعد ذلك للفقير يكون  
متصدداً لنفسه من مال نفسه ولا تسقط عنهم الزكاة وان نوها عند دفعهم اليه وان  
أمره بالسؤال له فأخذ المال وخط بعضه ببعض ودفعه اليه لا يضمن لقيامه مقامه  
بالامر مأذوناً له بالخلط وتسقط الزكاة عن الدافع ان نواها وهذا بناء على ما تقرر  
من ان خلط الوديعة استهلاك لها عند أبي حنيفة رضي الله عنه والله تعالى أعلم

﴿ فصل في ذكر أحكام تتعلق بالمقابر والربط ﴾ لو اتخذ أهل قرية أرضاً لهم مقبرة  
وقبروا فيها ثم بنى فيها واحداً منهم بيتاً لوضع اللبن وآلة الدفن وأجلس فيه من يحفظ  
الامتنعة بنير رضا أهل القرية أو برضا بعضهم فقط لا بأس به ان كان في المقبرة سعة  
بحيث لا يحتاج الى ذلك المكان ولو احتاجوا اليه يرضع البناء ليدفن فيه ولو خسر  
لنفسه قبراً في مقبرة ان كان فيها سعة يستحب ان لا يوحش الذي خسر والا جاز لتغيره  
الدفن فيه وهو كمن بسط المعلى في المسجد او نزل في الرباط وجعل في موضع منه  
علامة وخرج لامر وجاء آخر فان كان في المكان سعة لا يوحش الاول واذا دفن  
التيث فيه قال أبو نصر رحمه الله لا يكره ذلك وقال القتيبي أبو الليث يكره لان الذي  
خسر لا يدري بأي أرض يموت وفي أي مكان يدفن مقبرة كانت للشركين  
وان درست آثارهم أو أخرجت المظالم الباقية ودفن المسلمون موتاهم فيها جاز لان  
موضع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم كان مقبرة للشركين فنبشت واتخذت  
مسجداً ولو اتخذ رجل قطعة أرض مقبرة ودفن فيها ولده وهي غير سالقة للدفن



ففيها لتلبة الماء عليها ورغبة الناس عن العفن فيها تصادها لم تصر مقبرة وراز له يسها  
 واذا باعها جاز للشترى ان يرضع الميت أو يأمر برضه منها ولو دفن في ارض رجل  
 بنير اذنه للمالك الامر بالاخراج منها وله التترك وتسوية الارض وزرعها واذا دفن  
 الميت في مكان لا يجوز لاهله إخراج منه طالت المدة أو قصرت الا بذور وهو أن  
 تكون الارض منصوبة ونحوه ولو خفر قبرا في موضع يباح له الحفر فيه في غير  
 ملكه فدفن غيره فيه لا ينش القبر ولكن يضمن قيمة خفره ليكون جما بين الحفين  
 ومراعاة لهما مقبرة قديمة لحلة لم يبق فيها آثار المقبرة هل يباح لاهل الحلة الانتفاع  
 بها قال أبو نصر رحمه الله لا يباح قيل له فان كان فيها حشيش قال يحترق منها ويخرج  
 للدواب وهو أيسر من ارسال الدواب فيها ولو جعل أرضه مقبرة أو خانة للغة أو  
 مسكنا سقط الخراج عنه وقيل لا يسقط والصحيح هو الاول انهم رباط للصنعة  
 وفيه سكان فلما بنى أراد من كان ساكنا فيه قبل الانهدام ان يسكن فيه قال أبو  
 القاسم رحمه الله ان انهدم الرباط كله ولم يبق هناك بيت لم يكن هو أولى من غيره  
 ولو لم يتغير ترتيبه بل استمر على حاله الا أنه زيد فيه أو قصص كان هو أولى بالسكنى  
 من غيره ولو عمر قوم أرضا وماتوا وشربت بماء العشر فصارت عشيرة وبقر بهم  
 رباط فسأل متوليه السلطان عسرها فاطلقه له جاز ويصرفه الى الفقراء والمساكين  
 ولا يصرفه في عمارته لقوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين ولو صرفه للفقراء  
 ثم انهم انفقوه في عمارة الرباط جاز وكان ذلك حسنا رباط على باب قنطرة على نهر  
 عظيم خربت القنطرة ولا يمكن الوصول اليه الا بمجاورة النهر ولا يمكن الا بها هل  
 يجوز عمارتها بثلته قال الفقيه أبو جعفر ان كان الوقف على مصالح الرباط لا بأس به  
 والا فلا يجوز متولى الرباط اذا صرف فضل غلته في حاجة نفسه قرضا قال الفقيه  
 أبو جعفر لا ينبغي له أن يفضل ولو فضل ثم انفق في الرباط مثله رجوت ان يبرأ وان

أقرض الغلة ليكون أحرز لها من الامساك عنده رجوت أن يكون واساله ذلك وقد مررت رجل أومى بثب ماله للرباط قال من يصرف قال القميه أبو جعفر رحمه الله ان كان هناك دلالة انه أراد به المقيمين يصرف اليهم والا يصرف الى عمارته رباط في طريق بيد (١) استغنى عنه المارة وبجانبه رباط آخر تصرف غلته الى الرباط الثاني وهكذا حكم المسجد وهذا بناء على قول أبي يوسف ولو اشترى مصحفا فجعله في المسجد الحرام أو في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو في مسجد آخر وقها أبدا قال محمد رحمه الله جاز وقفه وليس له ان يرجع فيه ولو رجع كان لاهل المسجد وغيرهم من المسلمين غناصته وروى الحسن عن أبي حنيفة ان له ان يرجع فيه ويكون لورثته بعد موته وبه أخذ هو وأما أحكام المسجد فتطلب في باب المسجد من قاضيان رحمه الله تعالى

باب الشهادة على إقرار الواقف بحصته من الأرض القلانية ثم ظهورها أكثر مما ذكر واختلاف الشاهدين فيها شهدا به الرجوع عنها والشهادة على ذي اليد الجاحد لو شهد شاهدان على إقرار رجل انه جبل حصته من الأرض القلانية وهي الثلث مثلا وحددها صدقة موقوفة لله تعالى على وجوه سماها من البر فوجدت حصته منها أكثر مما ذكر يكون المجموع وقها كما لو أومى بحصته منها ثم ظهرت أكثر مما سعى بخلاف البيع فان المديقع على ما سعى فقط ولو جبل حصته من الأرض القلانية وهي الثلث مثلا وقها على اقوام باعياهم ثم من يدم على المساكين وشهد على إقراره بذلك شاهدان ثم وجدت حصته أكثر مما سعى الشهود وبما ذكر في كتاب وقفه وصدقه الموقوف عليهم وقالوا انما قصد الواقف علينا وقف الثلث فقط تكون جميع حصته منها وقفا ولا عبرة بتصدق الموقوف عليهم في حق

(١) مطلب استغنى عن المسجد وبجانبه مسجد آخر تصرف غلته الى المسجد الثاني

الوقف بل في حقهم فتكون غلة الحصة التي ذكرها الواقف لهم وغلة ما زاد عليها  
للساكين ولو شهد أحدهما بالثالث والآخرا بالنصف قضى بالثالث المتفق عليه وهكذا  
الحكم فيما لو شهد أحدهما بالكل والآخرا بالنصف فانه يقضى بالمتفق عليه ولو شهد  
رجلان أو رجل وامرأتان على شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فشهد أحدهما أنهما  
اشهداهما أنه وقف جميع أرضه وشهد الآخر أنهما اشهداهما أنه وقف نصف أرضه  
قضى بالنصف المتفق عليه ولو شهدا على رجل أنه أقر بوقف أرضه القلانية وقال لم  
يحددها أو حددها أحد الشاهدين دون الآخر فالشهادة باطلة لانهما لا يملكان  
بماذا شهدا ولا يمل القاضى بماذا يحكم الا أن تكون الأرض مشهورة تنى شهرتها  
عن تحديدها فان الشهادة حينئذ تقبل ويقضى بوقفيتها ولو حددها الشاهدان  
بثلاثة حدود قبلت الشهادة ويقضى بكونها وقفا خلافاً لفر رحمه الله ولو حددها  
بمحددين لا تقبل اتفاقاً ولو شهدا أنه حددها لهما وقالنا سينا الحدود أو قال لم يحددها  
ولكننا نعلمها أو قال ليس له أرض بالبصرة مثلاً سواها لم تقبل شهادتهما ولو شهدا  
على الحدود وقالنا لانعرفها قبلت الشهادة ويكلف المدعى شاهدين على معرفة  
الحدود ولو شهدا واختلفا في زمانها أو مكانها بان قال أحدهما أقر عندى بوقفه أباهما  
في رجب سنة كذا وقال الآخر في رمضان منها أو قال أحدهما أقر بذلك عندى في  
البصرة وقال الآخر في الكوفة قبلت الشهادة ولو اختلفا في مكان الوقف لم تقبل  
الشهادة لان اختلافهما في مكانه يستلزم اختلاف للموقوف ضرورة ولم يقم على  
واحد منهما نصاب الشهادة بخلاف اختلافهما في زمانها أو مكانها أو فيها ولو شهد  
أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على المساكين أو على قوم  
باعتبارهم أبداً ما توالدوا ثم من بعدهم على المساكين وشهد الآخر أنه جعل نصفها وقفاً  
على المساكين لا تقبل الا في قول أبي يوسف قالها تقبل في نصفها بناء على أصله

من القول بجواز وقف المشاع ولو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل  
على المساكين وشهد الآخر أنه جعلها صدقة موقوفة على قوم باعياهم أبدا  
ما توالدوا لم تقبل اتفاقا لعدم تمام الشهادة على واحدة من الجهتين ولو شهد أحدهما  
أنه جعلها وقفا على المساكين وشهد الآخر أنه جعلها وقفا على مساكين أهل بيته  
وقرأته أبدا ما توالدوا ثم من بدم على المساكين قبلت الشهادة سواء كانوا يحصون  
أو لا يحصون ويكون لمساكين القرابة ولو شهدا عليه بوقف أرضه وقال أحدهما  
كان ذلك وهو صحيح وقال الآخر كان ذلك في مرضه قبلت الشهادة ثم إن خرجت  
من ثلث ماله كانت كلها وقفا والا فحسابه ولو قال أحدهما وقفا في صحته وقال  
الآخر جعلها وقفا بعد وفاته بطلت الشهادة وإن كانت تخرج من الثلث لأن الشاهد  
بأنه وقفا بعد وفاته شهد بأنها وصية والشاهد بأنه وقفا في صحته قد أمضى الوقف  
وهما مختلفان وكذلك لو شهد أحدهما أنه نجز الوقف وشهد الآخر أنه علقه بدخول  
الدار مثلا فاتها لا تقبل ولو شهدا بأنه وقف حصته من هذه الدار ولم يسم لنا كيتها  
تبطل قياسا وتقبل استحسانا ولو شهد أحدهما أنه جعل أرضه صدقة موقوفة على  
الفقراء والمساكين وأبواب البر أو قال لابن السبيل معهم وشهد الآخر أنه وقفا على  
الفقراء والمساكين ولم يذكر الزيادة تكون وفما على الفقراء والمساكين لأن الصدقة  
عليهم من أبواب البر ولو شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة على الفقراء والمساكين  
وشهد الآخر أنه جعلها عليهم وعلى فقراء قرابته قال الخلفاء هذا يشبه أبواب البر  
من قبل أن الذي شهد لفقراء القرابة لم يشهد بجميع النسل لفقراء والمساكين إنما  
شهد لهم ببعضها إلا ترى أن رجلا لو أوصى بثلث ماله لفقراء والمساكين ولفقراء  
قرابته أنه ينظر إلى عدد فقراء قرابته يوم مات فيضرب لهم في الثلث بدم  
ويضرب لفقراء والمساكين بسهمين فكذلك في الوقف ينظر إلى عدد فقراء القرابة

يوم قسمة التلة الخ ثم ما أصاب الفقراء والمساكين يعطى لهم ويوقت ما أصاب قراء  
 القراة الى ان يتبين فيه الحال وقال هلال رحمه الله يكون للفقراء والمساكين وكذلك  
 لو قال أحدهما للفقراء والمساكين وفقراء الجيران والموالي والقراة وقال الآخر مثل  
 ذلك الا انه قال لا أخفظ الموالى والجيران قال الشهادة جائزة في هذا وتكون الارض  
 وهما وكذلك لو قال أحدهما جملها صدقة موقوفة في وجوه الخير والبر وقال الآخر  
 لابن السيل وفي سبيل الله جازت الشهادة وتكون الارض وقفا ولو شهد أحدهما  
 انه جملها صدقة موقوفة على عبد الله وقال الآخر على زيد جازت الشهادة على  
 الوقف وتكون التلة للفقراء والمساكين لانهما قد اتفقا على انه قال صدقة موقوفة  
 واختلفا فيما سوى ذلك فيقبل منهما ما اتفقا عليه ويرد ما اختلفا فيه ولو شهد أحدهما  
 انه جملها صدقة موقوفة على عبد الله وأولاده ومن بعدهم على المساكين وشهد  
 الآخر انها على عبد الله ومن بعده على المساكين قسمت التلة على عبد الله وعلى  
 أولاده فأصاب الاب أخذه وما أصاب الاولاد فهو للمساكين لانهما قد أجمعا  
 على ان لعبد الله حقا في هذه الصدقة فقال أحدهما له من ذلك حصته لو قسمنا التلة  
 بينه وبين أولاده وقال الآخر له كلها فيقبل منهما ما اتفقا عليه ويبطل ما اختلفا فيه  
 فإذا كانت أولاده ثلاثة قسم التلة على أربعة فيأخذ الاب الربع وكلما مات واحد  
 منهم قبله يقسم على من بقى فيكون له الثلث بموت واحد والنصف بموت اثنين  
 والكل بموتهم لعدم المنزلة ولو شهد أحدهما لزيد بمائتين من التلة في كل سنة  
 وشهد الآخر بمائة قبلت فيما اتفقا عليه ولو شهد أحدهما له بمائة في كل سنة وشهد  
 الآخر بمائة في سنة واحدة يقضى له بمائة في سنة واحدة فقط وأصل هذا  
 عندما أتت ابا إذا اتفقا على انها صدقة موقوفة وزاد أحدهما شيئا أو زاد كل منهما  
 شيئا لم يزد الآخر أن تبطل الزيادة وتقبل الشهادة على ما اتفقا عليه ولو شهد

اثنا عشر على رجل انه وقف أرضه على المساكين وحكم القاضي على المشهود عليه  
 بذلك وجعلها وقفا عليهم ثم رجعا عن الشهادة لزمها قيمتها يوم القضاء عليه بها  
 والارض وقف على حاملها ولا فرق في المدعى بين ان يكون مدعيا الوقف لنفسه  
 او متبرعا في الدعوى حتى لو حضر رجل متبرع وقال للحاكم ان هذا وقف أرضه  
 القلاية على زيد بن عبد الله ما دام حيا ثم من بعده على للمساكين وزيد يدعى ذلك  
 والمدعى عليه يجمد الوقف وأقام المدعى شاهدين فشهدا بذلك وحكم القاضي  
 بشهادتهما لزيد ثم رجعا ضمنا قيمتها للمقضى عليه وان جحد زيد بن عبد الله كونها  
 وقفها عليه حكم القاضي بوقفيتها وتكون غلها للمساكين وهكذا الحكم لو شهدا عليه  
 بانه جعل داره هذه مسجدا أو أرضه هذه التي لا بناء فيها مسجدا أو مقبرة أو جعل  
 ملكه هذا خانا للسبيل أو حوضه هذا سقاية للارة وحكم به القاضي ثم رجع الشهود  
 فاتهم بضمون قيمة ذلك يوم القضاء ولو ادعى رجل على آخر ان هذه الارض التي  
 في يده وقفها زيد بن عمرو علينا وذو اليد يجمد الوقف ويقول هي ملكي وأقام المدعى  
 بينة ان زيدا وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت البينة انها كانت في يده يوم  
 وقفها لان الانسان قد يقف ما لا يملكه وقد يكون في يده بعتد اجارة او اعارة  
 ونحو ذلك بخلاف ما لو ادعى رجل على آخر ان الارض التي في يده كانت في يد  
 مورثه الى ان مات وأقام على ذلك بينة فاتها قبل وتكون ميراثه ولو شهدوا ان  
 زيدا أقر عندنا وأشهدنا عليه انه وقف هذه الارض وقفها صحيحا وانها كانت في يده  
 الى ان مات لا تصير وقفها لانهم شهدوا أولا بالوقف ثم شهدوا بانها كانت في يده  
 حتى مات وبين الشهادتين تناقض قال الخصاص فان قضينا بانها ميراث لم تكن وقفها  
 وان قضينا بانها وقف لم تكن ميراثا وأولى الامر ان يحكم بانها ميراث بين ورثته  
 ولا تكون وقف وهذا الحكم الذي ذكره انما يتأتى على قول من يشترط لصحة

الوقف اخراجه من يده وتسليمه الى المتولى وأما على قول من لا يشترط ذلك فينبغي ان يكون وقفا لعدم التناقص في الشهادة بالوقف والبقاء في اليد الى الموت والله أعلم ولو ادعى على آخر بان هذه الارض التي في يده وقف زيد بن عبد الله وذو اليد يبعد وقول هي ملكي ورتبها عنه او يقول أنا وصيه فيها او وكيله وأقام المدعى بيته على ذلك فشهدت على اقراره بأنه وقفها ولها كانت ملكه حين وقفها يقضى بوقفيها على الجهة التي قامت عليها البيعة ويشترط لسامع البيعة كون ذي اليد خصما بان يدعى انه وارث او وصي او وكيل بخلاف ما لو ادعى انه (١) مودع له او مستأجر منه او مرتهن او غاصب فانه لا يكون خصما ولو جحد الواقف وقفية أرضه فادعى عليه الموقوف عليه او غيره تبرعا من قبل المساكين وأقام بيته على كونها وقفا يحكم القاضي بوقفيها ويخرجها من يده لظهور خيائته وتصح دعوى الوقف والشهادة به من غير بيان الواقف ذكره في فاضلخان والله أعلم

في فصل في شهادة اثنين بالوقف لجهة وشهادة آخرين لها ولغيرها أو لتبرها  
او مات رجل فحضر خصم وقال ان هذا المتوفى جمل أرضه هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على الفقراء والمساكين قبل موته وهو صحيح وأقام على ذلك شاهدين وحضر جماعة آخرون وقالوا انه وقفها في صحته على الفقراء والمساكين وعلى فقراء قرابته وانا فقراء قرابته وأقاموا على ذلك شاهدين يحكم القاضي بكونها وقفا ثم ان ذكرت البيتان وقفا فان كان وقت الشهادة للفقراء والمساكين مقدما تكون الثلة كلها لهم بمفردهم لثبوت الوقف لهم في زمن لا مزاحم لهم فيه الا ان يكون شرط التمييز والتبديل والزيادة والنقص في أصل الوقف فيحتذ تكون الثلة للفقراء والمساكين وفقراء القرابة فان كانوا عشرة مثلا قسم على اثني عشر سهما فيضرب

(١) مطالب المودع والمستأجر والمرتهن والغاصب ليسوا أخصاما بخلاف الوصي والوكيل

للفقراء والمساكين بسهمين ويضرب لفقراء القرابة بقدر عديم وكلما زادوا أو نقصوا  
تغير القسمة وإن كان وقت الشهادة لفقراء القرابة سابقا قسم الغلة على نسبة ما ذكرنا  
في الصورة المذكورة من غير احتياج الى شرط تسيير وتبديل وزيادة ونقص لان  
شهودهم قد شهدوا للفقراء والمساكين ايضا وإن لم تذكر اليتيمان وقتا وكان عدد  
فقراء القرابة عشرة مثلا تكون الغلة على اثنى عشر سهما اذ قد أوجب شهود فقراء  
القرابة لهم منها عشرة وللفقراء والمساكين سهمين واوجب شهود الفقراء والمساكين  
لهم الكل فتقسم الغلة على اثنين وعشرين سهما لضرب الفقراء والمساكين في  
الكل المشهود لهم به وضرب فقراء القرابة بالعشرة المشهود لهم بها ثم كلما زادوا  
أو نقصوا يضم سهما للفقراء والمساكين الى عديم ويصير الحاصل هو المسئلة  
ويضرب للفقراء والمساكين في كلها ولهم فيها بقدر عديم فلو صاروا اثني عشر  
تكون المسئلة من أربعة عشر فيضرب لهم منها بدم اثناء عشر وللفقراء والمساكين  
بالكل وهو أربعة عشر فتكون القسمة من ستة وعشرين ولو صاروا ثمانية تكون  
المسئلة من عشرة فيضرب لهم منها ثمانية وللفقراء والمساكين بالكل فتكون القسمة  
من ثمانية عشر وعلى هذا فقس هذا على ما رواه محمد بن الحسن في الجامع الصغير  
عن أبي حنيفة انه يضرب للفقراء والمساكين بسهمين ويضرب لامهات الاولاد  
بدمهم ومن ثلاثة أنس فتقسم الغلة بينهم على خمسة أسهم وقال الحسن بن زياد  
للفقراء والمساكين سهم واحد فلي هذا يجب ان يضرب للفقراء والمساكين بسهم  
واحد ويضرب لفقراء القرابة بدمهم ولو شهدت يتيان كما ذكرنا وشهدت بنته  
أخرى انه وقفها على الفقراء والمساكين وعلى فقراء مواليه ولم يذكرها وقتا وكانت  
فقراء مواليه ثمانية مثلا وفقراء قرابته عشرة مثلا وضم اليهم سهما للفقراء والمساكين  
تكون المسئلة من عشرين بدم السهم لفقراء القرابة خمسة اسداسها ولفقراء



الموالى أربعة أخماسها اذ على التقدير الاول وحده تكون المسئلة من اثنى عشر لفقراء  
 القرابة خمسة اسداسها والباقي للفقراء والمساكين وعلى التقدير الثاني فقط تكون  
 من عشرة لفقراء الموالى أربعة أخماسها والباقي للفقراء والمساكين وعلى التقديرين  
 تكون من عشرين وليس لها سدس صحيح فاحتجنا الى عدده خمس وسدس كلاهما  
 صحيحان وهو الثلاثون فنجعل المسئلة منها فتضرب للفقراء والمساكين بكلها ولفقراء  
 القرابة بخمسة اسداسها وهي خمسة وعشرون ولفقراء الموالى بأربعة أخماسها وهي  
 أربعة وعشرون فيكون مجموع السهام تسعة وسبعين فتقسم الذلة عليها ولو شهد اثنان  
 أنه وقفها على الفقراء والمساكين وشهد اثنان آخران أنه وقفها على ما ذكرنا وعلى  
 الفقراء من قرابته أيضا وشهد اثنان آخران أنه وقفها على ما ذكرنا وعلى فقراء  
 مواليه أيضا ولم يذكرنا وقتا وكان فقراء القرابة عشرة ولفقراء الموالى ثمانية تكون  
 المسئلة من عشرين ثم نجعل من ثلاثين لما ذكر في الاولى ثم يضرب للفقراء  
 والمساكين بكلها ولفقراء القرابة بخمسة اسداسها وهي خمسة وعشرون ولفقراء  
 الموالى بخمسيها وهو اثناعشر لان شهودهم لما شهدوا للفريقين الآخرين معهم  
 فقد أوجبوا لهم خمسي العشرين فيأخذون بتلك النسبة منها وبمجموع السهام سبعة  
 وستون فتقسم الذلة عليها ثم يأخذ كل فريق ما أصاب سهامه ولو شهد اثنان على  
 اقرار رجل في حال صحته أنه وقف أرضه على زيد ومن بعده على المساكين وشهد  
 آخران على اقراره في صحته أنه وقفها على عمرو ومن بعده على المساكين واحداها  
 أسبق يقضى بالسابقة ولو وقتت احداها دون الاخرى قضى بالثبوتة ولو لم يذكرنا  
 وقتا أو ذكرنا وقتا واحدا قضى به بينهما انصافا لعدم الاولوية ومن مات منهما انتقل  
 نصيبه لمن بقي لزوال الزاحم وهكذا حكم ما لو شهد آخران لثالث واقفه أعلم  
 في فصل في الشهادة بالوقف يحرمه لنفسه أو لوليه إذا شهد اثنان ان رجلا جعل

أرضه وقما عليهما أو على وليهما أو على ولد أحدهما أو على أنسابهما أو على نسلهما أو نساء أحدهما فالشهادة باطلة وهكذا حكم الشهادة للآباء والأجداد ولو شهدا لا خيريهما أو لميهما أو تخاليهما فالشهادة جائزة ولو شهدا بانه وقها على أهل بيتهما وعلى قوم آخرين أو شهدا عليه بانه وقها على قرابة وهما من قرابة أو شهدا عليه بانه وقها على نسله وهما من نسله فالشهادة باطلة ولو شهدا عليه بانه جعل أرضه وقما عليهما وعلى قوم معلومين ولما أريد إبطال شهادتهما قالوا أنا لا نقبل ما جعله لنا جازت شهادتهما وكانت حصتهما للمساكين بخلاف ما لو شهدا به لقراب الوافق وهما من قرابته فان شهادتهما باطلة وإن ردا حصتهما لانهما قد شهدا بذلك لأولادها ونسلهما ولو رد أولادها لا تقبل أيضا لبقاء الشهادة للنسل وهكذا الحكم لو شهدا انه وقها على فقراء قرابته وهما من قرابته ولكنهما كانا غنيين وقت الشهادة لانهما اذا افتقرا يصير لهما حصة منه فكانا شاهدين لأنفسهما والأصل ان الشهادة متى وقفت لهما أو لمن لا تقبل له شهادتهما مالا أو احتمالا كانت باطلة ولو شهدا بانه جعلها وقما على الفقراء والمساكين وعلى فقراء حيرانه وهما من فقراء الجيران جازت شهادتهما والفرق بين فقراء القرابة وفقراء الجيران ان القرابة لا تزول ولا تنقطع والجيران اذا تمولوا تنقطع الجاورة ويحول عنهم اسم الجيران (١) والنظر الى الجار يوم قسمة التلة وقد لا تكون الشهود حيثما حيرانا وهكذا الحكم في فقراء المسجد القلاني أو فقراء الثغر القلاني أو السجن القلاني والشهود منهم فاحتمال انقطاع الاسم هنا يكتفى للقبول واحتمال الاستعانة لنفسه أو لمن لا تقبل له شهادته يكتفى لرد هكذا ذكره هلال رحمه الله وقال الحصاف لو شهدا بانه جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل على جيرانه وهما من جيرانه فالشهادة باطلة ولو شهد رجلان على شهادة رجلين ان فلانا وقف أرضه على

(١) مطلب النظر الى الجار يوم قسمة التلة

قراء قرأه القروع او الاصول من القراءة بالشهادة باطلة ولو ماتت الاصول القرائ  
ثم شهد القروع الاجانب لا تقبل ايضا لوقوعها من الاصول لانفسهم فلا تقبل  
احياء كانوا او امواتا والله تعالى اعلم

﴿ فصل في غصب الوقف والدعوى به ﴾ لو غصب رجل ضيعة موقوفة فخاصمه  
المغصوب منه وأقام بينة قبلت بينته وترد اليه الضيعة اجماعا اما عند أبي يوسف فلاها  
تصير وقفا قبل الاخراج الى المتولى فكان له ولاية الاسترداد وعند أبي حنيفة ومحمد  
ان لم تصر وقفا قبل التسليم الى المتولى كان هذا أولى بها وقف على نقر استولى عليه  
ظالم ولا يمكن انتزاعه منه فادعى أحد الموقوف عليهم على واحد منهم انه باع الوقف  
من الناصب وسلمه اليه فانكر المدعى عليه فأراد المدعى تحليفه قال الفقيه أبو جعفر له  
ذلك فان نكل عن اليمين أو قامت عليه بينة يقضى عليه بقيمتها ثم يشتري بها ضيعة  
ف تكون على سبيل الوقف الاول (١) لان المقار يضمن بالبيع والتسليم عند الكل  
لان البيع والتسليم استهلاك (٢) ولو باع أرضا ثم ادعى انه كان وقفها قبل البيع  
فأراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك عند الكل لان التحليف يعتمد صحة الدعوى  
ودعواه لم تصح لمكان التناقض وان أقام بينة على ما ادعى اختلقوا فيه قال بعضهم  
لا تقبل بينته لانه متناقض وقال بعضهم تقبل لان التناقض وان منع صحة الدعوى  
واسكن على قول الفقيه أبي جعفر الدعوى لا تشترط لقبول البينة على الوقف لانه حق  
الله تعالى وهو التصديق بالنلة فلا يشترط فيه الدعوى كالشهادة على الطلاق وعق  
الامة الا انه ان كان هناك موقوف عليه مخصوص ولم يدع لا يعطى شيأ من النلة  
ويصرف جميعا الى القراء لان الشهادة قبلت لحق القراء فلا يظهر حكمها الا في

(١) مطلب المقار يضمن بالبيع والتسليم عند الكل (٢) مطلب باع أرضا ثم

ادعى انه كان وقفها قبل البيع لا تصح دعواه

حقهم ولو ادعى رجل كراما في يد رجل انه له وزعم المدعى عليه انه وقف وليس  
 للمدعى بيته وأراد تحليف المدعى عليه قالوا ان اراد تحليفه ليأخذ القيمة ان نكل عن  
 اليمين كان له ان يحلفه وان اراد تحليفه ليأخذ الكرم ان نكل عن اليمين ليس له ان  
 يحلفه لان النكول بمنزلة الاقرار ولو اقر المدعى عليه بما اقر انه وقف لا يصح إقراره  
 ضيعة في يد حاضر وضيعة أخرى في يد غائب فادعى رجل على الحاضر ان هاتين  
 الضيعتين وقف عليه وقبهما جده عليه وعلى أولاده وأولاد أولاده قال الفقيه أبو  
 جعفر رحمه الله ان شهد الشهود ان هاتين الضيعتين كانتا ملكا للواقف وقبهما جميعا  
 وقفا واحدا يقضى بوقف الضيعتين جميعا وان شهدوا على وقفين منفردين لا يقضى  
 الا بوقفية الضيعة التي في يد الحاضر ولو وقف في صحته ضيعة ومات بجاء رجل  
 وادعى ان الضيعة له فافر له بها بعض الورقة او استخلف فنكل قال الفقيه أبو  
 جعفر لا يصدق الوارث على ابطال الوقف ويضمن هذا الوارث للمقر له قيمة حصته  
 من الضيعة من تركه الميت في قول من يرى القمار مضمونا بالنصب ولو ادعى دارا  
 في يد رجل انها له بأصلها وبنائها وقال المدعى عليه لا بل هي وقف على مصالح  
 المسجد القلاني فاقام المدعى بيته على دعواه وفضى القاضي له بها وكتب السجل ثم اقر  
 المدعى ان أصل الدار كان وقفا والبناء له قالوا تبطل دعواه ويبطل قضاء القاضي  
 والسجل ولو ادعى على رجل في يده ضيعة انها وقف واحضر صكا فيه خطوط المدول  
 والقضاء الماضين وطلب من القاضي القضاة بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ان  
 يقضى بذلك الصك لان القاضي انما يقضى بالجمعة والجمعة (١) انما هي البيعة او  
 الاقرار اما الصك فلا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار  
 لوح مضروب ينطق بالوقف لا يجوز للقاضي ان يقضى ما لم تشهد الشهود

﴿ فصل فيما يتعلق بصك الوقف ﴾ رجل وقف ضيعة وأشهد على ذلك جماعة وكتب صكا واخطأ في كتابة الحدود فكتب حدين كما كان وحدين بخلاف ما كان قال الفقيه أبو بكر ان كان الحدان اللذان غلط في ذكرهما في جانب النلط ولكن بين الذي جملة حدا وبين الضيعة الوقف أرض غيره او كرم غيره او دار غيره فالوقف جائز ولا يدخل ملك غيره في الوقف وان كان الحد الذي ساء في الصك لا يوجد في ذلك الموضع ولا بالمد منه فالوقف باطل الا ان تكون ضيعة مشهورة مستثنية عن التحديد فيجوز الوقف حيثن رجل وقف ضيعة له وكتب صكا وأشهد الشهود على ما في الصك ثم قال اني وقفت على ان يسي فيه جائز الا ان الكاتب لم يكتب ذلك الشرط ولم أعلم بالذي كتب في الصك قال الفقيه أبو بكر ان كان الواقف رجلا فصحا يحسن العربية فقرأ عليه الصك فاقر بجميع ما فيه فالوقف صحيح كما كتب ولا يقبل قوله فان كان أعجميا لا يفهم العربية ولم تشهد الشهود على تفسيره فالقول قول الواقف ان لم أعلم ما في الصك وأشهدت الشهود على ما في الصك من غير ان اعلم ما فيه وان قال الشهود قرأ عليه بالقارسية فاقر به وأشهدنا عليه لا يقبل قوله وهذا لا يختص بالوقف بل يجري في البيع وسائر التصرفات ولو أراد رجل ان يقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم وأمر بكتابة الصك في مرضه ففنى الكاتب ان يكتب بعض أقرحة من الاراضي والكروم ثم قرأ الصك عليه وكان المكتوب ان فلان بن فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو كذا وكذا قراحا على المساكين وبين حدودها ولم يقرأ عليه القراح الذي نسيه الكاتب فاقر الواقف بجميع ذلك قال أبو نصر رحمه الله ان كان الواقف في صحته واخبر انه اراد به جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي اراده وكذا لو مات الواقف وقد اخبر عن نفسه قبل الموت فالامر على ما تكلم الناظر اذا اجر الوقف

او تصرف تصرفا آخر وكتب في الصك آجر وهو متول على هذا الوقف ولم يذكر  
انه متول من اى جهة قالوا تكون فاسدة وكذا الوصى اذا لم يذكر انه وصى من اى  
جهة ولو استأجر ارضا من متول على وقف وكتب بذلك كتابا ولم يذكر واقعه تميز  
الاجارة والله تعالى اعلم

فصل في ذكر حكم الاوقاف المتقدمة ١٠ اذا تصادم اصل الوقف ومات شهوده فا  
كان في ايدى القضاة وله رسوم في دواوينهم وتنازع اهله فيه فانه يجري على الرسوم  
الموجودة فيها استسناا وما ليس له رسوم في دواوينهم وتنازع اهله فيه حملوا في  
القياس على التثبت فمن برهن على شئ حكم له به واذا حملوا على التثبت يصير حشريا  
وتبقى غلته في يد القاضى ولو ان قاضيا تولى بلدا فوجد في ديوان من كان قبله ذكر  
اوقاف وهي في ايدى ائمه ولها رسوم في ديوانه فانه يحمل بها استسناا ولو تنازع  
فيه قوم وادعى كل فريق انه وقفه فلان بن فلان علينا وليس لهم بينة فان كان للواقف  
ورثة يرجع في البيان اليهم ويسئل بقولهم وان لم يكن الوقف في ايديهم بل كان في  
يد امين القاضى الذى كان قبله والا حملوا على التثبت فان اصطالحوا على اخذه وليس  
لهم رسم في ديوان القاضى ليعمل به يستحسن تنفيذه وقسمة غلته بينهم والا يصرف  
الى الفقراء لانه بمنزلة اللقطة لانه مال تذر ايصاله الى مستحقه ولو انكر الورثة وقف  
مورثهم اياه وقالوا هو ميراث لنا كان ملكا لهم ولو قالوا انما وقفه علينا وعلى اولادنا  
خاصة ثم من بعدنا على المساكين قال الخصاص الوقف في ايدى القضاة ولا يجوز  
ان اقبل قولهم فيما ليس في ايديهم ويحمل قوله هذا على ما ذكر في آخر هذا الفصل  
ولو اتى القاضى رجل وقال اتى كنت امينا لمن كان قبلك وفي يدي ضيعة كذا وهي  
وقف زيد بن عبد الله على جهة كذا فانه يرجع في امرها الى ورثة زيد فان ذكروا  
جهة تخالف قوله عمل بقولهم وان قالوا هي وقف علينا وعلى اولادنا ثم من بعدنا على

المساكين او قالوا ليست بوقف وانما هي ميراث لنا عنه عمل بقولهم وقها وملكا ولو لم ينسب الميراث الوقف الى احد او نسبه ولكن ليس للنسب اليه ورة فحيث يعمل القاضي بقول الامين ما لم يثبت عنده خلافه ورجوع القاضي الى قول الورثة ويأتهم مقيد بما اذا قبض القاضي الوقف على انه كان ملك الرجل الذي يدعى المتنازعون فيه انه وقفه ولما اذا قبضه على نزاع وقع بينهم ولم يقبضه على انه كان ملك الذي يدعون انه وقفه فانه لا ينظر الى قول الورثة فيه وانما يرجع فيه الى ما يوجد من رسمه في ديوان القاضي الذي كان قبله ويسل به هذا محصل ما ذكره الخصاص رحمه الله ولو شهد اليهود على وقف بالتسامع قال عامة المشايخ ان كان مشهورا متقادما نحو وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه وما اشبهه جازت الشهادة بالتسامع وقال أبو بكر البلخي لا يجوز وان كان مشهورا واما الشهادة على شرائطه وجهاه فذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله انه لا يجوز الشهادة على الشرائط والجهات بالتسامع وهكذا قال الشيخ الامام الاستاذ ظهير الدين رحمه الله تعالى والله أعلم

### باب وقف الرجل على نفسه ثم على أولاده ثم على الفقراء والمساكين

او قال رجل ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على ان لي غلها ابدا ما عشت ثم من بعدى على ولدى وولد ولدى ونسلي ابدا او قال ثم من بعدى على ولد زيد ونسله ابدا ما تناسلوا ثم من بعدى على المساكين يجوز على قول ابى يوسف رحمه الله وهو قول احمد وابن ابي ليلى وابن شبرة والزهري وابن سريج من أصحاب الشافعي وبه اخذ مشايخ بلخ وذكر الصدر الشهيد ان الفتوى على قوله ترجيا للناس في الوقف ولا يجوز على قياس قول محمد وبه قال هلال وهو قول الشافعي ومالك وكذا لا يجوز وقفه على نفسه وفروع عليه هلال فروعا كثيرة ولو قال صدقة موقوفة

على نفسى قال القفيه ابو جعفر يفتنى ان يجوز في قياس قول ابى يوسف وقال  
 الخصاص يجوز قياسا على ما أجاز ابو يوسف من استثناء النكحة لنفسه ولحمه ولأولاده  
 ما دام حيا وبما يقوى هذا القول ما روى ان محمد بن الحسن أجاز ان يقف الرجل  
 على امهات أولاده ومدبراته قال القفيه ابو جعفر الوقف على امهات اولاده بمنزلة  
 الوقف على نفسه لان ما يكون لام الولد في حياة المولى يكون للمولى فلو جعله على  
 امهات أولاده للموجود منهن ومن سيحدث في حياته وبعد وفاته ما لم يتزوجن جاز  
 أما على قول أبى يوسف فظاهر وأما على قول محمد فاما أجاز الوقف عليهن لانه لا بد  
 من تصحيح هذا الوقف بعد موت الواف لانهن اجنبيات واذا جاز بعد الموت جاز  
 في حياته تبعا وكم من شئ يجوز تبعا ولا يجوز اصالة ولو وقف أرضا واستثنى لنفسه  
 ان يأكل منها ما دام حيا ثم مات وعنده من غلة هذا الوقف زبيب او مبالغ فذلك  
 كله مردود الى الوقف ولو كان عنده خبز من بر ذلك الوقف كان ميراثا عنه لانه  
 ليس من الوقف حقيقة وللدخول الصنعة فيه بخلاف ما تقدم ولو جعل أرضه وقفا  
 عز وجل ابدأ على ان ينفق غلتها على نفسه أبدا ما دام حيا وعلى اولاده وحشمه فاذا  
 مات يكون لولده ونسله ثم من بعدهم على المساكين يصح ثم اذا استنفذوا ستين وتوفى  
 والمال قائم لم ينفقه وتنازع فيه الورثة واهل الوقف يكون ميراثا عنه لورثته لان قوله  
 على أن انفعه بمنزلة قوله على ان لى ان أنعموه والله أعلم

باب ذكر الوقف على اولاده وأولاد أولاده ونسله وصقه ابدأ والوقف المنقطع

لو قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدأ على ولدى كانت النكحة لولده  
 لصلبه يستوى فيه الذكر والانثى لانه اسم مأخوذ من الولادة وهى موجودة فيها  
 الا ان يقول على الذكور من ولدى فيستدل لا يدخل فيه الاناث ثم تكون النكحة



لاولاد الصلب ما بقي منهم احد فاذا اقرضوا تصرف النلة الى المساكين ولا يصرف الى ولد الولد شئ لاقتصاره على البطن الاول ولا استحقاق بدون شرط وان لم يكن له ولد لصلبه وقت الوقف وله ولد ابن كانت النلة له لا يشاركه فيها من دونه من البطون لقيامه مقام ولد الصلب ولا يدخل ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال وذكر الخصاص عن محمد انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد البنات انما ينسبون الى آبائهم لا الى آباء أمهاتهم ولو قال علي بنى وكان له ابنان او اكثر تكون النلة كلها لهم وان كان له ابن واحد يستحق نصفها والنصف الآخر للمساكين لان اقل الجمع اثنان هنا كالوصية (١) ولو قال علي بنى وله بنون وبنات قال هلال تكون النلة بينهم جميعا بالسوية لان البنات اذا جمن مع البنين ذكروا بلفظ التذكير وهو رواية عن ابي حنيفة الا ترى انه لو قال علي اخوتي وله اخوة واخوات ان النلة تكون لهم جميعا لقوله تعالى فان كان له اخوة وانه يشمل الاناث وروى ابو يوسف عنه انه قال في الوصية ان الثلث للبنين دون البنات الا في كل بنت يحسن ان يقال هذه المرأة من بنى فلان فاذا نسب الى نخد أو قبيلة شمل البنين والبنات جميعا في الروايات كلها ولو قال علي بنى وله بنات فقط (٢) او قال علي بناتي وله بنون لا غير تكون النلة للمساكين ولا شئ لهم ولو قال علي بناتي وله بنات وبنون تكون النلة للبنات فقط لعدم شمول لفظ البنات البنين ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على الذكور من ولدي وعلى اولادهم ففى للذكور من ولده لصلبه ولولد الذكور اما كانوا او ذكورا دون بنات الصلب فلا تعطى البنت الصلبية وتعطى بنت اخيها ولو قال علي ذكور ولدى وذكور ولد ولدى يكون للذكور

(١) مطلب قال علي بنى وله بنون وبنات هل تدخل الاناث (٢) مطلب قال علي

من ولده لصلبه ولقد كور من ولد ولده وتكون الذكور من ولد البنين والبنات في  
 النلة سواء ولا يدخل فيها أنثى من ولده ولا ولد ولده ولو قال على ولدى وعلى اولاد  
 الذكور من ولدى يكون على ولده لصلبه الذكور والاناث وعلى الذكور والاناث  
 من ولد الذكور من ولده ويكونون فيها سواء ولا يدخل ولد بنات الصلب ولو قال  
 على ولدى وولد ولدى الاناث يكون للاناث من ولده دون ذكورهم وللاناث من  
 ولد الذكور والاناث وهن فيها سواء ولو قال على الذكور من ولدى وعلى ولد  
 الذكور من نسل يكون على الذكور من ولده لصلبه وعلى أولادهم من البنين والبنات  
 وعلى ولد كل ذكر من نسله سواء كان من ولد الذكور أو ولد الاناث ولا تدخل  
 فيه الانثى الصلية ولو قال على ولدى وولد ولدى ولم يزد عليه تكون النلة بين أولاده  
 واولاد ابنه لانه سوى بينهما في الذكر وهل يدخل ولد البنت قال هلال يدخل  
 ولو قال على ولدى وولد ولدى الذكور قال هلال يدخل فيه الذكور من ولد البنين  
 والبنات وقال على الرازي لو وقف على ولده ثم ولد ولده يدخل فيه الذكور والاناث  
 من ولده فاذا اقرضوا فهو لولد ابن الواقف دون ولد بنه ولو قال على اولادى  
 وأولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت والصحيح ما قال هلال  
 رحمه الله لان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات ذكر في  
 السير اذا قال اهل الحرب امنونا على اولادنا يدخل فيه اولاد البنين وأولاد البنات  
 قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله لان ولد الولد اسم لمن ولده ولده وابنته ولده  
 فن ولده بنته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال على ولدى فان ثم ولد البنت  
 لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولده لصلبه وانما يتناول  
 ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا ولو قال وقت أرضى هذه على ولدى وقها وآخره  
 للمساكين فأت ولده قال ابو القاسم تصرف النلة الى المساكين ولو قال على ولدى

وولد ولدى قال تصرف النلة الى ولده وولد ولده فاذا ماتوا ولم يبق منهم احد  
 تصرف النلة للساكين ولا تصرف الى البطن الثالث ولو ذكر بطونا ثلاثة بان قال  
 ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولدى وولد ولدى وولد ولدى  
 ثم من بعدهم على الساكين تصرف النلة الى أولاده ابدا ما تناسلوا ولا تصرف الى  
 الساكين ما بقى منهم أحد وان سفل لانه لما ذكر البطن الثالث فقد فحش فتعلق  
 الحكم بنفس الانتساب لا غير وهو موجود في حق من قرب وبعد ولو قال على  
 اولادى وأولاد أولادى يصرف الى أولاده وأولاد أولاده ابدا ما تناسلوا ولا  
 يصرف الى الفقراء ما دام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل  
 بخلاف اسم الولد فانه يشترط فيه ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى التوافل  
 ما تناسلوا والاقرب والابعد في النلة سواء فتقسم بينهم على عدد رؤسهم والاقرب  
 مثل الذكر ويدخل في القسمة كل من ولد لاقل من ستة أشهر من وقت طلوع  
 النلة ولا يدخل فيها من ولد لاكثر منها الا ان يكون وقف على ولد نفسه فأتى ثم  
 جاءت امرأته او أم ولده بولد لاقل من ستين فانه يكون له حصته من تلك النلة  
 وكذلك لو طلق امرأته او أعتق أم ولده فجاءت بولد فيها بينه وبين الستين فانه  
 يكون اسوة سائر اولاده ولو كان له جارية يشاها فجاءت بولد لاقل من ستة  
 أشهر من مجئ النلة فادعاه ثبت نسبه ولا يشارك من كان قبله فيها لانها قد وجبت  
 لهم فلا يصدق في انتقاص حق الذين وجبت لهم النلة بمن لا يدري أهو منهم أم لا  
 ذكره هلال وكما زادوا او نقصوا تتغير القسمة السابقة ولو ذكر البطون الثلاثة ثم  
 قال على الاقرب فالاقرب او قال على ولدى ثم من بعدهم على ولد ولدى ثم ثم  
 أو قال بطنا بعد بطن فحكى يبدأ بما بدأ به الواقف ولا يكون للبطن الاسفل شيء  
 ما بقى من البطن الاعلى أحد وهكذا الحكم في كل بطن حتى تنهى البطون موتا الا

ان يموت أحد من البطن الاعلى بعد طلوع النلة فانه يستحق سهمه من تلك النلة ويكون ميراثا عنه بين جميع ورثته ولا حق لمن مات منهم قبل طلوعها ووقت وجود النلة الوقت الذي يشهد الزرع فيه جبا وقال بعضهم يوم يصير الزرع متقوما (١) ويكون سهمه بين جميع ورثته فيما اذا وقف في زمان صحته واما اذا وقف في مرض موته على ولده وولد ولده وان سفل بطننا بعد بطن ثم مات منهم امرأة بعد ما طلعت النلة وترك زوجا وأخا قال ابو يوسف لزوجها نصف سهمها من النلة ولا يعطى الاخ شيأ اذا كان من اهل الوقف لانه وصية فلا يأخذها من وجهين وقال محمد هو ميراث وليس بوصية فلزوج النصف وللأخ النصف ولو قال على ولدى هذين فاذا اقرضا ففى على اولادها أبدا ما تناسلوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله اذا اقرض أحد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف النلة الى الباقي والنصف الآخر يصرف الى الفقراء فاذا مات الولد الآخر يصرف جميع النلة الى اولاد اولاده لان مراعاة شرطه لازمة في الوقف وهو انما جعل لاولاد الاولاد بعد اقراض البطن الاول فاذا مات أحدهما يصرف نصف النلة الى الفقراء ولو وقف على ولده وليس له ولد لصلبه وله ولد ابن فان النلة تكون لولد الابن فاذا حدث للواقف بعد ذلك ولد لصلبه تصرف النلة اليه ولو وقف على ولده ونسله أبدا ما تناسلوا ثم من بدم على المساكين ولم يكن له ولد تكون النلة للمساكين فاذا حدث له ولد ترجع النلة الى ولده ونسله ثم اذا اقرضوا تكون للمساكين وكذلك الحكم لو وقف على ولد زيد ونسله ثم من بدم على المساكين ولم يكن لزيد ولد ثم حدث له بعد ذلك ولد ونسل وكذلك لو وقف على اقاربه المقيمين في بلدة كذا فانتقل منها كلهم تصرف النلة الى الفقراء ثم تعود النلة اليهم بدم اليها وسياتي

(١) قوله وكون سهمه الى قوله وللأخ النصف مؤخر عليه بالنسخة التي بأيدينا اه زائد

منقطع البعض في باب الوقف على آله ولو قال على ولدي وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ونسبهم أبدا ما تناسلوا وكان له أولاد وقد مات بعضهم من أولاد قبل الوقف تكون على الأحياء وأولادهم فقط ولا يدخل معهم أولاد من مات قبله لأنه لا يصح إلا على الأحياء ومن سيحدث دون الأموات وقد نسبته إلى أولاد الأحياء يوم الوقف بقوله وأولادهم بسود الضمير إليهم دون غيرهم ولو قال على ولدي وولد ولدي وعلى أولادهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين يدخل فيه ولد من مات قبله لقوله على ولدي وولد ولدي وولد من مات قبله ولد ولده ولو قال بطننا بعد بطن للذكر مثل حظ الأنثيين فإن جاءت النلة والبطن الأعلى ذكور وإناث يكون بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وإن جاءت والبطن الأعلى ذكور فقط أو إناث فقط تكون بينهم بالسوية من غير أن يفرض ذكر مع الإناث أو أنثى مع الذكور بخلاف ما لو أوصى بثلث ماله لولد زيد بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وكانوا ذكورا فقط أو إناثا فقط فإنه يفرض مع الذكور أنثى ومع الإناث ذكر ويقسم الثلث عليهم فأصابهم أخذوه وما أصاب المضموم إليهم يرد إلى ورثة الموصي والفرق أن ما يبطل من الثلث يرجع ميراثا إلى ورثة الموصي وما يبطل من الوقف لا يرجع ميراثا وإنما يكون للبطن الثاني وأنه لا حق له ما دام أحد من البطن الأعلى باقيا فلم بهذا أن مراده بقوله (١) للذكر مثل حظ الأنثيين إنما هو على تقدير الاختلاط لا مطلقا وعلى هذا أمور الناس ومعايشهم لا ترى أنه لو قال على ولد فلان قسم النلة بينهم فإذا اقرضوا ضعى على المساكين ولم يكن لفلان الأولاد واحد إن النلة كلها تكون له بخلاف (٢) ماله قال على بنى فلان ثم على المساكين ولم يكن

(١) مطلب قول الواهب للذكر مثل حظ الأنثيين إنما هو عند الاختلاط

(٢) مطلب لو قال على ولد فلان الخ

له سوى ابن واحد فانه يستحق نصف النقة والنصف الآخر للمساكين لان اقل  
الجمع هنا اثنان واسم الولد يصدق على الواحد فلهذا اختلفا في الحكم ولو قال في  
صحته ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ولدى وولد ولدى وولد ولد  
ولدى وأولادهم ونسلهم أبدا ما تناسلوا ومن بدم على المساكين ولم يقل بطنا بدم  
بطن وانما قال وكلما حدث الموت على واحد منهم كان نصيبه من النقة لولده وولد  
ولده ونسله أبدا ما تناسلوا يصح الوقف وتكون النقة للجميع ولده وولد ولده ونسلهم  
بينهم بالسوية واذا مات بمض ولد الصلب عن ولد ينتقل نصيبه الى ولده فتقسم  
النقة على عدد الموجودين من اولاده واولاد اولاده وان سفلوا على ولده الميت فا  
أصاب الميت يأخذه ولده منضم الى نصيبه لانه استحقها من وجهين بخلاف (١)  
ما لو أوصى لرجل بألف درهم وأوصى بثلاث ماله لقربائه وكان الرجل من قربائه فانه  
يستحق الاكثر من الالف وما ينوبه بالمقاسمة لان هاتين الوصيتين من وجه واحد  
فلا يجوز ان يجمع بينهما ولو كانت المسئلة بحالها ولكن قال على أن يبدأ بالبطن الاعلى  
ثم بالذى يليه بطنا بدم بطن الى آخرهم وكلما حدث الموت على واحد منهم كان نصيبه  
لولده وولد ولده ونسله أبدا على ان يقدم البطن الاعلى ثم الذى يليه كذلك أبدا وكلما  
حدث الموت على أحد منهم ولم يترك ولدا ولا نسلا كان نصيبه مردودا الى أصل  
غلة هذه الصدقة ويجرى على أحكامها وشروطها تكون النقة للبطن الاعلى الموجود  
يوم الوقف والحادث بعده ثم يكون لمن بدم بطنا بدم بطن فلو كانت أولاده اصلبه  
عشرة مثلا وقسمت النقة عليهم سنين ثم مات بعضهم وترك ولدا او ولد ولد وان  
سفل قسمت على عدد اولاد الصلب فما أصاب الاحياء أخذه وما أصاب الموتى  
كان لأولادهم ونسلهم على ما شرط من تقديم بطن على بطن فاذا كانت أولاد

(١) مطلب اوصى لرجل بألف درهم وثلاث ماله لقربائه وكان الرجل من قربائه الخ

الصلب كما فرضنا عشرة ومات منهم اثنان عن غير ولد تقسم الثلثة على الثمانية الباقيين  
 ثم اذا مات اثنان آخران عن أولاد تقسم على الثمانية أيضا فإصاب الاحياء أخذوه  
 وما أصاب الميتين كان لاولادها على ما شرط ثم اذا مات اثنان آخران عن غير ولد  
 ولا نسل تقسم الثلثة على ستة أسهم على الاربعة الباقيين وعلى الميتين عن أولاد  
 فيأخذ كل حي سهمه ويعطى ما أصاب الميتين لاولادها ويسقط سهام الاربعة الذين  
 ماتوا عن غير أولاد فان نازع الاربعة الباقيون من أولاد الصلب أولاد الميتين تأبوا  
 في سهمي الميتين آخرًا وقالوا انها لنا دونكم لموتها بعد موت ابويكم يقال لهم ان  
 الواقع شرط ان من مات ولم يترك ولدا ولا نسلا كان نصيبه مردودا الى أصل  
 غلة الصدقة ويجرى على أحكامها وشروطها فيرد نصيب من مات عن غير ولد ولا  
 نسل الى أصل الصدقة ويقسم على مستحقها ويعطى كل ذى حق حقه عملا بشرطه  
 ولو قال وكلما حدث الموت على احد منهم ولم يترك ولدا ولا نسلا كان نصيبه  
 مردودا الى ولدى لصلي وصورة الموت على حالها تقسم الثلثة على ثمانية فإصاب  
 أبوى الاولاد وهو الربع كان لهم وما أصاب الميتين آخرًا وهو الربع أيضا كان  
 للاربعة الذين هم ولد الصلب عملا بشرطه ولو قال وكلما حدث الموت على أحد  
 منهم ولم يترك ولدا ولا نسلا كان نصيبه منها راجعا الى البطن الذى فوقه ومات  
 واحد منهم ولم يكن فوقه أحد أو لم يذكر في سهم من يموت عن غير ولد ولا نسل  
 شيئا يكون نصيبه راجعا الى أصل الغلة وجازا مجراما ويكون لمن يستحقها ولا  
 يكون للساكن منها شئ الا بعد اقراضهم لقوله على ولدى ونسلهم أبدا واذا  
 كانت المسئلة بحالها المتقدم أولا ومات اثنان من العشرة عن غير ولد ثم مات اثنان  
 آخران عن أولاد وكان أولاد احدهما أربعة مثلا ثم مات من الاولاد الاربعة واحد  
 عن ولد ومات آخر منهم عن غير ولد تقسم الثلثة على ثمانية كما تقدم فإصاب

الاحياء أخنوه ويدفع سهم كل من الميتين الى أولادهما ثم يقسم ما أصاب الارسة  
 بينهم أربعة اثم يرد الربيع وهو سهم الميت منهم عن غير ولد الى أصل النلة ويقسم  
 على ثمانية اسهم فما أصاب اباهم من ذلك يقسم بين الاثنين الباقيين من الارسة وبين  
 اخيهما الذي مات وترك ولدا اثلاثا فما أصاب الحيين يأخذانه وما أصاب الميت  
 يكون لولده ولو مات أحد من البطن الثاني قبل الاستحقاق عن ولد كما لو مات  
 المسمى بمرو مثلا من البطن الثاني عن ولده بكر وعن اخوة ثم مات أبوه من  
 البطن واخوه الأعلى يكون نصيبه لأولاده فقط ولا يستحق بكر شيأ لأن نصيبه  
 من نصيب أبيه عمرو وانه مات قبل الاستحقاق فلا يستحق بكر شيأ ما بقي احد من  
 البطن الثاني لكونه ذكر البطون مترتبة فاذا انقرض البطن الثاني يشارك بكر البطن  
 الثالث لكونه منه فلو مات أولاده الشرة عن عشرة اولاد مثلا وقد كان له ولدان  
 ماتا قبل الوقف عن ولدين مثلا تنقض القسمة التي كانت على عدد البطن الاول  
 وتصير من اثني عشر على عدد رؤوس البطن الثاني ولم يسلم بقوله وكلما حدث  
 الموت على احد منهم انتقل نصيبه الى ولده وولد ولده الخ بموت الشرة لدخول  
 بعضهم في النلة بنفسه بلا واسطة أبيه بل بقول الواقف على ولدى وولد ولدى  
 وانما لم يستحقوا مع أولاد الصلب لترتيبه البطون واذا صارت النلة للبطن الثاني  
 ومات منهم أحد عن ولد او نسل انتقل نصيبه اليه عملا بذلك الشرط وهكذا  
 الحكم في كل بطن الى ان تنهى البطون موتا فالمرحون ما يمكن ان يدخل بنفسه  
 لا يعمل بذلك الشرط وما لم يمكن يعمل به ولو مات جميع البطن الثاني عن أولاد  
 بعضهم عن واحد وبعضهم عن اثنين وبعضهم عن ستة مثلا تقسم النلة على عدد  
 رؤس البطن الثالث بالسوية بالتناوب ما بلغوا وهكذا الحكم في كل بطن الى ان تنهى  
 البطون ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على ولدى لصلي ما داموا



أحياء تجري عليهم ولا يخرج عنهم شيء منها إلى غيرهم حتى يقرضوا فإذا اقرضوا تكون النلة لولد ولدى وأولادهم ونسلهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين وكلما حدث الموت على أحد من ولدى أصلي كان نصيبه لولده ثم من بعده لولده ثم لولد ولده أبدا ما تناسلوا وكل من مات من ولدى أو ولد ولدى عن غير ولد كان نصيبه راجعا إلى أصل الوقف وجاريا مجراهما كان الوقف جائزا وتصرف غلته فيما شرطه ثم إذا مات أحد من أولاد الصلب ينتقل نصيبه إلى ولده على ما شرط ثانيا من انتقاله إلى ولد ولده وانتسخ به قوله لا يخرج عنهم شيء منها الخ لكونه متأخرا مفسرا ولو وقف على ولده ونسله أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين ولم يكن له ولد تكون النلة للمساكين فإذا حدث له ولد ترجع النلة إلى ولده ونسله ثم إذا اقرضوا تكون النلة للمساكين وكذلك الحكم لو وقف على ولد زيد ونسله ثم من بعدهم على المساكين ولم يكن لزيد ولد ثم حدث له بعد ذلك ولد ونسل ولو قال على (١) عتي تكون النلة لولده وولد ولده أبدا ما تناسلوا من أولاده المذكور دون الاناث إلا أن تكون أزواج الاناث من ولد ولده المذكور فكل من يرجع بنسبه إلى الواقف بالآباء فهو من عقبه وكل من كان أبوه من غير المذكور من ولد الواقف فليس من عقبه ولو قال على زيد وعلى ولده وولد ولده ونسله وعقبه أبدا ما تناسلوا على أن يبدأ بزيد وبالبنين الأعلى معه ثم وثم كذلك حتى تنتهي البطون وكلما حدث الموت على أحد منهم وله ولد كان نصيبه من النلة لجميع ورثته تقسم بينهم على قدر ميراثهم منه وكلما حدث الموت على أحد منهم ولم يترك ولدا كان نصيبه منها مردودا إلى أصل غلة الوقف وجاريا على أحكامها وشروطها ثم من بعدهم للفقراء والمساكين صح وتقسم النلة بين زيد وأولاده من البنين الأعلى على

عدهم فلو كانت أولاده خمسة بنين وابنات كانت القسمة على ثمانية لكل واحد منهم سهم فإذا مات زيد ولم يترك غيرهم من الورثة أو مات أحد أولاده ولم يترك غيرهم من الورثة يسقط سهمه وتقسّم النّلة على سبعة فلو ترك زيد زوجة وابن كان سهمه بين جميع ورثته على قدر ميراثهم منه وتأخذ أولاده من وجهين وهو جائز بخلاف الوصية كما تقدّم بيانه أنا قسم النّلة على ثمانية فيأخذ كل واحد من أولاده سهمه ثم يقسم سهم أبيهم بينهم وبين بقية ورثته على قدر ميراثهم منه فلو ماتت زوجة زيد أو أبواه أو أحدهما قسمت النّلة إذا جاءت على ثمانية كما تقدم ودفع إلى كل ولد سهمه ثم قسم سهم زيد بين أولاده وبين من بقي من زوجته أو أبويه وسقط سهم الميت منهم وهكذا الحكم لو مات بعد موت زيد بعض ولده عن ولد وورثة آخر أيضا فإنه يقسم سهمه الذي هو الثمن بين جميع ورثته كما تقدم وتسقط حصته من سهم أبيه لترتيب الواقف البطون وسهمه هو باق للنّس على بقائه ما بقي له ولد ويكون ذلك الساقط لمن بقي من ولد زيد وبقية ورثته على قدر ميراثهم منه فلو مات بعد ولد زيد في حياة زيد عن ولد ذكر وزوجة وأم مع اخوته تنسحب الأم إلى السّدس والزوجة إلى الثمن حجب نقصان وتنسحب الاخوة حجب حرمان فلا ينوبهم شيء من سهمه ويكون لامه وأبيه من سهمه على اعتبار السّدس وزوجته منه على اعتبار الثمن والباقي لابنه ثم إذا زال الحالب لا يعود المحروم إلى الاستحقاق ولا يكمل للام الثلث ولا للزوجة الربع لأن العبرة بالاستحقاق كاملا أو ناقصا أو الحرمان بالكلية وقت موت المورث ولو مات بعض ولد زيد بعد موت زيد عن بنت وأم وزوجة مع اخوته لا تنسحب اخوته بها فيقسم سهمه بين ورثته على مقدار ميراثهم منه ولو مات عن ابن وزوجة واخذته الزوجة على نسبة الثمن ثم مات الابن بعد ذلك يستمر حقها على نسبة الثمن فتأخذها ويرد الباقي إلى أصل غلة الوقف ولو كان آخر أولاد زيد موتا بقا عن

زوج وبنت يأخذ الزوج الربع والبنت النصف ثم يرد الباقي على البنت وإذا ماتت البنت يرد سهمها الى اصل النكح ولا يكمل لزوجها النصف لانا لو كئنا لكنا مغالين لما شرطه الواقف ولو كان يزيد اولاد ماتوا قبل الوقف عن اولاد دخلوا في البطن الثاني وهو اولاد من كان موجودا وقت الوقف والتوجيه كما تقدم في الصورة الاولى من الاولاد الشرة وما دام زيد حيا يشارك كل بطن الى ان يموت ولو مات أخو اولاده عن امرأة مثلا فلا شيء لها من الوقف لا تقراض نسل زيد وقد علق الواقف استحقاق ورثته بما لو مات ولد زيد او نسله عن ولد ولم يوجد ولو قال الواقف وكلما حدث الموت على أحد كان نصيبه لجميع ورثته ولم يقل وكان له ولد تكون النكح لورثة من مات منهم سواء كان له ولد او لم يكن ومن مات منهم ولا وارث له كان سهمه راجعا الى أصل غلة الوقف ولو مات وترك ابنين وفي يد أحدهما ضيعة يزعم انها وقف عليه من أبيه والابن الآخر يقول هي وقف علينا قال القتيبي أبو جعفر القول قول الذي يدعي انها وقف عليها لانهما تصادقا انها كانت في يد أبيهما وقال غيره القول قول ذي اليد والاول أصح

فصل فيما لو شرط في الوقف على أولاده ان من انتقل من الاثبات الى مذهب الاعتزال فهو خارج أو ذكر غيره من الشروط لو وقف على ولده ونسله وصبه أبدا ما تناسلوا ثم من بعدم على المساكين وشرط في عقدة وقته ان من انتقل منهم من الاثبات وصار الى مذهب الاعتزال فهو خارج صح الوقف ويخرج منه بمخروجه ولو كان الواقف من المعتزلة وشرط عكس هذا الشرط عمل بشرطه وهكذا الحكم في سائر المذاهب ولو ارتد يخرج ايضا وان لم يكن الكفر مذهباً مختلفاً فيه لان مذهب أهل الاثبات الاسلام والقول بشرائع الاسلام فن خرج عنه فقد ترك الاسلام وشرائعه والاثبات من شرائعه ولو رجع الى الاثبات بعد ما خرج منه لا يرجع اليه

الوقف الا ان يكون الواقف شرط ان من رجع الى الاتبات رجع حقه بخلاف ما لو وقف على من يسكن ببلاد من قراء قرابته فانتقل منها بعضهم وسكن الكوفة ثم عاد اليها وسكن فانه يعود حقه لان النظر ههنا الى حالهم يوم قسمة غلة الوقف الا ترى انه لو وقف على قراء قرابته وكان فيهم فقراء وأغنياء تكون الغلة للفقراء ثم لو افتقر الاغنياء واستغنى الفقراء تكون الغلة لمن افتقدون من استغنى ولو لم ينظر الى حالهم يوم القسمة لربما لم دفع الغلة الى الاغنياء دون الفقراء وانه لا يجوز لكونه خلاف شرط الواقف ولو كان بعض قرابته ساكنين في الكوفة وقت الوقف ثم انتقل وسكن ببلاد استحق من الغلة ( ١ ) ولو وقف على اقرابه المقيمين في البلدة الا من خرج منها فانه لا يعود حقه اذا عاد لانه استغنى الموصوف بهذه الصفة فلا يدخل تحت الشرط ولو وقف على اقرابه المقيمين في بلدة كذا وآخره للفقراء ثم اراد اقرابه الانتقال من تلك البلدة هل يحرمون عن نزل هذا الوقف قال الفقيه أبو بكر الحلبي ان كان اقرابه في تلك البلدة يحصون ويحاط بهم فان وظيفتهم وحقم يدور معهم اينما داروا وان كانوا لا يحصون ولا يحاط بهم فكل من انتقل منهم من تلك البلدة انقطعت وظيفته من الوقف ويعطى من كان مقيما بها وان لم يبق احد منهم مقيما بها تصرف الغلة الى الفقراء قال الفقيه ابو الليث فان رجسوا الى البلدة واقاموا بها رجست اليهم الغلة في المستقبل ولو وقف على من تزوج من قرابته تكون لمن تزوج وكذلك لو وقف على من اسلم من قرابته تكون لمن اسلم دون من خلق مسلما ولو قال وقت على اولادى لصلي ما داموا صنادرا فاذا بلغوا قطعت الغلة عنهم وكانت لزيد مادام حيا فاذا مات ردت الى اولادى لصلي ثم من يعدم لاولادهم ونسلهم ابدا ثم على المساكين او قال على ولدى عشر سنين ثم تكون لزيد مادام حيا ثم من بعده ترد الى

( ١ ) مطلق وقف على اقرابه المقيمين في البلدة الا من خرج منها

ولدى ونسبه ابداً ثم على المساكين صح الوقف ويجرى على ما شرطه ولو وقف على الاصغر من ولده تكون النلة لمن كان صغيراً من ولده يوم الوقف ولا يكون لمن يحدث له من الولد شيء منها لان الصغر وان كان يزول لكن يزول زوالاً لا يعود فكان ذكره بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقر وسكنى بندا فانهما يحتملان المود بمد الزوال فلا يكونان بمنزلة اسم العلم فتعتبر الصفة وقت وجود النلة ولو قال على الاكابر من ولدى فان الاكابر منهم يوم الوقف ولو قال على اولادى الموران او الميمان كان لهم خاصة دون غيرهم لانه علق الاستحقاق بوصف لا ينتقل عنه صاحبه فصار بمنزلة الاسم فيعتبر ذلك الوصف فيهم يوم الوقف لا يوم النلة وهكذا الحكم لو شرط هذه الشروط في كل موقوف عليه من اقاربه او من الاجانب والله اعلم

### ﴿ باب الوقف على اهل بيته وآله وجنسه وفيه منقطع البعض ﴾

اهل بيت الرجل وآله وجنسه واحد وهو كل من يناسبه بأبائه الى اقصى اب له في الاسلام وهو الذى ادرك الاسلام اسلم او لو لم يسلم فكل من يناسبه الى هذا الاب من الرجال والنساء والصبيان فهو من اهل بيته (١) والقربة والارحام والانساب كل من يناسبه الى اقصى اب له في الاسلام من قبل ابيه والى اقصى اب له في الاسلام من قبل امه فكل من كان من هؤلاء فهو قرابته ما خلا ابويه وولده لصلبه فانهم لا يسمون قرابة فيكون ولد ولده وأجداده وجداته داخليين في القرابة وسيأتي ما فى ولد الولد والجد من الخلاف فى الفصل الآتى فلو قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على اهل بيتى فاذا انقرضوا فهمى وقف على المساكين تكون النلة للفقراء والاغنياء من اهل بيته ويدخل فيه أبوه وأبوأبيه وان علا وولده لصلبه

وولد ولده وان سفل والد كور والاثاث والصنار والكبار والاحرار والبيد فيه سواء  
 والذي فيه كالمسلم ولا يدخل فيه هو ولا الاب الذي أدرك الاسلام ولا الاناث من  
 نسله اذا كان آباؤهم من قوم آخرين وان كان آباؤهم ممن يناسبه الى جده التي أدرك  
 الاسلام فهم من اهل بيته وعلى هذا التفصيل أولاد عماته وأولاد اخواته ولو قيد  
 بفقره اهل بيته قيد بهم ويستر النبي والمقر وقت وجود النلة فن استثنى قبل ذلك حرم  
 ومن افتقر رزق ولو تأخر صرف النلة لمرض مدّة سنين فافتقر النبي واستثنى الفقير  
 يشارك المفتقر حين القسمة الفقير وقت وجود النلة بخلاف ما لو تأخرت لما نفع فحدث  
 له جماعة من اهل بيته فانهم انما يشاركون من كان قبلهم فيما يأتي من النلة بعد وجودهم  
 لا فيما كان موجودا قبلهم ولو استثنى كل اهل بيته تصرف النلة الى المساكين وان  
 افتقروا تمود اليهم ولو وقت المرأة على اهل بيتها لا يدخل فيه ولدها ولا أمها الا ان  
 يكون زوجها أو أمها من اهل بيتها ولو قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل  
 أبدا على اهل بيتي او على قرابتي ومن بدم على المساكين يصح الوقف وتكون النلة  
 لاهل بيته دون قرابته لسقوطهم في الوجين جميعا بخلاف القرابة فانهم يدخلون في  
 حال ارادة القرابة دون ارادة اهل البيت ولا يسلطون بالنك ولو قال على عمي وأولاده  
 او على اهل بيتي ومن بدم على المساكين يصح أيضا لاستحقاق عمه وأولاده الوقف  
 في الوجين جميعا اما بانقسم واما بآبائهم من اهل البيت ثم يضم اليهم بقية اهل البيت  
 وتقسّم النلة على عدد رؤسهم ويعطى لعمه وأولاده ما أصابهم ولا شيء لبقية اهل البيت  
 لشبهتهم في حال وسقوطهم في حال ويكون ما أصابهم للمساكين بخلاف ما لو قال على زيد  
 او على عمرو ثم على المساكين فانه لا يصح وقد تقدم توجيهه في باب الوقف الباطل واقفا علم  
 وفصل في الوقف على قرابته أو ارحامه أو انسابها أو ماله أو اهله أو أقرب الناس اليه  
 لو قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على قرابتي أو قال على أرحامي

او انسابى أو رجمى أو ذى نسب منى فاذا اقرضوا نصى على الساكنين جاز الوقف  
وتصرف غلته الى قرابته للوجودين يوم الوقف والى من يحدث من قرابته أبدا ولا  
يدخل فيه ابواه ولا اولاده لصليه ويدخل فيه النافلة وان سفلت والاجداد والجدات  
من قبل الآباء والامهات وان علوا ويدخل فيه المحارم وغيرهم من اولاد الاناث وان  
بدوا وهذا عندهما وعند أبى حنيفة تستبر المحرمية والاقراب الاقرب فالاقرب للاستحقاق  
وليس ابن الابن والجد من القرابة عند أبى حنيفة وأبى يوسف فلا يدخلان وعند  
محمد هما منها فيدخلان وفى الزيلعى ويدخل فيه الجد والجدة وولد الولد فى ظاهر  
الرواية وعن أبى حنيفة وأبى يوسف أنهم لا يدخلون ولو قال على قرابتي من قبل أبى  
وأبى وكان له قرابة من قبل أبىه فقط واخرى من قبل أمه فقط كان الوقف بين  
القرابتين نصفين سواء تساوى العدد او اختلف ويكون نصف كل فريق بينهم بالسوية  
لان مراده ان تكون الثلثة لقرابته من الجهتين جميعا لا ان تجتمع القرابتان معا فى  
واحد ولو قال على ذوى قرابتي لا يكون ذوو القرابة اقل من اثنين عند أبى حنيفة  
وعندهما يطلق على الواحد ايضا فاذا كان له عمان وخالان تكون العلة للمبين وكذلك  
الحكم لو كان له عم وعممة وخالان واذا كان له عم واحد واخوال وخالات يكون  
النصف لعم والنصف الآخر للاخوال والخالات على عددهم وهذا كله فى قول أبى  
حنيفة وفى قولهما تكون الثلثة بين الاعمام والمهات والاخوال والخالات على عددهم  
ولو قال على اخوتي وله ثلاثة اخوة متفرقين تكون الثلثة بينهم قال الخصاص وهذا من  
الحجة على أبى حنيفة فى المميز والخالين ولو قال على قرابتي دخل فيه كل قريب له  
صغيرا كان او كبيرا ذكرا او انثى مسلما او ذميا حرا او عبدا والرد والقبول الى العبد  
دون السيد فان رد العبد وقبل السيد بطل وبالعكس صح وتكون الثلثة للسيد فاذا  
اعتق تنقل اليه • ولو قال على عيالى يدخل فيه كل من كان فى نفقته ولو لم يكن ذا

رحم محرم منه ولو قال على اهلى قال اصحابنا في القياس تكون التلة لزوجته خاصة  
ولكن يستحسن ان تكون لسكل من يول في منزله من الارحام دون العبيد ولو كان  
له زوجتان في بلدين يدخل في الوقف كل من يول في منزله مع المرأتين ولو قال على  
اخوتي فاذا اقرضوا ضي على اخوتي من قبل ابى وكان له اخوة متفرقون كان الوقف  
عليهم جميعا ثم تكون من بعدهم على المساكين لانه يستحيل ان تكون عليهم ومن  
بعد موتهم على اخوته لايه وهم من جملة الاخوة الموقوف عليهم ولو قال ارضى هذه  
صدقة موقوفة لله عز وجل على اقرب الناس منى او قال الى ومن بعده على المساكين  
تصرف التلة لاقرب الناس منه فلو كان له ولد وابوان تكون التلة لولده ذكرى كان  
او اذى لانه اقرب اليه من ابويه ثم من بعده تكون التلة للمساكين دون ابويه لانه  
وقف هكذا ولم يقل للاقرب فالاقرب ولو كان له ابوان كانت التلة بينهما نصفين  
ومن مات منهما انتقل نصيبه للمساكين لعدم جملته نصيب من مات منهم لمن بقى  
ولو كان له أم واخوة تكون التلة لأمه دون اخوته لكونها اقرب اليه منهم ولو كان  
له أم وجد لاب كانت التلة لأمه ولو كان له جد لاب واخوة تكون التلة للجد على  
قول من يجعله بمنزلة الاب وعلى القول الآخر تكون التلة للاخوة لان من ارتكض  
مع الواقف في رحم او خرج معه من صلب كان اقرب اليه ممن كان بينه وبين الواقف  
حائل ولو كان له أب وابن ابن تكون التلة لايه دون نافلة لكون الاب اقرب اليه  
منه ولو كان له بنت بنت وابن ابن تكون التلة لبنت البنت لانها اقرب اليه منه  
لادلائها بواسطة وادلائه بواسطة وان كان الميراث له دونها لان الوقف ليس من  
قبيل الميراث ولو قال على اقرب قرابة منى وكان له ابوان وولد لا يدخل واحد منهم  
في الوقف اذ لا يقال لهم قرابة

﴿ فصل في بيان الاقرب من قرابة ﴾ لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل



أبدا على آثارى على أن يبدأ بأقربهم إلى نسب أو رحما فيعطى من النقة ما يليه  
 لطلعه وكسوته في كل سنة ثم يعطى من يليه في القرب كذلك وهكذا حتى تنتهى  
 البطون ثم ما فضل عنهم يصرف للساكنين كان الوقف صحيحا وتصرف غلته على  
 ما شرطه فلو كان له اخوان أو اختان أحدهما لابويه والآخريه يبدأ بمن لابويه ثم  
 بمن لايه وحكم أولادها حكمهما ولو كان أحدهما لايه والآخريه يبدأ بمن لايه  
 عند أبى حنيفة ومن أبى يوسف ومحمد هما سواء لانه قد ارتكض مع الاخ لام في  
 بطن الام ومع الاخ لاب في صلب الاب ولو اجتمع ثلاثة من الاخوة والاخوات  
 متفرقين يجرى الخلاف والثاني والثالث ان فضل عن الاول شئ من النقة وحكم  
 القروع حكم أصولهم اذا اجتمعوا متفرقين ولو كان له ثلاثة اعمام وعمات متفرقين او  
 ثلاثة اخوال وخالات كذلك كان من لابوين اولى بمن لاب واخال او اخالة لابوين  
 اولى من الم لام اولاب كمكسه والم او الة لابوين مقدم على الخال او اخالة  
 لابوين على قول أبى حنيفة وعلى القول الآخرهما سواء ومن لاب منهما اولى بمن  
 لام في قول أبى حنيفة وفي قولهما هما سواء وحكم القروع اذا اجتمعوا متفرقين حكم  
 الأصول وعند أبى يوسف ومحمد قرابته من جهة ابيه وقرابته من جهة امه سواء  
 ذكورا كانوا او اناثا او مختلطين ويقدم الاقرب فالأقرب منهم عملا بشرط الواقع  
 ولو كان له اخ لاب او لام وابن اخ لابوين يقدم اخوه على ابن اخيه لابويه وابن  
 الاخ لاب مقدم على ابن ابن الاخ لابوين ولو كان له عم لابوين واخ لام كان الاخ  
 مقدما وأولاد الاخوة ولولأم وان بدوا يقدمون على الاعمام والممات ولو لابوين  
 فلا يعطى ولد الجدة حتى يفرغ ولد الاب اعطاء وهكذا كلما ارتفع الى بطن لا يعطى  
 من فوقه حتى يفرغ هو ونسله اعطاء او موتا ولو كان له جد لام وابنة اخ لام كان الجد  
 عند أبى حنيفة أولى وعندهما بنت الاخ من الام أولى ولو كان له بنت أخ لابوين

أولاب وجد لام كان الجد عند أبي حنيفة أولى وعند أبي يوسف بنت الاخ أولى  
وبنت البنت مقدمة على الجد أبي الام وبنت البنت مقدمة على بنت بنت الابن  
وبنت البنت كابن البنت اتحدت الام او اختلفت وبنت العمة مقدمة على عمة أبيه  
ولو لاجوبه وخالته مقدمة على بنت عم أبيه وبنت خالته مقدمة على خال أبيه قال  
الخصاف فان ترك عما وعمة وخالا وخالة فعلى مذهب أبي حنيفة ان نصف التلة  
للم والنصف الباقي بين العمة والخال والخالة اثنان وعلى قول أبي يوسف ومحمد التلة  
بينهم جميعا بالسوية وان ترك عمة وخالا وخالة فالتلة بينهم جميعا في القولين وينبغي  
ان يحمل الم في الصورة الاولى على انه لاجوبن والبواقي لاب او لام وفي الثانية على ان  
الكل لاب او لام حلا للمطلق على ما ذكره هو وغيره مفصلا من تقديم ذى الاجوبن  
من الجهتين على ذى الاب منها ومن تقديم الامام ذى الاب على ذى الام والله اعلم  
﴿ فصل في إثبات قوم مشاركة القرائب فيما وقف عليهم ﴾ لو قال أرضى هذه  
صدقة موقوفة على قرابتي من جهة أبي ومن جهة أمي كانت الوقف عليهم جميعا  
وتقسم التلة بينهم على عددهم يستوى فيها الثنى والفقير فلو جاء قوم الى القاضى وقالوا  
نحن من قرابة الواقف وجميعهم المعروفون من قرابته يأمرهم القاضى بإثبات قرابتهم  
منه بالينة والخصم في ذلك وصى الواقف او هو ان كان موجودا ولو كان له قرائب  
معروفون ثم اعترف بقرائب آخرين لا يسرى إقراره عليهم الا أن تكون عند صدقة  
الوقف ولو لم يكن له وصى أقام القاضى للوقف قيا وجعله خصما لمن يدعى انه قرابة  
الواقف ولو احضر المدعى وارث الواقف وادعى عليه لا يكون خصما الا أن يكون  
قيا على الوقف لانه خرج عن ملك الواقف ولم يدخل في ملك الوارث فكانت  
الامر فيه الى القاضى لمعوم ولايته ويشترط لقبول شهادة الشهود ان يشهدوا  
ويفسروا القرابة فاذا شهدوا بانه اخوه لا بد أن يشهدوا بانه لاجوبه او لايه او

لامه لان القاضى لوقبلها قبل ذلك لقضى له بنسب مجهول ولا يبنى له ذلك وكذلك  
 فى الم والم والم وابن الم وابن الخال فاذا ثبت كونه قريبا وشهدوا انهم لا يملون  
 للواقف قرائب غير هؤلاء قمت التلة حيثكذ بينهم على عدم فلو غفل القاضى أن  
 يسأل الشهود انهم لا يملون له قرائب غيرهم أمرهم باعادة الينة فان لم يقدروا على  
 من شهد لهم بذلك وطال الامر يستحسن ان تفرق التلة عليهم ويأخذ منهم كفلاء  
 بما يدفع اليهم فان أقام مدعى القرابة شاهدين فشهدا بان القاضى القلائى اشهدهم  
 انه قضى لهذا بانه قريب فلان الواقف ولم يفسر شيأ يستحسن اجازتها وحملها على  
 الصحة ولو كان الاوصياء جماعة يكتفى بالدعوى على واحد منهم ولو حكم القاضى  
 لرجل بانه قرابة الواقف ثم حضر ابنه واقام بينة انه ابن المحكوم له كفاه ذلك  
 لاستحقاق الوقف والمرأة وابنها والجد وولد ولده وان سفل كالرجل وابنه فى حكم  
 الحاكم ولو حكم القاضى لرجل بانه قرابة الواقف وفسر الشهود قرابته لابويه ثم جاء  
 آخر واقام بينة انه أخو المقضى له من أبويه قضى له بها كذلك ولو فسروا قرابته  
 بانه لايه واقام الآخر بينة انه أخو المثبت لايه قضى له كذلك وهكذا حكم قرابة  
 الام ولو قضى لرجل بانه عم الواقف او خاله مثلاً وفسروا حاله ثم حضر رجل  
 وادعى عليه انه قرابة للميت واقام على ذلك بينة قبلها القاضى ان كان المقضى له اخذ  
 من الوقف شيأ والا فلا لعدم كونه خصماً وهذا استحسن وفى القياس يقبل مطلقاً  
 وان شهد ابنا الواقف لرجل بانه قرابة الواقف وفسرها قبلت الشهادة ودخل فى  
 الوقف ولو شهد رجلان بمن صحت قرابتهما من الواقف لرجل انه قرابة وفسرها  
 قبلت ان عدلا ودخل معهم فى الوقف وان لم يقبلها القاضى لعدم ظهور عدالتهم  
 جاز للشهود له ان يشارك الشاهدين فيما ينوبهما من التلة مؤاخذه لها بزعمهما  
 ولو شهد القرابة بعضهم لبعض بان شهد اثنان لاثنين بالقرابة وشهد المشهود لهما

لشاهدين بالقرابة لا تحبل الشهادة والله أعلم  
 في فصل في الوقف على فقراء قرابته وكيفية إثباته وما يتعلق بذلك لو وقف رجل  
 أرضه على الفقراء من قرابته أو على من افتقر منهم فأثبت رجل قرابته منه وقرره  
 دخل في الوقف وقال محمد لو قال على من افتقر من قرابتي تكون النلة لمن كان  
 غنيا ثم افتقر ونفيا فيه اشتراط تقدم النتي ولو قال على من احتاج من قرابتي فهي  
 لكل من يكون محتاجا وقت وجود النلة سواء كان غنيا ثم احتاج أو كان محتاجا من  
 الاصل ومثله المسكين والفقير ولو وقف على فقراء قرابته وكان فيهم يوم مجيء النلة  
 فقير فاستغنى أو مات قبل اخذ حصته منها كان له حصته لثبوت الملك له وقت  
 مجيئها ولو ولدت امرأة قرابته بعد مجيئها لاقبل من ستة أشهر لا يستحق منها شيئا  
 لان مستحقها هو الفقير من قرابته والحمل لا يد فقيرا اذ الفقر الحاجة وهو غير  
 محتاج الى شيء فصار بمنزلة النتي من قرابته وقت مجيئها بخلاف ما لو وقف على ولده  
 أو وقف على قرابته فجاءت المرأة بولد لاقبل من ستة أشهر من يوم مجيئها فانه يستحق  
 حصته منها لتعلقه الاستحقاق بالنسب ذكره هلال رحمه الله واذا وقفها على فقراء  
 قرابته ولم تقسم غلة سنة حتى جاءت غلة أخرى وكان نصيب كل واحد من كل غلة  
 نصابا استحقوا الكل ان دفعت اليهم الثلثان مما والا لا يستحقون الثانية لصيرورتهم  
 اغنياء بقبض الاولى الا اذا قصت وكذلك لو وقف رجل على الفقراء من ولد زيد  
 ابن عبد الله ووقف آخر على الفقراء منهم أيضا فجاءت غلة الوصيين استحقوا الكل  
 ان دفعت الثلثان اليهم مما مطلقا والا فان كان للدفوع اليهم أولا نصابا نصابا  
 لا يستحقون النلة الاخرى وتكون للمساكين وان كان اقل من نصاب استحقوا  
 الاخرى ايضا ولو قال كل من الواقفين على ولد زيد يعطى كل فقير منهم قوته من  
 غلة هذا الوقف فجاءت الثلثان مما استحق كل فقير من غلة كل وقف قوتا وان

جاءت احدهما قبل الاخرى واخذ منها كل واحد منهم قوته ثم جاءت الاخرى  
لا يستحقون منها قوتا آخر فان كانوا قد انفقوا بعض ما أخذوه من الاول اخذوا  
من الثانية قوتا آخر وهكذا الحكم في وقف الرجل الواحد أرضين بعقدين بخلاف  
ماله وقف أرضين بوقف واحد على هذا الوجه فإنه لا يستحق كل فقير غير قوت  
واحد ثم الفقير الذي يجوز له الدخول في الوقف على الفقراء هو الذي يجوز له اخذ  
الزكاة على ما بين في موضعه من كتاب الزكاة وكيفية إثبات الفقر أن يشهدوا أنه  
فقير لا يملوك له مالا ولا عرضا يخرج بملكه اياه عن حال الفقر فإذا شهدوا له  
هكذا دخل في الوقف واحتمل ان له مالا ولا يملكون به لا يضر في شهادتهم لانه  
ليس عليهم ان يملوا النيب وانما عليهم ان يشهدوا بما يظهر لهم من أمره كإثبات  
القاضي فقر المديون ولو كان ثبت الفقر ولدغى يجب نفقته عليه لا يدخل في الوقف  
وإذا لم يعلم القاضي ان له ولدا حقه أنه ليس له احد يجب نفقته عليه فان حلف دخل  
فيه والا فلا وسيأتي تمام القروع فيما يليه فان شهد له رجلان بالفقر بعد ما جاءت النلة  
لا يدخل فيها وانما يدخل فيما يحدث منها بعد الشهادة الا ان يشهدا له في وقت  
ويسندا فقره الى زمن سابق فإنه يقضى له بالاستحقاق من مبدا الزمن الاول وان  
طالب \* رجل ليس من قرابة الواقف ولكن أولاده من قرابته يجوز له ان يثبت  
فقره وقرابته منه اذا كانوا صغارا واما الكبار المقلاء فالهيم اثبات قرابته منه  
وفقره ووصى ابيهم في ذلك كايهم ولو لم يكن لهم وصى وكان لهم أم يجوز لها ذلك  
ولو لم يكن لهم أم وكانوا في حجر اخيهم يجوز له ان يثبت ذلك استحصانا وكذلك  
الأم والحال وهو نظير اللقيط في قبول الملتقط الهبة له وإذا أثبت فقره وقرابته  
وكانوا في عيال عمهم او خالهم يدفع اليه ما صار لهم من النلة ان كان موضعها له ويؤمر  
بأضافتها عليهم والا تدفع الى أمين ويؤمر بان يشفعها عليهم وإذا أثبت القريب فقره

بالنسبة الى وقف قريبه زيد مثلاً ثبت فقره في حق كل وقف من أقاربه على قراء  
الاقارب ويستمر مستحقاً الى ان يثبت انه استغنى طالت المدة أو قصرت في القياس  
وفي الاستحسان يكلف شهوداً على فقره في هذه الحالة ان طالت فلو قال بعض أهل  
الوقف للقاضي ان هذا أصاب مالا صار به غنيا وطلبوا منه ان يحلفه على ذلك  
يحلفه باقاه ما هو اليوم غني عن الشغل معهم في الوقف ولا يحلفه انه ما أصاب  
مالاً صار به غنيا لاحتمال انه أصابه ثم افتقر واذا مات القاضي المثبت للفقر والقرابة  
أو عزل تكفيه إقامة بينة عند القاضي الثاني ان الاول أثبت فقره وقرابته من  
الواقف ولو تمارضت بينة الفقر والتي تقدم بينة الثني لانها مثبتة ولو طلب معلومه  
عن مدة ماضية وهو غني وقت الطلب وقال انما استغنييت الآن لا يعطى شيئاً عما  
مضى ما لم يتم بينة على ما قال من حدوث الاستثناء وهذا استحسان وفي القياس  
يفني ان يكون القول قوله وانه أعلم

﴿ فصل في الوقف على الصطاء من قراء قرابته أو الاقرب فالاقرب أو الاحوج  
فالاحوج منهم ﴾ لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على الصطاء  
من قراء قرابتي ثم من بدم على المساكين صح الوقف واستحق غلته من قراء  
قرابته من كان مستورا ولم يكن مهتوكاً ولا صاحب ربة وكان مستقيم الطريقة  
سليم الناحية كامن الاذى قليل الشر ليس بمعاقر للنيذ ولا ينام عليه الرجال ولا  
قذافاً للصنات ولا معروفاً بالكذب فهذا هو الصلاح عندنا ومثله أهل النفاق  
والخير والمفضل ومن كان أمره على خلاف ما ذكرنا فليس هو من أهل الصلاح  
ولا النفاق ولو قال على قرابتي الاقرب فالاقرب ومن بدم على المساكين تصرف  
الثلة كلها للاقرب فالاقرب من قرابته واحداً كان أو أكثر بينهم بالسوية واذا مات  
الاقرب انتحل الوقف الى من يليه وهكذا كلما افترض بطن ينتقل الى من يليه الى

آخر البطون فاذا لم يبق منهم أحد تكون التلة للساكين وهكذا الحكم لو قال تعطى غلته لاقرب الناس الى نسب أو رحا الاقرب فالاقرب أو قال الادنى فالادنى قال الحسن في رجل أوصى بثك ماله للاحوج فالاحوج من قرابته وكان في قرابته من يملك مائة درهم مثلاً وفيهم من يملك أقل منها انه يعطى ذو الاقل الى ان يصير معه مائة ثم يقسم الباقي بينهم جميعاً بالسوية قال الخصاص رحمه الله والوقف عندى بمنزلة الوصية ولو قال على ان يبدأ بالاقرب فالاقرب من فقراء قرابتي فيعطى من التلة ما يفييه يعطى الاقرب منهم مائتي درهم ثم الذي يليه كذلك الى آخر البطون وان فضل شيء يكون بينهم وان قصرت التلة يبدأ بالبطن الاعلى فيعطى كل واحد نصيباً ثم وتتم كذلك الى ان تنتهي التلة صح الوقف وتصرف التلة على ما شرط ولو قال على ان يبدأ بأقربهم الى نسب أو رحا فيعطى من غلة هذا الوقف في كل سنة ألف درهم ثم يعطى من يليه في كل سنة تسماً درهم ثم من يليه في كل سنة ثمانمائة درهم وعلى نسبة هذا التقص الى آخر البطون يصرف للبطن الاعلى ألف ثم وتتم على ما شرط الى ان تنتهي التلة ثم يحرم من لم يفضل له شيء ومما زاد من التلة عما قال الواقف يكون للساكين لاستيفاء الاقارب ما سمي لهم ولو قال على فقراء قرابتي الاقرب فالاقرب يبدأ بأقربهم اليه بطناً فيعطى كل واحد مائتي درهم ثم يعطى الذي يليه كذلك حتى تفرغ التلة وهذا استحصان وفي القياس تعطى التلة كلها للبطن الاقرب منه ولا يعطى لمن بعده شيء حتى يفرض الاقرب ذكره هلال ولو جعل أرضه وقفاً على فقراء قرابته ثم من بعدهم على الساكين وكان له أقارب فقراء وأقارب أغنياء وللأغنياء اولاد لاصلاهم كبار وصغار ذكور وإناث والكل فقراء تعطى التلة لاقربهم الفقراء ولاولاد الأغنياء الذكور الكبار القادرين على الكسب دون الرمنى والصغار والإناث الكبار تعرض فقتهن على آبائهم فلا يدخلون فيه ومثله

لو كان الاب فقيرا وابنه غني ولو كان للاولاد الكبار القراء اولاد صغار قراء لا يطوب شيئا من الوقف لوجوب نفقتهم على جدم ذكره الخصاص وهلال وهكذا الحكم في المرأة الموصرة اذا كان لها اولاد كبار وصغار قراء وهم اقارب الواقف ولو كان للواقف قرابة فقيرة وزوجها غني لا يفرض لها شيء من غلة الوقف لثناها بنى زوجها ولو بالعكس يفرض له لمدم غناه بنسائها ولو كان له قرابة فقيرة ولها أخ وابن أخ او خال موسر تدخل في الوقف وان كان يفرض لها النفقة عليهم والاصل ان الصغير انما يد غنيا بنى ابيه او جديه من جهة ابيه فقط وان الرجل الفقير والمرأة الفقيرة انما يبدان غنيين بنى فروصها وزوجها فقط ولا يد الفقير غنيا بنى غيرهم من القرائب قال الخصاص وهذا مذهب اصحابنا رحمهم الله ثم قال الصواب عندي وبالله التوفيق انه يجب ان يعطى هؤلاء وان كان يفرض لهم النفقة على احد ممن تزومه نفقتهم لانهم قالوا ان للرجل ان يأخذ من الزكاة اذا كلف له منزل وخادم ومتاع بيت لا فضل فيه ثم قال ولا أقول ان فقيرا يكون غنيا بنى غيره والنبي صلى الله عليه وسلم يقول كل ذي مال أحق بما له من الناس اجمعين ورده هلال بما حاصله ان أمر الناس على خلافه لا فارقا رأينا الناس لم يجوزوا في كلامهم ان يقولوا اولاد الاغنياء من القراء ويضيفونهم الى غنى آبائهم فكان الثنى عندهم على ذلك وتجوز وصاياهم على ذلك ووقوفهم على مساكنهم التي تروى انهم أرادوها والله أعلم

فصل في وقف داره على سكنى أولاده ثم على المساكين وبيان من عليه المزمة

لو قال رجل داري هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ان يسكنها ولدى وولد ولدى ونسلي أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم تكون غلها للمساكين صح الوقف ويكون سكنها لاولاده وأولاد اولاده ما بقي منهم أحد ولو لم يبق منهم غير واحد وأراد ان يوزعها او ما فضل عنه منها ليس له ذلك وانما له السكنى فقط ولو كثرت



أولاد الواقف وضافت الدار عليهم (١) ليس لهم ان يؤجروها وانما تقسط سكنها على عددهم ومن مات منهم بطل ما كان له من سكنها وتكون لمن بقي منهم فلو كانوا ذكورا واناثا وأراد كل من الرجال والنساء ان يسكنوا معهم نساءهم وأزواجهم ممن وحشهم جاز لهم ذلك ان كانت الدار ذات مقاصير وحجر ويفلق على كل واحدة باب وان كانت دارا واحدة لا يمكن ان تقسم بينهم لا يسكنها الا من جمل لهم الواقف السكنى دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء ولو جمل سكنى داره لبناته دون الذكور كانت لبناته لصلبه فقط ولو كان لمن أزواج كان الحكم فيهم كالمتقدمة ولو عم سكنها لبناته وبنات أولاده وان سفلن كانت السكنى لكل أخت من ولده وولد ولده ونسله ابدأ يقسم سكنها بينهم على عددهم ومن مات منهم سقط حقها وكذلك من تزوج منهن وخرجت مع زوجها فان طلقها او مات عنها وعادت عاد حقها في السكنى ولو شرط ان من تزوج منهن فلا سكنى لها سقط حق من تزوج منهن ثم لا يعود حقها بموته او طلاقها الا ان يشترط ان من مات زوجها او طلقها عاد حقها في السكنى وعلى هذا لو كان مكان البنات أمهات اولاد ولو شرط تقدم بطن على بطن كان كما شرط ولو شرط سكنها بحد اقراضهن او تزوجهن للذكور من اولاده وأولاد اولاده أبدا ما تناسلوا كان كما شرط ولو جمل سكنى داره لولده ثم من بعده لرجل بينه ليس لولده ولا لمن بعده ان يسكن غيره فيها الا بطريق المارية دون الاجارة لان المارية لا توجب حقا للمستير وهو فلا يجوز وهي نظير الوصية بخدمة العبد في عدم جواز ايجاره ولو جمل سكنها لواحد بعد واحد تكون مرمتها واصلاحها على من بدأ به الواقف بالسكنى

(١) ليس الموقوف عليهم للسكنى ان يؤجروا وعند الشافعي له ان يؤجر

ويقال له رمها مرمة لاغنى عنها وهي ما يمنع من خرابها ولا يلزمه ازيد من ذلك ولو  
 وزر الاول حيطانها او ادخل جنوعا في سقها بدلا عما انكسر منها ثم مات وانتقلت  
 الدار الى الثاني يكون ذلك لورثة الاول ويقال للثاني ان شئت فادفع اليهم قيمة ذلك  
 ويكون ملكا لك والا تؤجر ويدفع اليهم قيمة ذلك من الاجرة ثم يبود سكنها اليك  
 ولو انه دمت وقال الاول انا ابنيها واسكنها كان له ذلك واذا مات يكون البناء لورثته  
 ويقال لم ارضوا ببناءكم عن الدار وخنوه والفرق بين هذه وبين ما قبلها ان ما رم به  
 لا يمكن تخليصه او تميزه الا بضرر بخلاف البناء فان كله لم فلهم اخذه وليس للثاني  
 ان يملك البناء بقيته بدون رضاهم ولو جصصها الاول او طين سطوحها ثم مات  
 لا ترجع ورثته بشئ لان ما لا يمكن اخذ عينه هو في حكم المالك الا ترى ان رجلا  
 لو اشترى دارا وطين سطوحها وجصصها ثم استحققت ليس له ان يرجع بقيمة ذلك  
 وانما يرجع بثمن الدار وبما يمكن هدمه وتسليمه اليه ويرجع بقيته مبنيا على البائع  
 لكونه مفرورا ولو امتنع من له السكنى من مرمتها أجرها القاضى ورمها من أجرها  
 ثم اذا استغنت ترد الى من له السكنى وهكذا الحكم اذا صارت للسالكين تؤجر  
 وترمم من غلها وما فضل منها يكون لهم ولو امتنع أحد الموقوف عليهم من الترميم  
 تقسم الدار ويؤجر نصيبه مدة يحصل منها قدر ما ينوبه لو دفع من عنده ثم بعد ذلك  
 يرد اليه نصيبه ولو قال جعلت سكنها لزيد مدة حياته ان شاء سكنها وان شاء أجرها  
 وأخذ غلها وله ان يجعل سكنها لمن شاء من الناس يفعل ذلك كلما يراه واذا مات زيد  
 ومن جعل له زيد السكنى تؤجر وتكون غلها للسالكين صح وكان لزيد ان يجعل سكنها  
 لقوم بعد قوم وليس له ان يقوض لغيره ما فوض اليه الا بشرط منه له عند الوقف ولو  
 كان الموقوف عليهم مرتين فجعل التفويض للذكور لواحد منهم بينه اختص به ولو  
 جعل سكنها لرجل معين ثم من بعده لبنائه أو أمهات أولاده صح والله أعلم

## ﴿ باب الوقف على العلوية او التلطين في بنداد او المدرسة القلاية ﴾

اذا وقف على التلطين فان كان على متعلی بلدة بينها كبنداد مثلا وكان بعضهم يختلف الى القهاء لكنه يشغل بكتب العلم فيا يحتاج اليه لايحرم وظيفته لانه نوع تسل وان كان لا يشغل اصلا لا يستحق شيئا فان خرج منها مسيرة ثلاثة ايام بطلت وظيفته لانه مسافر وان خرج الى ما دونها فان مكث خمسة عشر يوما فكذلك لانها مدة طويلة وان مكث اقل منها فان خرج لشيء له منه بدت كالتنزه يحرم وان كان لما لا بد له منه مكث القوت لا يحرم لانها مدة يسيرة شغلها بما لا بد له منه وان كان الوقف على ساكني مدرسة بينها لا يستحق الا من جمع بين السكنى والتفقه لان السكنى مشروطة انقضا والتفقه مشروطة دلالة وعرفا والسكنى لا يتحقق فيها الا بان يأوى الى بيت من بيوتها مع آتائه وآلات السكنى فان كان يتفقه فيها نهارا ويبيت خارجا للحراسة لا يحرم لانه لا يخل بالشرطين وان قصر في التفقه نهارا واشتغل بشئ آخر فان كان بحال يمد من متفقه المدرسة رزق والاحرم ولو وقف على العلوية الساكنين بلخ مثلا وجعل لهم شيئا من الوظيفة ومنهم من يغيب عن البلد سنة او نحو ذلك قال الفقيه أبو بكر الحلبي من غاب منهم ولم يبيع مسكنه ولم يتخذ مسكنا آخر فهو من سكان بلخ ولا تبطل وظيفته ولا وقفه قال ودات المسئلة على جواز الوقف على بنى هاشم كما تجوز الوصية لهم ولا يجوز صرف الزكاة اليهم هكذا قاله القاضي الامام ابو زيد الدبوسي رحمه الله

﴿ باب الوقف على قوم بتقديم بعض على بعض أو على رجلين ويجمل ﴾

﴿ لكل واحد سهما مينا او على ورثة فلان ﴾

لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد وعمرو ما عاشا ومن بعدهما على الساكنين على ان يبدأ بزيد فيعطى من غلة هذه الصدقة في كل سنة الف درهم

ويسطى عمرو قوته لسنة جاز الوقت ويبدأ يزيد فيدفع اليه الف ثم يعطى عمرو قوته  
لسنة ومهما فضل كان بينهما نصفين لجمه اياها اولا بقوله على زيد وعمرو ولو لم يزد  
عليه لكان الكل بينهما انصافا فلما فصل في البض عمل به فيه فان لم تقب النلة بما  
قال يقدم زيد ثم ان فضل عنه شئ يدفع الى عمرو والا فلا شئ له وان جاءت النلة  
بعد موت زيد وكانت ثلاثة آلاف مثلا وقوت عمرو يبدل القما مثلا دفع اليه الف  
لقوته ثم خمسة أخرى تكمل لتصف النلة كما لو كان زيد حيا وفضل من النلة شئ  
والباقي للسالكين ولو مات عمرو وبقي زيد كان الحكم كذلك يأخذ القما وخمسائة  
والباقي للسالكين ولو لم يجمع بينهما اولا بان قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل  
أبدا يبدأ يزيد فيعطى من النلة القما ثم يعطى عمرو قوته لسنة فجاءت النلة ثلاثة آلاف  
وكان قوت عمرو يبدل القما مثلا يعطى كل واحد منهما القما والالف الاخرى للسالكين  
لنصيبه لكل واحد منهما قدرا معينا ولو قال على زيد وعمرو وبكر يبدأ يزيد فتكون  
النلة له أبدا ما عاش ثم لعمرو كذلك ثم لبكر كذلك يغذ وقته على ما قال من تقديم  
بعض على بعض ثم اذا اقرضوا تكون النلة للسالكين ولو قال ارضى هذه صدقة  
موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد وعمرو ما عاشا زيد من غلها في كل سنة ألف درهم  
وامرو مائتان فجاءت النلة القما تقسم بينهما اسداسا زيد خمسة اسداس لضربه بكل  
الالف وعمرو سدس لضربه بمائتين ولو قال لزيد نصفها وعمرو ثلثها تقسم النلة  
على سبعة اسهم لزيد ثلاثة وعمرو أربعة ولو قال لزيد نصفها وعمرو ثلثها قيمت النلة  
على اثني عشر سهما سبعة منها لزيد وخمسة لعمرو لان صاحب النصف يأخذ ستة اسهم  
من اثني عشر وصاحب الثلث يأخذ منها أربعة ويبقى سهمان لم يقل الواقف فيها شيئا  
فيكونان بينهما نصفين وانما كانا بينهما ولم يكونا للسالكين لجله كل النلة لهما في اول  
كلامه ولو اقتصر على ذلك لكانت كلها بينهما انصافا ولكن لما فصل عمل به ايضا

الا ترى انه لو قال تجرى غلتي في كل سنة على فلان وفلان ففلان من ذلك الثلث  
وسكت عن فلان الآخر أن الباقي يكون له أصله قوله تعالى وورثة آبواه فأما  
الثالث ولو قال تجرى غلتي في كل سنة على زيد وعمرو لزيد من ذلك مائة درهم  
وسكت عن الباقي يكون لزيد مائة في كل سنة ويكون الباقي منها لعمرو فان جاءت  
الثلة مائة فقط كانت لزيد ولا شيء لعمرو ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل  
على ورثة زيد ومن بعدهم على المساكين صح فان كان له جماعة من الورثة تكون  
الثلة بينهم على عددهم لوزجة والأختي كالدكر فلو نزلوا بالموت الى واحد او كان واحدا  
من الابتداء استحق النصف والنصف الآخر للمساكين ولو قال على ورثة فلان على  
قدر ميراثهم منه وكان فلان حيا فلا شيء لهم وتكون الثلة للمساكين لانهم لا يسمون  
ورثته الا بعد موته ولانهم قد يموتون قبله فلا يكونون ورثته فان مات عن ورثة  
ترجع الثلة اليهم على قدر ميراثهم منه ولو كانت عائلة فاستحقاقهم على نسبتها كما لو ترك  
أختين لابوين وأختين لام و جدة ومن مات منهم تكون حصته للمساكين ولا ترد الى  
من بقي لاستزامه خلاف الشرط وانه لا يجوز فلو مات عن ام واخوين يكون صحيح  
مسئلته من أتى عشر الام سمان ولكل اخ خمسة فبصل غلة الوقف كذلك ولا تنير  
القصة بموت احد الاخوين الى الاثلاث لكونه خلاف ميراثهم من مورثهم ولو قال  
على زيد وعلى ورثة عمرو على قدر ميراثهم منه ومن بعدهم على المساكين تكون  
الثلة بين زيد وورثة عمرو على عددهم فاذا كانت ورثة عمرو ابنتين وأبنتين قسمت الثلة  
على خمسة اسهم لزيد منها سهم واربعة لورثة عمرو ثم تقسم بينهم على قدر ميراثهم  
منه للذكر مثل حظ الانثيين فان حدث لعمرو بعد موته ولد كان حلالا دخل مع  
الورثة في الثلة ومن مات منهم صرف سهمه للمساكين ولا يرد الى من بقي لما قلنا من

الاستلزام (١) ولو قال بين زيد وورثة عمرو على قدر ميراثهم منه استحق زيد النصف وورثة عمرو النصف ويقسم بينهم على نسبة ميراثهم منه ولو قال على زيد وورثة عمرو ولم يذكر قوله على قدر ميراثهم منه قسمت النكحة على زيد وورثة عمرو على عدم فإذا مات أحد من ورثة عمرو يسقط سهمه وتقسّم النكحة على زيد ومن بقي من الورثة ولا ينتقل نصيبه إلى المساكين لعدم اللاتع من الانتقال إليهم هنا وإذا مات زيد تنتقل حصته للمساكين لا إليهم لأفرادهم عنهم بما وقف عليه ولو قال على زيد وعمرو ونسله ليس لولد زيد من النكحة شيء وإنما هي لزيد وعمرو وولد عمرو لإضافة الولد إليه ولو قال على ولد زيد ومن بعدهم على المساكين تكون النكحة لولد زيد ولو كان واحدا ومعهما حدث لزيد من الولد يدخل في الوقف ومن مات منهم يصير سهمه لمن بقي لا للمساكين لأنه إنما جعله لهم بعدهم ولذا إذا أقرضوا تصير النكحة للمساكين (٢) ولو قال على ولد زيد وهم عمرو وبكر ونكح ومن بعدهم على المساكين فذكر ثلاثة مثلا تكون النكحة لهم فقط ولا شيء لمن بعدهم من ولد ومن مات منهم يكون نصيبه للمساكين لأنه لما عدّهم صار كل واحد منهم منفردا عن غيره بما وقف عليه فتكون بعده للمساكين ولو قال على زيد وعمرو وبكر أبدا ما عاشوا ومن مات منهم عن ولد أصلبه أو ولد ولد وإن نزل كان نصيبه لولده تكون النكحة بينهم ومن مات منهم عن ولد ينتقل ما كان يخصه إلى ولده وولد ولده أبدا ولو قال وكل من مات من أهل هذه الصدقة وترك وارثا كان نصيبه منها لورثته على قدر ميراثهم منه شمل كل ورثة فلو مات عن بنت واخوة وأخوات كلهم لا يرثون أو لا يرثون نصف حصته لبنته والنصف الآخر بين أخوته للذكر مثل حظ الأنثيين ولو جعل أرضه

(١) مطلب قال بين زيد وورثة عمرو يكون لزيد النصف ولورثة عمرو النصف

(٢) مطلب قال على ولد زيد ثم على المساكين وكانوا عددا الخ

صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على زيد وعمرو ولدى بكر ومن مات منها عن ولد انتقل نصيبه اليه وان مات عن غير وارث كان نصيبه مردودا الى الباقي منها جاز الوقف فلو مات أحدهما ولم يترك سوى اخيه لا يرد اليه نصيبه بل يكون للساكنين لموته عن وارث ولو لم يكن أحدهما ممن يرث الآخر ومات أحدهما عن غير وارث انتقل نصيبه الى الآخر والله أعلم

في فصل في الوقف على قوم على ان يفضل او يخص او يحرم من شاء منهم أو يدخل معهم من شاء وفي ان يرضه او يطيئه لمن شاء من الناس في لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على بني فلان على ان لي ان افضل من شئت منهم ومات قبل ان يفضل بعضهم على بعض كانت الغلة بينهم على السوية لعدم اتصال التفضيل بأحد منهم فان قال فضلت فلانا فجعلت له كل الغلة لم تصح لانه تخصيص وليس بتفضيل ولا بد ان يعطى الكل واحد منهم شيئا ثم يزيد من شاء منهم بما شاء من قليل او كثير مطلقا أو مدة معينة ولو زاد وقال على بني فلان ونسلمهم وفضل واحدا منهم وولده ونسله أبدا ما تناسلوا جاز وكان ذلك له ونسله أبدا وليس له الرجوع فيه لان التفضيل يلحق بأصل الوقف بسبب اشتراطه فيه ولو فضل واحدا بنصف غلة سنة مثلا جاز وتكون اسوة تركائه فيما يحدث بعدها وتعود مشيئة التفضيل اليه ولو قال فضلت فلانا على اخوتي بنصف الغلة وكانوا ثلاثة استحق المفضل ثلثها وأخواه ثلثها لان النصف صار له بالتفضيل والنصف الآخر قسم بينهم اثنان لتساويهم فيه فيكون لكل سدس والنصف مع السدس ثلثان ولو قال لست أشاء ان أعطي ابني فلان شيئا من الغلة وأعطيتها لغيرهم بطلت مشيئته في التفضيل وصارت بينهم جميعا لانه لم يحمل لنفسه مشيئة غيرهم واذا قال لست أشاء ان اعطي ولد فلان ونسله فقد ابطال مشيئته التي شرطها في التفضيل الا ترى ان رجلا لو قال اوصيت بثلث مالي لبني

فلان على ان لاوصى ان يفضل بعضهم على بعض فقال الوصى لست أرى ان أعطي  
 احدا منهم من هذا الثلث شيئا ان مشيئته قد بطلت وصار الثلث بينهم سواء فالوقف  
 كذلك واذا قطعها وابطلها صار كانه لم يشترطها في أصل المقد ولو قال على ان لي ان  
 اخص غلتها بمن شئت منهم جاز له ان يخصصها بواحد منهم مطلقا أو مدة معينة  
 وبواحد بعد واحد وجاز له التفضيل أيضا وليس له الرجوع بعد ذلك واذا خصها بواحد  
 منهم ثم مات قبل الواقف عادت مشيئته لانه انما خص الرجل بنتها حياته فتقطع  
 مشيئته في الاختصاص حياته فاذا مات الرجل فشيعته في الاختصاص على حالها  
 قال هلال وهذا عندي بمنزلة الذي قال قد اختصمت بنلة هذه السنة فلانا فاذا  
 انقضت السنة عادت مشيئته في الاختصاص وان مات بعده تكون النلة بين من بقى  
 منهم ولو قال على ان لي ان أحرم أو أخرج من شئت منهم ثم مات قبل ذلك تكون  
 النلة بينهم جميعا وان أخرج واحدا منهم أو أخرجهم الا واحدا منهم مطلقا أو مدة  
 معلومة صح وليس له حرمان الجميع قياسا واذا مات من بقى منهم أو أخرجهم كلهم  
 بناء على الاستحسان تكون النلة للساكنين وليس له ان يعيدها اليهم لانه لما حرمهم  
 غلتها أبدا فقد خرجت من ان تكون لهم وانقطعت مشيئته فيها وصارت للساكنين  
 ولا ان يردها عن ذلك لان فعله حصل عن مشيئة مشروطة في عقد الوقف فكانه  
 لم يسم أحدا من أولئك ولو قال أخرجت فلانا من غلتها فان كان فيها غلة موجودة  
 وقت الاخراج خرج منها فقط والا كانت خارجا أبدا والتفصيل كذلك ولو قال  
 أخرجت فلانا وفلانا او قال أخرجت فلانا لابل فلانا او قال بل فلانا صارا مخرجين  
 ولو قال أخرجت فلانا او فلانا خرج احدهما والبيان اليه وله اخراجها لبقاء مشيئته  
 فيهما وليس له ابقاؤها لخروج احدهما لا بينه ويجبر على البيان فان مات قبله قسم  
 النلة على عدد من لم يخرجهم ويضرب لها بسهم واحد ويقال لهما ان اصطالحنا كان



لكما والا فهو موقوف أبدا الى ان تصطلحا وكذلك لو قال خصصت بها فلانا او فلانا  
أبدا له ان يبين من خصه بها وان مات بلا بيان كانت لهما كما وصفنا ولو قال على ان  
ادخل معهم من شئت جاز له ان يدخل معهم من شاء ولو غنيا وليس له ان يخرج  
منهم احدا لعدم شرطه اياه وله ذلك مطلقا ومدة معينة ولو قال ادخلت فلانا بل  
فلانا صاروا داخليين ولو قال ادخلت فلانا أو فلانا دخل أحدهما وليس له حرمانهما  
فيخير على البيان وحكم الموت بلا بيان كما تقدم ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على  
بني فلان على ان لي ان اعطى غلتها لمن شئت منهم ثم جعل لواحد منهم كلها او  
بعضها مطلقا او مدة معينة او رتبهم فيها واحدا بعد واحد أو فضل بعضهم على بعض  
جاز وليس له تمييز ما فضل ولو جعلها لواحد منهم مدة فضت او مطلقا فأت عادت  
مشيئته وان قال لا اشاء ان أجعلها لهم بطلت مشيئته وكانت بينهم بالسوية ولو قال  
وضعتها في غيرهم كان قوله باطلا وهي بينهم قياسا وفي الاستحسان مشيئته باقية فيهم  
ولو مات بنو فلان كلهم قبل ان يسمى لاحد منهم شيئا من التلة بطلت مشيئته  
لتقييده اياها بهم وصارت للمساكين ولو مات الواقف قبل ان يسمى لاحد منهم  
شيئا كانت التلة بينهم بالسوية لا تقطعها بموته ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله  
عز وجل أبدا على ان لي ان اعطى غلتها لمن شئت من بني فلان صح الوفاء والشرط  
وله ان يجعل غلتها لمن شاء منهم كما تقدم الا انه اذا قال لا اشاء ان اعطى غلتها  
لاحد منهم ولكني اعطيها للغيرم تبطل مشيئته في اعطائها لهم ولا مشيئة له في  
الاعطاء للغير تصح فتكون التلة للمساكين وكذلك ان مات قبل ان يشاءها لهم  
تكون للمساكين لانه لما قال صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا ثم قال على ان لي ان  
اعطى غلتها لمن شئت من بني فلان كانت وقفا جائزا وكانت على المساكين غير ان له  
ان شاء في التلة ومشيئته في صرفها عن المساكين الى بني فلان خاصة فان صرفها

اليهم جاز وان شاء غيرهم او مات قبل ان توجد منه مشيئة كانت للسالكين لذكره  
ايام في صدر الوقف وانما قوله على ان اعطى غلها لمن شئت من بني فلان فنيا فان  
استثناها صح والا فالوقف للسالكين ولو شاءم ثم مات منهم أحد جاز له صرف  
حصته الى من شاء منهم دون غيرهم وان ابطال مشيئته في حصته كانت للسالكين  
ولو شاء ما لم ولا ولادم صحت مشيئته لم دون اولادهم لعدم اشتراطها له في  
اولادهم فاذا اقرضوا تكون التلة للسالكين دون التروع ولو قال ارضى هذه صدقة  
موقوفة على ان للقيم ان يعطى غلها لمن شاء من الناس جاز له أن يصرفها الى الفقراء  
والاغنياء ولو من ولده أو ولد الواقف ولو قال جعلها للاغنياء يبطل الوقف كما  
تقدم ولو جعلها لنفسه لا يجوز والوقف ومشيئته بحالها لان الاعطاء يستلزم معطى  
له والانسان لا يعطى نفسه ولانه براد بمن شئت غيره كوكيلها رجلا بان يزوجها  
بمن شاء ليس له ان يزوجها من نفسه فاذا قال جعلها لفلان ما عاش جاز وليس له  
ان يحولها عنه الى غيره لانه بمشيئته اياه صار كلها شرطت له في عقد الوقف فلا  
يبقى له ما دام حيا فاذا مات عادت مشيئته ولو جعل يزيد غلة سنة مثلا بطلت مشيئته  
فيها وهي على حالها فيما بعد السنة وكذلك الحكم فيما لو شاء بعض التلة يزيد ولو لم  
يجعلها لاحد حتى مات تكون للسالكين ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على  
ان لفلان ان يضع غلها حيث شاء جاز له ما جاز في الاعطاء وجاز له وضعها في نفسه  
ولو كلها مطلقا او مدة معينة لانه يمكن ان يكون الانسان واضعا عند نفسه كما لو  
قال ثلث مالي الى فلان يضمه حيث شاء فانه يجوز له وضعه في نفسه

### ﴿ باب الوقف على الموالى ﴾

لو قال رجل حر الاصل ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على موالى ثم من

بعدم على المساكين صح وتكون النلة لكل من اعتقه الواقف ولكل من ادركه  
 العتق بعد الوقف حتى يدخل فيه المقت بعد موته من مدبره وامهات اولاده  
 والموصى بشرائهم وعتقهم والقسمه على الذكور والاناث سواء والمخالف لدين الواقف  
 كالموافق لصدق المولى على الكل ويدخل فيه اولاد مواليه لانهم مواليه اذ ليس  
 لهم مولى غيره الا من كان من اولاد مولات له واباؤهم موال لنبيه ولا يدخل  
 موالى مواليه لتوسط من هو اولى بولائهم منه ولا مولى الموالاة مع مولى العتاقة  
 ولا مع اولادهم ولو لم يكن له سوى مولى الموالاة استحق حينئذ استحسانا ولو  
 مات أبو الواقف او ابنه او أخوه وله موال وورث ولادم لا يدخلون مع مواليه فيه  
 ولا مع اولادهم بعد موت آباءهم ولو كان له موالى موال ولايه موال قد ورث  
 ولادم تكون النلة لموالى مواليه دون موالى أبيه ولو لم يكن له موال وله موالى الاب  
 قال أبو يوسف تعطى النلة لموالى الاب وبه أخذ هلال رحمه الله وهو استحسان  
 ولو قال على موالى واولادهم ونسلم دخل فى الوقف حينئذ اولاد بنات مواليه ولو  
 لم يرجع ولاؤهم اليه او كانوا من العرب لشمول النسل الذكور والاناث ولو قال على  
 موالى الذين وليت نعمتهم تكون النلة لكل من اعتقه ولمن يناله العتق من جهة  
 لا غير فلا يدخل اولادهم فيه لانهم ليسوا بمن ولي نعمتهم وانما صاروا موالى بالجر  
 ولا يدخل مشترك الولاء فيه لعدم خلوص ولائه له ولو قال على موالى وموالى أبى  
 او أهل بنى كان كما شرط ويدخل فيه موالى ابنه وأبيه دون موالى أخواله الا ان  
 يكونوا من أهل بيته حينئذ تدخل مواليتهم ولو قال على موالى وله موال اعتقهم  
 او والاهم وله موال اعتقوه لا يستحق أحد منهم شيأ من النلة وتكون للمساكين  
 كما لا تصح الوصية لهم لعدم جواز عموم المشترك ولا لاحد بعينه لعدم جواز  
 الترجيح بلا مرجح ولو زوج الواقف عبده بجمرة فجاءت منه بولد ثم اعتق عبده دخل

الولد مع أبيه في الوقف وكذلك لو زوج معتقته بعب التير فجاءت منه بولد يدخل في الوقف مادام أبوه عبدا فإذا اعتق يبطل حقه منه لانخربار ولائته الى مولى أبيه وهكذا الحكم لو زوجها بغير الاصل فجاءت منه بولد ففناه ولاعنها وقطع التناضى نسبة عنه يدخل الولد في الوقف ومتى ما اكذب نفسه سقط حق الولد منه ولو اشترى معتق الواقف امة مع رجل آخر ثم جاءت بولد فادعياءه مما دخل الولد في الوقف ثبوت نسبة منها ولو وقف على موالى زيد ومن بعدهم على المساكين فأقر زيد بأن مفتاحا هذا مولاه وصدقته على عتقه إياه دخل في الوقف لان الولاء بمنزلة النسب ولو قال على موالى وموالى موالى دخل مع مواليه موالى مواليه فقط ولا يدخل من بعدهم في الوقف ولو وقف على مواليه وله مولات فقط كانت كل الثلاثة لمن لما ذكره محمد في السير حر بي طلب الامان لمواليه وله مولات ليس ممن رجل دخلن جميعا في الامان روى بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن مطرف عن الشعبي رحمه الله انه قال لا ولاء الا لذي نعمة وهو قول ابن أبي ليلى وعثمان

البتى رحمهم الله والله أعلم

في فصل في الوقف على أمهات أولاده ومدبريه ومكائيه ومماليكه لو قال أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةً مَوْقُوفَةً عَنْ وَجَلٍ أَبَدًا عَلَى أُمَهَاتِ أَوْلَادِي أَوْ قَالَ عَلَى مَدْبَرِي جاز الوقف حتى عند محمد بن الحسن أيضا في المشهور عنه وقد وضعه في كتاب الوقف وكتب في ذلك شرطًا قال فيه لقلانة كذا ولقلانة كذا وكذا في كل شهر أو في كل سنة في حياة فلان وبعد وفاته وكذلك في مدبراته وشرط لمن مثل الذي شرطه لامهات أولاده وقال بعض فقهاء أهل البصرة لا يجوز الوقف على أمهات أولاده بناء على عدم جواز الوقف على النفس وقد يثناء فيما تقدم فلو كان بعض أمهات أولاده عنده والبعض قد زوجهن والبعض أعتمهن تكون الثلاثة لمن عنده وللزوجات

دون المعتقات وان مات المولى لآتهن صرن موليّات له ويدخل فيه من يحدث له من أمهات الاولاد بد الوقف قال بشر بن الوليد رحمه الله سمعت أبا يوسف يقول في رجل اوصى بثلث ماله لامهات اولاده وله أمهات اولاد عنده وأمّهات اولاد قد اعتقهن في صحته وأمّهات اولاد قد اعتقهن في مرضه القياس في هذا على وجهين أحدهما أن يكون الثلث لامهات أولاده الا ان لم يكن اعتقهن ويستغن بموته دون من كان اعتقهن في حياته والثاني أن يكون الثلث لمن جميعا لانه قال لما بعد التقي أم ولد فلان ويقال لها مولاة فلان ويكون صادقا في الاطلاقين ويقال هذا ابن مهيّرة فقد اقرق اسم أم الولد واسم المهيّرة وان كانت أم ولد اعتقت وأحسن هذا كله عندنا والله أعلم أن يكون لامهات أولاده الا ان اعتق بموته وان كان قد اعتق كل أمهات أولاده في حياته كانت غلة الوقف لمن جميعا والله أعلم ولو وقف على أمهات اولاد زيد أو على مدبراته كان حكمهن حكم وقفه على أمهات أولاده ولو قال على سالم مملوك زيد ومن بعده على المساكين جاز الوقف وتكون الغلة تبعا لسالم فما دام في ملك زيد فهي له واذا باعه تنتقل معه الى مشتريه لان الوقف عليه الا ترى ان قبول الوقف ورده اليه لا الى سيده فلو ملكه الواقف بطل الوقف عن سالم بالكلية وصارت الغلة للمساكين حتى لو باعه الواقف لا يعود الوقف اليه لانه بطل كونه وقفا عليه من حين الوقف وصار للمساكين ولو اشتراه الواقف مع رجل آخر بطل حقه من الوقف بقدر حصة الواقف منه وكانت للمساكين فاذا اعتق يكون له من الغلة بقدر حصة شريك الواقف والباقي للمساكين وهذا بناء على القول بعدم جواز الوقف على النفس قال في الكافي (١) ولو شرط الغلة لأمه أو لسيده فهو كاشتراطها لنفسه فيجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند محمد قال والقنوي

على قول أبي يوسف ولو وقف على فلاة أم ولد زيد وعلى فلاة مدبرة بكر وعلى فلاة مكتبة عمرو ومن بعدهن على المساكن تكون النلة بينهما أثلاثا فأصاب المدبرة وأم الولد كان لسيدها وما أصاب المكتبة كان لها دون المولى فلو عجزت ووردت إلى الرق يأخذ سيدها حصتها ولو أدت فتقت صارت حصتها ملكا لها وهكذا الحكم إذا عتقت المدبرة وأم الولد بموت سيدها والله تعالى أعلم

﴿ باب الوقف على فقراء جيرانه أو على زيد مدة معلومة ثم من بعده على غيره ثم من بعده على الساكنين ﴾

لو قال أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ لِيَّ عَزَّ وَجَلَّ أَبَدًا عَلَى فُقَرَاءِ جِيرَانِي وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى الْمَسَاكِينِ صَحَّ الْوَقْفُ وَتَكُونُ النُّلَةُ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ لِلْفَقِيرِ الْمُلَاصِقَةِ دَاوَهُ لِدَارِهِ السَّاكِنِ هُوَ فِيهَا لِتَحْصِيصِهِ الْجَارَ بِالْمُلَاصِقِ فَمَا لَوْ أَوْصَى لِجِيرَانِهِ بِثُلْثِ مَالِهِ وَالْوَقْفُ مِثْلُهَا بِهِ قَالَ زُفَرٌ وَتَكُونُ لِجَمِيعِ السَّكَانِ فِي الدُّوْرِ الْمُلَاصِقَةِ لَهُ الْأَحْرَارُ وَالْعَبِيدُ وَالذَّكُورُ وَالْإُنَاثُ وَالْمُسْلِمُونَ وَأَهْلُ النُّعْمَةِ فِيهَا سَوَاءٌ وَبَعْدَ الْأَبْوَابِ وَقُرْبُهَا سَوَاءٌ وَلَا يُعْطَى الْقِيمُ بِضَادُونَ بَعْضٌ بَلْ يُقْسَمُ عَلَى عَدَدِ رُؤُسِهِمْ وَعَلَى قَوْلِهَا تَكُونُ النُّلَةُ لِلْجِيرَانِ الَّذِينَ يَجْمَعُهُمْ مَحَلَّةٌ وَاحِدَةٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا صَلَاةَ لَجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ وَفُسِّرَ بِمَنْ يَسْمَعُ النِّدَاءَ الْوَسْطَى مِنَ الْأَصْوَاتِ وَقُرْفِهِمْ فِي مَسْجِدَيْنِ صَنِيرَيْنِ مُتَقَارِبَيْنِ لَا يَخْرُجُهُمْ مِنْ أَنْ يَكُونُوا أَهْلَ مَحَلَّةٍ وَاحِدَةٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَا كَبِيرَيْنِ وَتَبَاعَدَ مَا بَيْنَهُمَا فَاتَّهَ صِيرَ أَهْلُ كُلِّ مَسْجِدٍ جِيرَانًا عَلَى حِدَةٍ وَالْأَمْصَارُ الَّتِي فِيهَا الْقِبْلَتَانِ إِنْ قَالَ عَلَى فُقَرَاءِ جِيرَانِي مِنْ بَنِي فُلَانٍ وَنَسَبِهِمْ إِلَى أَبِي قَرِيبٍ كَأَنَّهُ خِذَ أَوْ الْبَيْتَ يُعْطَى الْعَرَبُ مِنْهُمْ دُونَ الْمَوَالِي وَالسَّكَانِ وَالْأَقْيَلَةُ فَكَذَلِكَ فِي الْقِيَاسِ وَفِي الْأَسْتَحْسَانِ تَكُونُ النُّلَةُ لِتِلْكَ الْقَبِيلَةِ مِنَ الْعَرَبِ وَالْمَوَالِي وَالسَّكَانِ إِذَا كَانُوا فُقَرَاءَ

لان معنى كلام الناس على هذا عرفا في وصاياهم فيعمل به ويترك القياس ذكره هلال  
رحمه الله ومن انتقل من جوار الوافق أو استثنى سقط سهمه والمبرة للاستحقاق  
وعدمه بالمجاورة يوم قسمة النلة فمن كان في ذلك الوقت جارا وفقيرا استحق والا فلا  
لا وقت محيى النلة اذ لو اعتبر وقت عييتها لربما اعطى الاغنياء منهم وانه خلاف  
الشرط ولو انتقل الوافق الى محلة او بلدة أخرى واتخذ فيها دار للاقامة انتقل الوقف  
معه وكانت النلة لجيرانه وقت القسمة وهكذا كلما انتقل ينتقل الوقف معه ويستقر على  
مجاوريه وقت موته ولا ينتقل عنهم وان انتقل ورثته منها أو باعوها ولو خرج مسافرا  
فمات في سفره قبل ان يتخذ سكنا في بلد تكون النلة لجيران داره التي سافر منها ولو  
كان له داران وله في كل منهما أهل تكون النلة لجيران الدارين جميعا سواء كانتا في  
محلين أو بلدين أو مات في أحدهما ولو مرض الوافق فحوله ولده أو أحد اقاربه الى  
محلة أخرى فمات عندهم تكون النلة لجيرانه الأولين وليس هذا كانتقاله عنهم وانما هو  
بمنزلة الزبارة لهم ولو كان له اخوة وَاخوال فقراء وهم من جيرانه استحقوا ايضا بخلاف  
اولاده واولادهم وابويه وجده وامراته ومن مثلهم قائم لا يسمون جيرانا عرفا وعدم  
اعطاء ولد الولد والجد استحقان وفي القياس يمطون ولو كان ساكنا في دار له فتزوج  
امراة وانتقل الى بيتها ثم وقف على جيرانه تكون النلة لجيران دار امرأته دون جيرانه  
الذين كان بين اظههم وهكذا حكم وقف المرأة ولو كان للواقف جيران ولو واحد منهم  
منزل آخر في محلة أخرى فانه يستحق من النلة ولا يبطل حقه بتمدد منازلهم ولو ادعى  
كل من أهل محلين انهم جيران الوافق كان البيان في ذلك الى الواقف ان كان حيا  
والا فكفهم القاضي اقامة البينة على دعواهم فمن برهن منهم قضى له بالنلة وان برهنوا  
قضى بها للبرهين لجواز انه كان جارا لهم بان كان له بيتان في محلين عند الوقف ومن  
ادعى الاستحقاق للفقير والجوار وكافا مجهولين أو أحدهما كلف البينة عليهما أو على

بجهولها ولو وقف على زيد عشر سنين ثم من بعدها على وجوه سماها صرفت الثلثة الى زيد المدة المقدرة ثم بعدها تصرف في الوجوه التي ذكرها الواقف وكذلك لو اوصى بثلثها لرجل بينه أيام حياته واوصى ان تكون وقفا بعد موت ذلك الرجل على وجوه سماها وكانت تخرج من الثلث لزم الورثة تنفيذ الوصية ثم الوقف بعد موت الموصي له ولو اوصى بثلثها لرجل عشر سنين بعد موته وليس له وارث سوى ولد واحد فقال الولد وقتت هذه الضيقة بعد المدة المذكورة على المساكين جاز الوقف بخلاف ما لو قال رجل وقتت ارضي هذه بعد سنة تمضي على المساكين فانه لا يصح لعدم كونه مبتوتاً والله أعلم

﴿ باب الوقف في أبواب البر من الصدقة والاجتماع عنه او التزوي وما أشبهه ﴾

لو قال ارضى هذه صدقة . وقوفة لله عز وجل أبدا تصرف غلتها في كل سنة الى الفقراء والمساكين او قال في ختان ايتامهم او كسوتهم وكسوة اراملهم او قال في اصلاح القناطر والجسور بمصر مثلا او قال يشتري بالثلاثة اكية وثياب ويكسي بها فقراء المسلمين او قال على فقراء أهل السجن القلاني في البلد القلاني او قال في كفارات أيمانى وفي زكاة كانت على او قال في قضاء ديني او قال يحج عني عشر حجاج او قال ينزى بالثلاثة عشر غزوات ثم بعدها تكون الثلثة للمساكين صح الوقف ووجب صرف غلته على ما شرطه الواقف ولو قال ارضى هذه صدقة . وقوفة على الفقراء والمساكين وسائر سبل الصدقات وجوه البر واخير قسم الثلثة على ثمانية اسهم ان جعل الفقراء والمساكين بسهم واحد كما هو قول الحسن واختيار هلال وعلى تسعة ان جعلها بسمين كما هو رواية محمد عن ابي حنيفة فيجعل لها سهم او سهمان ويسقط سهمها الماملين عليها والمؤلفة فلربهم ويجعل لكل نوع من الرقاب وما بعده سهم سهم ولو وجوه البر واخير ثلاثة اسهم ولو ذكر معهم فقراء قرابته مثلا يؤخذ عدد رؤسهم



فيضم الى الثمانية او التسعة فما بلغ قسم النلة عليه وليس للقيم ان يزيد بعض هذه الوجوه على بعض بل يقسمها عليهم بالسوية لكونه ملحقاً بالوصية دون الزكاة ولو قال هي صدقة موقوفة في ابواب البر فاحتاج ولده او ولد ولده او قرابته يصرف اليه من النلة لان الصدقة عليهم من ابواب البر وكذلك لو جعلها صدقة موقوفة على المساكين فاحتاج ولده فانه يدفع اليه من النلة لانه من المساكين وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صدقة ورحم محتاجة فيكون ولده وقرابته أحق ولكن لا يتعين بحيث لا يجوز الدفع لغيره وان كان يحمل قاض بل على وجه الاستحباب والافضلية ولو عزل القاضى او مات يجوز لمن يلي بعده أن يجزئيه عليه وان يطله لعدم كون فعل الاول قضاء ومن مات منهم او استغنى سقط وحكم ورثته حكمه ان كانوا اقارب الواقف وكذلك جيران الواقف ان كانوا فقراء يبنى للقاضى او القيم ان يعطيهم من النلة ما يراه ولو كان على الواقف دين لا يوفى دينه من غلة هذا الوقف والمالوى تقديم المالوى كتقديم الاقارب والجيران ولو اوصى ان يجعل داره صدقة موقوفة بعد وفاته على المساكين جاز ان يصرف من غلتها على الفقراء من اولاده وليس هذا بوصية لهم وانما هو صدقة للفقراء بخلاف ما لو اوصى بثلث ماله للفقراء فانه لا يسطى ولده لصلبه شيئاً منه ولو قال بعض فقهاء اهل البصرة لا يعطى احد ممن يرث الواقف شيئاً من النلة فجعله وصية وهي لا تصح لو ارث والله اعلم

### ﴿باب الوقف على قوم على انه ان احتاج قرابته يرد الوقف اليهم﴾

لو جعل ارضه وقفا على زيد ولده ونسله وعقبه ثم من بعدهم على المساكين على انه ان احتاج قرابته يرد الوقف اليهم صح ويستحق النلة زيد واولاده ومتى احتاج بعض قرابته يرد الوقف اليهم ولا يشترط في رده اليهم احتياج كلهم لانه قصد بالرد الى

قربته المحتاج منهم لا احتياج جميعهم بخلاف ما لو قل ان احتاج ولد بكر بن عبد الله  
 برد الوقف من زيد وولده الى عمرو فانه لا يرد الى عمرو الا بعد احتياج جميع ولد بكر  
 لانه لم يقصد بالرد الحاجة وانما قصد ردها الى عمرو محتاجا كان او غنيا وصار بمنزلة  
 قوله جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة على المساكين ما دام ولد زيد حيا فاذا ماتوا  
 ترد التلة الى عمرو فانها لا ترد اليه ما بقي منهم أحد وهكذا الحكم لو وقفها على جهة  
 معينة ثم قال فان احتاج ولدي او ولد ولدي او موالى ترد اليهم واحتاج البعض منهم  
 فقط فانها ترد اليهم واذا استنفوا قطع عنهم وترجع الى ما كانت عليه ولو ادعى قربته  
 الفقير والحاجة وأنكر الموقوف عليهم دعواهم ان أبتهوا استحقوا الوقف والا فلا ولو  
 وقفها على الفقراء والمساكين أو في الحج عنه في كل سنة أبدا على انه ان احتاج جيرانه  
 ترد التلة اليهم فاحتاج البعض منهم فقط استحقوا التلة كلها والله تعالى أعلم

﴿ باب وقف أرضين على جهتين واشتراط النفعة من غلة احدهما على ﴾  
 ﴿ الاخرى أو تكميل ما سعى للوقوف عليه احدهما من الاخرى ﴾

لو وقف أرضا له على زيد ونسبه وعقبه ووقف أرضا أخرى على وجوه سماها وعلى ان  
 يشق من غلتها على الأرض الاخرى في عمارتها واصلاحها صح فلو شرط أن يكون من  
 غلة احدهما زيد في كل سنة ألف درهم ولعمرو في كل سنة خمسمائة درهم وبكر سد  
 ذلك ما يبقى من غلتها في كل سنة أربعمائة درهم فان لم يبق من غلتها ما يعطى بكر  
 أربعمائة درهم تم له الأربعمائة من غلة الأرض الاخرى ثم يصرف ما يبقى من غلتها في  
 وجوه البر تصرف غلة الأرضين على ما شرط فان لم يفضل لبكر شيء من غلة الأرض  
 التي شرط له منها الأربعمائة تعطى كلها له من غلة الأرض الاخرى وان صدر منه  
 بقسط تم له من الأرض الاخرى كما لو وقف أرضين وقال يعطى زيد من غلة هاتين

الارضين ألف درم وما فضل يصرف في كذا فأخرجت احداها ألفا ومائة مثلاً  
تخرج الارض الاخرى شيئاً فانه يعطى زيد الالف كلها من غلة هذه الارض وليس  
المراد ان يعطى من غلة كل أرض خمسمائة بل المقصود ان يعطى ألفاً منهما أو من  
احداها ولو قال ينبغي على ارض كذا الموقوفة من غلة هذه الارض ما يحتاج اليه  
ويعطى فلان كذا وفلان كذا تقسم الثلثة على القوم المسلمين وعلى ما يحتاج اليه لشفقة تلك  
الارض فيضرب لها بذلك فما أصاب الشفقة جعل لمارتها والباقي لمن سعى والله أعلم

### ﴿ باب الوقف على اليتامى والارامل والايتام والاثيات والاكابر ﴾

لو جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً على اليتامى صح واستحق الثلثة كل من  
مات أبوه ولم يبلغ الحلم ذكر كان أو اتى بشرط كونه فقيراً لأن قصده بالوقف عليهم  
الفقراء منهم فقط ولقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة ائح وقد خص  
سهم اليتامى بالفقراء منهم فكذلك ههنا ومن احتلم أو حاضت منع منها لقول النبي  
عليه السلام لا يتم بعد البلوغ هذا اذا أطلق اليتامى وأما اذا قال على يتامى بنى فلان  
أبداً فان كانوا يحصون تكون الثلثة للموجودين وقت الوقف سواء كانوا فقراء أو اغنياء  
أو مختلطين لجملة اياه لا يتم ميتين وان كانوا لا يحصون تكون لكل يتيم منهم سواء  
كان موجوداً وقت الوقف أو وجد بعده بشرط كونه فقيراً اذ هو حيثئذ بمنزلة جملة  
اياه للساكين واذا خصه بياتم بنى فلان ينبغي ان يؤكد بقوله على الفقراء منهم دون  
الاغنياء واذا لم يبق فيهم قيم كان للساكين ثم اذا حدث فيهم يتامى يمود اليهم لثلا  
يتى فيه لاحد مطمن \* ولو وقها على الفقراء من يتامى أهل بيته الموجودين ومن  
سيحدث (١) فاذا اقرضوا واستغنوا تكون الثلثة للساكين وكلما حدث فيهم يتامى

(١) مطلب كون الاستثناء اقراضاً حكماً كالاقراض الحقيقي في صرف الوقف الى من يلى للقرض

تعود اليهم ثم اذا لم يبق منهم أحد أو استنفوا كان للمساكين صح الوقف وعمل به على  
 ما شرطه ولو جعلها صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا تجرى غلتها على يتامى قرياته من  
 قبل أبيه وأمه فإن كانوا يحصون يوم الوقف استحقا كل من كان موجودا يومئذ غنيا  
 كان أو فقيرا ويشاركهم كل من يحدث منهم بعد ذلك من اليتامى سواء كانوا فقراء  
 أو اغنياء اذا كانوا يحصون ومن بلغ منهم سقط حقه وان كانوا لا يحصون يوم الوقف  
 ولا يحصى من يحدث منهم بعده تكون الثلثة للفقراء منهم دون الاغنياء وللقيم ان  
 يعطيا لمن شاء منهم ثم متى ما صاروا يحصون تشاركهم الاغنياء فيها ولو قدم بالفقراء  
 استحقها الفقراء منهم دون الاغنياء ويشارك الحادث بعد الوقف الموجود قبله فيها  
 ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على ارامل بنى فلان ثم من  
 بعدهم على المساكين صح الوقف واستحق الثلثة الارامل يوم الوقف والحادثات بعده  
 سواء كن يحصين او لا يحصين وهي للفقيرات منهن دون الننيات قياسا له على الوصية  
 بثلث ماله لارامل بنى فلان فإنه للفقيرات منهن دون الننيات سواء كن يحصين او  
 لا يحصين فإن كن يحصين تكون الثلثة بينهن بالسوية وان كن لا يحصين اعطى القيم  
 الثلثة لمن شاء منهن وبينى للواقف ان يؤكد بقوله للفقيرات منهن دون الننيات  
 وهكذا الحكم لو قال لارامل أهل بيتي او قال لارامل أقاربي وبينى ان يؤكد كما  
 تقدم في اليتامى والارملة كل امرأة مات عنها زوجها او طلقها بعد ما بلغت ما بلغت  
 النساء دخل بها او لم يدخل فمن لم تكن حاضرت وقت طلاقها او موت زوجها  
 لا تدخل في الوقف لان اسم اليم لم يزل عنها بعد فلا تكون يتيمة وأرملة في وقت  
 واحد ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدا على أياي قرياتي او قال  
 اياي بنى فلان فإن كن يحصين يصح الوقف وتجري غلته عليهن وان كن لا يحصين  
 لا يصح عليهن لانا لا ندرى لمن تعطى الثلثة لدخول الننيات مع الفقيرات لكونه

بمنزلة قوله جعلتها وهما على بنى شيان او بنى تميم وبنو تميم او شيان اكثر من ان  
يحصوا فلا يصح الوقف عليهن وانما يكون للمساكين وهكذا ذكره الخصاص ولم يذكر  
الفرق بين الارملة والايام وما بعدها وهو محل تأمل والايام كل امرأة جومت  
بنكاح او سفاح ولا زوج لها غنية كانت او فقيرة بلغت مبلغ النساء او لم تبلغ ومن  
لها زوج ليست بأيام لقول النبي صلى الله عليه وسلم الايم أحق بنفسها من وليها  
والبكر تستأمر واحتج أصحابنا على دخول الصغيرة التي جومت ولا زوج لها بقول  
عمر رضي الله عنه لما أراد ان يهاجريا معاشر قريش من احب منكم ان يتأيم امرأته  
فلينكح هذا الوادي فأتبعه منهم احد فهدأ يدل على ان الايم هي التي قد أيمت من  
زوجها بعد الجماع وهي مثل الاعزب من الرجال الا ان الاعزب يطلق على الذي لم  
يجامع قط وعلى الذي لا زوجة له ولا جارية يجامعها واما الايم فانه لا يطلق على  
المرأة الا بعد الجماع ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابدأ على كل ثيب  
من قرابتى او قال من بنى فلان ثم من بعدهن على المساكين صح الوقف ثم ان كن  
يحصين يكون لكل من كان موجودا منهن يوم الوقف ولكل من يحدث بعده وان  
كن لا يحصين تكون الملة للمساكين لانه لا يدري لمن تعطى الملة لدخول الفتيات  
مع الفقيرات ثم ان صرن يحصين وقت القسمة ترجع الملة اليهن والا فلا وهكذا يدور  
الاستحقاق وعدمه على الاحياء وعدمه في وقت قسمة كل غلة والثيب كل امرأة  
جومت ولو بهرم والزوج والبلوغ والنفي وعدمهم في كونها ثيبا سواء ولو قال ارضى  
هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على كل بكر من قرابتى او قال من بنى فلان ومن  
بدهن على المساكين فان كن يحصين يجوز الوقف عليهن وتكون الملة لمن ما بقي  
منهن احد ويستوى فيها من كان موجودا منهن يوم الوقف ومن يحدث بعده ابدأ  
وان كن لا يحصين فالوقف عليهن باطل ويكون للمساكين والبكر كل امرأة لم تجامع

بتكاس ولا بغيره وان كان لها زوج والصغيرة والكبيرة والفتية والفقيرة سواء وزوال عن ربها  
محيض او علة لا يخرجها من حكم الابكار اذ البكر هي التي لم يتكرها الرجال ولم تجامع والله اعلم

### باب أوقاف أهل النعمة والصابئة والزادقة والمستأمنين

الاصل في هذا الباب ان ما كان وقفه او الوقف اعليه قرابة عندنا وعندهم يصح وقفه  
والوقف عليه وما كان قرابة عندنا فقط او عندهم فقط لا يصح وقفه ولا الوقف عليه  
فلو قال ذمي يهوديا كان او نصرانيا او مجوسيا ارضى هذه صدقة موقوفة لله عز وجل  
ابدا على ولدي وولد ولدي ونسلي وعقبى أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين  
صح الوقف وتكون النعمة لولده ونسله ومن بعدهم تكون لمن سمي من المساكين وان  
سمى مساكين المسلمين لان هذا مما يتقرب به اهل النعمة في دينهم الى الله تعالى  
وان لم يبين مساكين المسلمين يجوز صرف النعمة لمساكين اهل دينه ولمساكين  
المسلمين وغيرهم ولو كان الواقف نصرانيا مثلا وقال على مساكين اهل النعمة جاز  
صرفها لمساكين اليهود والمجوس لكونهم من مساكين اهل النعمة ولو عين  
مساكين اهل دينه تعينوا ولا يجوز صرفها لغيرهم فان فرقها القيم في غيرهم يكون  
ضامنا لما فرق لخالفته الشرط وان كان اهل النعمة ملة واحدة لتمين الوقف بمن يعينه  
الواقف الا ترى ان المسلم لو خص وقفه بفقرائه جيرانه لا يكون لغيرهم من الفقراء  
فيه حق ولو جعل داره بيعة او كنيسة او بيت فار او وقفها او ارضاله على ما ذكر  
او على القسيسين او الرهبان وأشهد على انه أخرجها عن ملكه فوجه الذي سمي في  
حال صحته لا يجوز ويكون باطلا وهي كسائر أمواله تورث عنه بعد موته وكذا لو  
جعل داره مسجدا للمسلمين او اوصى بان يحج عنه يكون الوقف باطلا لكونه ليس  
مما يتقرب به اهل النعمة الى الله تعالى ولو اوصى الذي ان تبنى داره مسجدا لقوم

باعيتهم او لاهل محلة باعيتهم جاز استحسانا لكونه وصية لقوم باعيتهم وكذلك  
 يصح الايصال بمال لرجل بيته ليصح به لكونه وصية لمين ثم ان شاء حج بذلك وان  
 شاء ترك ولو وقف أرضه على الرهبان الذين في بيعة كذا أو على القائلين بها كان باطلا  
 بخلاف ما لو وقفها على فقراء بيعة كذا فإنه يجوز لكونه قصد الصدقة ولو وقفها  
 على مصالح بيعة كذا من عمارة ومرمة وإسراج وإذا خربت واستغنى عنها تكون الفلّة  
 لإسراج بيت المقدس أو قال للفقراء والمساكين يجوز الوقف وتكون الفلّة للإسراج  
 أو للفقراء والمساكين ولا ينفق على البيعة منها شيء ولو أنه دمت بيعة أو كنيسة من  
 كنائسهم القديمة جاز لهم أن يبنوها في ذلك الموضع كما كانت وإن قالوا نحوها إلى  
 موضع آخر لم يمكنوا منه بل يبنوها في ذلك الموضع على قدر البناء الأول ويمتنعون  
 عن الزيادة عليه فقالوا يجوز أعادتها دون الوقف على مصالحها وظاهره مشكل لأن  
 النفع عن الأدنى يستترم النفع عن الأعلى والجواب أنه لما أقرم عليها الإمام فقد عهد  
 لهم بالأعادة عند الانهدام بخلاف الوقف فإنه إنشاء فعل فلا يجوز الأعلى ما ذكر  
 من أصل الباب ولو وقفها على أن يجهز بها الفزاة فإن كان في غزو قوم مخالفتين  
 لمذهبه وجعل آخره للمساكين صح الوقف وكان للمساكين وإن كان في غزو قوم  
 مخالفتين لاهل دينه وكان أهل دينه مما يتقربون بتزوم جاز عليهم ولو وقفها في  
 أبواب البر كانت الفلّة للمساكين دون عمارة البيع والكنائس ونحوها مما هو من  
 أبواب البر عندم قطع ولو وقفها على أكفان موتاهم وخر قبورهم صح وصرفت  
 غلته فيما ذكر ولو وقفها على فقراء جيرانه صرفت الفلّة إلى كل فقير من جيرانه مسلما  
 كان أو ذميا ولو وقف داره على أن يسكنها الفقراء من أهل دينه فإذا استغنوا عن  
 سكنها صرفت غلتها للفقراء صح وكان على ما شرطه وكذلك لو عين غلها لأقوام  
 معينين أو لاهل بيته أو لقربائه أو لمواليه أو للفقراء منهم ثم من بعدهم للمساكين فإنه

يصح ويدخل فيه من أهل بيته وقربائه كل من يناسبه إلى أقصى أب له أدرك  
الإسلام كالمسلمين لأن من يناسبه إلى هذا الأب معروف فيدخل ولده لكونه ولد  
معروف ويستحق التمة من كان موجودا وقت الوقف ومن يوجد بعده أيضا من  
القربة ولو وقفها على ولده ونسله وحقه أبدا على أن من أسلم منهم فهو خارج عن  
الوقف كان كما قال ولو كان نصرايا وقال من انتقل من دين النصرانية إلى غيره فهو  
خارج عنه فاسلم بعضهم وتهود بعضهم ونحس بعضهم خرجوا من الوقف ولو وقف  
الذي أرضه ثم جدد الوقفية وشهد عليه اثنان من أهل دينه أو من غير أهل دينه  
وهما عدلان في دينهما أو مسلمان على شهادة ذميين على اقراره بالوقف جازت الشهادة  
ولو شهد ذميان عند القاضي على شهادة مسلمين على اقراره بذلك لا يجوز لعدم جواز  
شهادة أهل التمة على المسلمين وهذه شهادة منهم على المسلمين على ما عدهم من  
الشهادة ولو شرط في وقفه الزيادة والنقصان والادخال والاخراج أو استثنى التمة  
لنفسه وغير ذلك جاز كالمسلمين ووقف نسأهم صحة وفسادا كوقف رجالهم واسلامه  
بعد الوقف مما يزيد تأكيدا واما الصابغة فهم عند أبي حنيفة بمنزلة أهل التمة توضع  
عليهم الجزية وتجري عليهم احكامهم وقال غيره ان كانوا دهرية ممن يقول ما يهلكنا  
الا الدهر فهم صنف من الزادقة والتحقيق ان الاختلاف فيهم لفظي لان كلا أجاب  
فيهم بما ترجح عنده أنهم عليه واما الزادقة فقد اختلف أصحابنا في الذي يزندق  
فقال بعضهم قرء على ما اختار من ذلك ونضع الجزية عليه لانا لو ذهبتا تأخذه  
بالرجوع إلى الذي كان عليه فانما نرده من كفر إلى كفر وانه لا يجوز وقال بعضهم  
لا يقر عليها واما الحربى المستأمن فيجوز له من الوقف ما يجوز للذي ثم لا يبطل  
برجوعه إلى داره ولا بموته عندنا ولا بابطاله اياه قبل عوده إلى داره ولا برجوعه إلى  
تأيا بامان ولو اوصى بكل ماله صح لان ورثته كاللوق بالنسبة إلى التلاقطاع حكمتا عنهم



﴿ فصل في إقرار الذمي بأرض في يده أن مسلماً أو ذمياً وقفها على وجوه سبهاها ودفعها إليه ﴾  
لو أقر ذمي في صحته أن هذه الأرض التي في يده وقفها رجل مسلم في أبواب  
البر أو قال في بناء المساجد أو في أكفان الموتى أو قال غير ذلك مما يتقرب به  
المسلمون إلى الله تعالى صح إقراره على الوجه الذي أقر به أن المسلم وقفها عليه وصرفت  
غلته فيه ولو أقر في صحته أن رجلاً مسلماً وقفها على البيع والكنائس وما أشبه ذلك  
مما لا يتقرب به المسلمون إلى الله تعالى يبطل إقراره وتكون الأرض كلها لبيت المال  
ولو أقر في مرضه الذي مات فيه أن رجلاً مسلماً مالكا لهذه الأرض وقفها وسلمها إليه  
فإن كانت تخرج من ثلث ماله نفذ إقراره بها على ورثته وإن لم تخرج من الثلث كان  
مقدار ثلث ماله نافذاً من الأرض التي أقر أنها وقف ثم ينظر إلى الجهة التي أقر أن  
المسلم وقفها عليها فإن كانت مما يتقرب بها المسلمون إلى الله تعالى نفذ ذلك المقدار  
على الوجه الذي ذكره وكان وقفاً والا كان لبيت المال ولو أقر في صحته أن ذمياً وقفها  
وسلمها إليه يصح إقراره فيها أن ذكر وجهاً يجوز الوقف عليه ولا يبطل إقراره وتكون  
كلها لبيت المال لكونه لم يسم لها مالكا ولو أقر بذلك في مرضه وذكر جهة لا يصح  
الوقف عليها يخرج منها مقدار ثلث ماله فيكون لبيت المال والباقي لورثته ولو أقر  
أن مسلماً ونصرانياً وقفاً وهما مالكان لها يوم الوقف كان التفصيل والحكم في هذا  
الإقرار كالنفس والحكم المذكورين فيما لو أقر بأن الواقف لها واحد ولو أن مسلماً  
وذمياً في يديهما أرض فأقر المسلم بأن مالكا وقفها فإن ذكر وجوهاً لا يتقرب بها  
المسلمون إلى الله تعالى كان إقراره باطلاً ويخرج النصف من يده فيكون لبيت المال  
إن كان إقراره في صحته وإن كان في مرض موته لم ينفذ إقراره على ورثته في النصف  
الذي في يده وإنما ينفذ في مقدار ثلثه فقط وعلى هذا التفصيل إقرار الذمي فيما في  
يده النصف والله تعالى أعلم

## ﴿ باب الارتداد بعد الوقف ﴾

لو وقف رجل مسلم أرضه على المساكين أو في الحج عنه في كل سنة أو النزو عنه أو في أكفان الموتى أو حفر القبور وما أشبه ذلك مما يتقرب به إلى الله تعالى ثم ارتد وقتل أو مات على ردة بطل وقفه وصار ميراثا عنه لحبوط عمله بها والوقف قرية إلى الله تعالى فلا تبقى معها وإن عاد إلى الإسلام لا يعود إلى الوقفية بمجرد العود فإن مات قبل أن يجد فيه الوقفية كان ميراثا عنه ولو جعلها وقفًا على ولده ونسله وعقبه ثم من بدم على المساكين ثم ارتد بعد ذلك عن الإسلام فمات أو قتل عليها يبطل الوقف وترجع ميراثا فإن قيل كيف يبطل الوقف وقد جعله على قوم بأعيانهم قلنا قد جعل آخره للمساكين وذلك قرية إلى الله تعالى فلا يبطل ما يتقرب به إلى الله تعالى بطل الباقي لأنه لما بطل ما جعله للمساكين بارتداده فكأنه وقف ولم يجعل آخره للمساكين وإذا لم يكن آخره لهم لا يصح الوقف على قول من لا يميزه إلا بجعل آخره لهم وكذلك لو وقف على أهل بيته أو على قرابته أو على مواله أو على بني فلان أبدانهم من بدم على المساكين فإنه يبطل بموته مرتدا ولو وقف وهو مرتد كان وقفه باطلا لأن أبا حنيفة رضى الله عنه لا يميز تصرفه في المال الذي في يده حتى لو قتل على ردة أو مات عليها يكون جميع تصرفاته في ماله باطلا والمخفوظ عن أبي يوسف أن يسه وشرائه واستجاره ونحوه جائز قال الخصاص ولم يرو عنه فيما يتقرب به إلى الله تعالى شيء نعرفه وقال الأثرى أنه لو أوصى بعتق عبده أو أوصى بحج أو بعمرة أو أوصى للمساكين بشيء أن ذلك باطل لا يجوز لأنه لا يملك من ماله شيئا بعد موته فكيف تجوز وصيته بحج أو بنزو أو بصدقة وهو كافر بالذي يتقرب إليه بذلك نسأل الله الثبات على الدين والموت على الإسلام بحاج النبي محمد عليه أفضل الصلاة وأتم السلام وعلى آله وأصحابه الأئمة العظام البررة الكرام والمحدثين على أئمتهم

﴿ قال المؤلف رحمه الله ﴾

وقد وقع الفراغ من تحريره على وجه التوضيح والتصريح في يوم الخميس خامس  
عشر المحرم الحرام سنة خمس وتسعمائة على يد جامعه ابراهيم بن موسى بن ابي  
بكر بن الشيخ على الطرابلسي الحنفي نزيل القاهرة المحروسة وحسبنا الله ونعم  
الوكيل نعم المولى ونعم النصير غفرانك ربنا واليك المصير ثم كتبت بعد هذه  
النسخة نسختين اخريين والحمد لله وحده

تم طبع هذا الكتاب الجليل مضبوطاً على اصله المطبوع في  
المطبعة الكبرى المصرية وكان الفراغ من طبعه في  
أواسط شهر ربيع الثاني سنة ١٣٢٠ للهجرة في  
مطبعة هنديه في شارع المهدي بالازبكية رحم  
الله مؤلفه وأقاده الطالبين

